٤١٥
ح ٠ل
حاشية اللاري على الفوائد الضيائية للجامي على الكافية لابن الحاجب، تأليف عبد الغفور اللاري الحنفي (-٩١٢هـ).
كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

٣٣٥١

١٤٩ق ٢١س ١٩×١١سم

نسخة جيدة، خطها تعليق، ويتخللها طيارات، مطبوع
معجم المؤلفين ٥: ٢٦٩، الأزهرية ٤: ١٨٦

١- النحو، لغة عربية أ- اللاري، عبد الغفور اللاري (-٩١٢هـ) ب- تاريخ النسخ.

الاستخدام • وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره

اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما

ثم بالآخر معناه الآخر فالاول كقوله • اذا نزل السماء بارض

قوم • رعيناه وان كانوا غضابا • اراد بالسماء الغيث

وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والسماء يطلق عليهما

والثاني كقوله • فسقى الغضاء والساكنيه وان هم •

شبوه بين جوانحي وضلوعي • اراد باحد الضميرين الراجعين الى

الغضاء وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب

في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الهوى التي

تشبه نار الغضاء • تعريفات •

بهو الغنی المحمود علی التقدیر ان یهو اللام فیه للاستغراق فی صدور الحبس و تقدیمها فی المدلل بهو الاستغراق الحقیقی دون العرفی
ای الفقه المعلوم و بعد رسالة بنائه علی ما اشتهر ان الحمد حمد هما رضا یعنی حقیقة مطلقة شاملة لکل جاهریة
و محمدیة و بهو التعمیم ... موضوع للعقد واحد بسبب تاره قابل الناظر فیها الحوضی
و اما باعتبار ... بین الفیه و استعماله فیها اجابا علی جواز استعمال المشترک فی جانبیه او بیانه
علی استعماله فی معنی مجازی لیشترک بینهما

سبحانه وتعالى

قوله الحمد مصدر المعلوم و اللام للجنس او الاستغراق ای کل حمد من الازل الی الابد
من ای حامد کان و یحتمل ان یکون مصدر المجهول او العقد المشترک بین
المصدرین فان المقام مقام سبحانه و تعالی بلا یلیه المستجاب کما یلیه الاستغراق
و یحتمل ان یجوز الحاصل بالمصدر یعنی ستایش و ستایشی قوله لولیه ای الحمد لله
یعنی الحمد لا یخفی فان ترک التصریح باسمه سبحانه من التعظیم و الاجلال او ادعاء
التعیین ... الوهم لانه لا یلیق ان یحمد بالحمد غیره تعالی و تعلیق الحمد علی ما یشعر
بالعلیة و غرابة الاسلوب التی تجذب الطباع الیه لکون الحمد بما هو ثابت قوله و الصلاة
الرحمة و الافاضة الخیر نازلة من علو جناب الحق سبحانه قوله علی نبیه من النبوة بمعنی
الرفعة و هو فی الشرع عبارة عن انشاء بعثه الله تعالی علی عباده للتبلیغ و نظیره ما ذکر
فی الفقرة السابقة وجه ترک التصریح باسم صلی الله علیه و سلم علی ان فیه حسن
الموافقة قوله و علی آله اهل بیته قوله و اصحابه جمع صاحب کطاهر و اظهار
او صحب ... و ... صاحب بیانه

علی لا یخفی حسن ان ما علا لا یجمع علی افعال قوله اهداء ای بعث باداب الاداب تکاه
داشت حفظ هر چیز ای الذین ثبت فیما بینهم اللائق باداب و الا غیبا علی
صیغة لفعالهم ... قوله هدیة ای ما سیلقی علیک قوله فواید جمع فائدة
و الفید یعنی انچه گرفته و داده شود از دانش و مال قوله کل مشکلات
الکافیة المشکل من الاشکال بمعنی الاشتباه و انما سمی الحق مشکلا لانه
یشبه الباطل و التاء فی الکافیة للمبالغة او النقل و التأنیث باعتبار
الرسالة قوله العلامة تاؤه للمبالغة و لم یطلق علی الله سبحانه مع انه الجدیر به
بذلک لتوهم التأنیث قوله فی المشارق و المغارب کنایة عن جمیع الارض
کما فی قوله تعالی رب المشارق و المغارب و توجیه الجمع ان للشمس من اول السرطان
الی اول الجدی فی کل یوم مطلعا و هی مائة و ثمانون ثم یعود علی
مطلعها کذلک و کذا حال المغارب و قد وقع تثنیة المشرق و المغرب ایضا کنایة
عن جمیع الارض کما فی قوله تعالی رب المشرقین و رب المغربین بناء علی ارادة
مشرقی الذهاب و العود المتحد و لبین لکل و کذا حال المغربین قوله الشیخ قوله
قوله تغمده الله قال قدس سره فی الحاشیة التغمد الستر انتهی یعنی لستر الله ما کان
منه بغفرانه الالیق بجنابه و الاشیاء من المحصل فضله من غیر سابقة عمل
و یجوز ان یجعل کنایة عن الاحاطة ای احاطه الله بغفرانه و جعل سامعا ...
له قال المصنف فی التاج التغمد ... التجرید ... لم یقصد
باضافة الغفران الرحمة ... کما فی قوله تعالی ... السکینة
بجنوحه جنانه بکسر الجیم قال قدس سره فی الحاشیة بحبوحة الدار وسطها و بحبوحة
کل شیء وسطه و خیاره انتهی یعنی جعل الله خیار جنانه مسکنا له قوله نظمتها
النظم المستبد لکل ... جواهر المستخرج ... لا یقف ... بساط ... المرتبة ...

نگاه داشتن صقلامق حفظ وصیانت معناسنه در غریب

آنچه اول نسنه کرفته طوتمش وداده ویرمش

شنوده اولدر ازده اننش علمدن و عالمدن حالدن

سپاس منت وشکر ستایش م

اوکمک مدح معناسنه اسم مصدردر ستوده نظردن

و محمد آل الذی ثبتت له اضافة المتاد بین

باه ابه بهذا لئلا یلزم فصل الصلوة علی جمع

مخصوص من الآل والاصحاب کذا نقل

عنه

حلبی احمد احمدی

حمل اوّل السرطان اسر بالفتح بروج كواكبدن بر برجك آديدر آخری

الى اوّل الجدي اسر بالفتح والسكين بروج كواكبدن بر برجك آديدر آخری

حوالم باعتبار الرسالة اى باعتبار كوك كتابه رسالة مختصرة وفيه بعض تغيير حلد اعتبار

المناسبة بمقتضه بيان

لمناسبة الدلالة على ما في سلاسة الطبع وما هو الاشارة اشارة الى
ان بساط الكلام كالدرر في الصفاء والغلاء وانما قال ذلك ترغيبا للطلبة
قوله في مسلك التحرير المسلك رشته والتحرير در اوردن والاضافة من باب اضافة
المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين رشته در واريد بانه
وضم ان والتحرير تحت خط بر كشيدن واظهار الكلام والاضافة كاضافة
السلك قوله لمولد التحرير العزيز اي جعفر اي وكم بانه قوله ضياء الدين كضياء
البيت وسراج كاره ضياء يهتدى به الى الدين قوله عن موجبات التكلف والتاسف
والتاسف التكلف در رنج خود رسان واندوه وكين شدن والتاسف در رنج
ودرد خوردن قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية الا انه في التسبب
والبعث لهذا التاليف كالعلة الغائية التي تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد
اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك قوله وما توفيقي الا بالله فيه حمل
الاسباب موافقا للخط قوله وهو حسبي اي بسنده وبرحان وخرسنده كردان
قوله نعم الوكيل اي سنه بكارها [illegible] كذارند والجملة عطف على جملة وهو حسبي
والمخصوص محذوف او عطف على حسبي بتقدير مبني الفعل والمخصوص هو العهد
المتقدم قوله سميته تحفة ان كتابه الى ان قوله النفقة وفي ذلك
تحسين الكتاب من حيث صفة لا من حيث اشتماله على المسائل سيما
في مرتبة كتب السلف حتى يلزم في الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون حمل
جزء فيما يعتنون بشانه وما هو في مرتبة كتبهم للكتاب بحيث تدفعهم ترك الاقتتال
بالحديث الوارد على الالسن وهو عدم كلام في ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو
اجذم اي اقطع لا يتم قد فعه بقوله ولا يلزم ممن ترك الاولى ترك الحق قوله وبوابه
بتعريف الكلمة والكلام وبراءة تقسيمها ايضا لانه متمم تعريفها او تحصيل
الاقسام

الاقسام المبحوث عنها قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها من احوال
منسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها سواء اختصت لا تنفيرها او لا اقسامها
من حيث انها اقسامها وفيه اشارة الى انها موضوع علم النحو حدا على قوة ما
موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عنها
احدهما راجعا الى الاخر تكلف قوله فيمكن ان لم يجد لم يتصور العلم المبحث علم
الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها لا تنتج وجوب تصورها
عرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قبل الواجب حاصل قبل التعريف قوله فما
توقيفا كل شيء على مفهومه اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم
المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه
لان لام التعريف يشير الى ما علمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فان التعريف
بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة
قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزء من افراده لا من سوابقها الى افرادها
او الى مفهوماتها وجد راية التقديم في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود
الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الموجودات الاربعة اعني
الكتبي واللفظي والذهني والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا تقدم
في الكتابة توافقت في التقدم الموجودات ما عدا الخارجي قوله قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في اصل
المعنى والتركيب والاشتقاق جميع الحروف الاصلية مع ترتيبها او بغير ترتيب
او اشتمالها على اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق
وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان الاشتقاق المناسب

كان يشبه بالجرح تأثير بصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة على الفهم
غير لازمة مع ان الانسب ان يقال ان تأثير الغم بها بقرع الاسماع وبقرع
القصور في الاذهان وما يترتب عليها من الافعال والانفعالات على اي
وجه كانت من منتهى القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان
تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة في الكلمة والكلام فساد في الاقدام في ان
تأثيرها بالقوة المعهودة من جوهر تلك الحروف قوله وهو الجرح بفتح الجيم
مشترك من قوله وقد يعبر بعض النحو اه يعني ان في ذلك التشبيه علاقة معتبرة
قوله جراحات اللسان جمع جراح بكسر الجيم جمع الشباب ... وعقاب ...
ا جيد قوله جمع واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا في جمع الاثنين ه
قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث وتذكيرا
انه ليس من اوزان الجمع قوله وجنس جمع واليه ذهب صاحب الصحاح
وصاحب اللباب قوله والكلم الطيب بأول بعض الكلم الطيب فان الغالب على
لا يحقق الغرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب كلمة التوحيد لا الجنس
فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلمة فانه ودليله كما اول الرحمة بالاحسان في قوله
تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار
لان المقام يقتضي تعريفا المصطلح عليه لا تعريفا الفرد الذي الكلمة المعنى اللغوي
او مما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا يبقى ...
مع يكون اللام للاستغراق والتعريف للجنس الا الطبيعة من حيث هي فاللام للجنس
والطبيعة قوله والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي له
مفهوما عنده بدليل تعريفا الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال الوحدة
غير مرادة ولئن سلم فيجرد عن الفرد بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام
التعريف

قوله او ب وان كان فيه مؤنة نوع النقل من نقله ابتداء لان مناسبة الخاص
بالعام اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء وهو نقل المصدر العام الى فرد
من مفهومه فلا يوجد نوع نقل فيه ولان الاول مؤنة نوع النقل اذ فيه نقل المصدر
العام الى مفعوله العام ثم نقل المفعول العام الى المفعول الخاص واضافة مؤنة الى النقل
بيانية ان مؤنة هو نوع النقل وهو بوزن المعونة بمعنى المشقة والتعب
اذا من العام الى الخاص فهو ليس هو المتعارف او من الخاص
الى العام او من مباين الى مباين لمناسبة بينهما كالسبب
والمسبب والملزوم واللازم قوله الملفوظ كقولك ان التكلم
قوله وليس فيه دور اه جواب عن سؤال مقدر
كانه قيل انه يلزم الدور اذا اخذ في تعريف
اللفظ الملفوظ قوله اشكل عليه اه
لانه يصدق على كلمات الحروف انه
انه لفظ وضع لمعنى مفرد لان الرفع
مثلا يدل على الفاعلية مع انها
ليست بكلمة على هذا الحد
[illegible]

النوع اسمی الاجناس باعتبار الوحدة علی تقدیر وصفها بالمفرد والمنتشر ولیس اللغة
بعضها في الوحدة في تصحيح التجوز بدليل الكلمة وتمر بعين قوله وكلاهما سابة
بيانها ايضا جواب على تقدير التنزل وتسليم قوله اذ اتصاف الجنس بالوحدة
الجنسية كانت او صناعية او غير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة
للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان
الكلمة اللغوية افراد فصفت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي
هي الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة
الاصطلاحية الى الكلم كنسبة التمرة الى التمر قوله والوحدة والجنسية يعني ان
بين الجنس والوحدة تنافرا فيجوز ان يكون الجنس اصلاً والوحدة وصفاً له
واذ يعلم قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال لفظ الشيء من الفم والتكلم قوله ثم نقل
في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى
التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد هنا فعلى هذا لا يجوز ان يقال
لا يقال انه يرد على هذا التقدير ان ما ... في تعريف الكلمة لانا نقول المراد
باللفظ اللفظ حقيقة او حكماً ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة
لم يريدوا باللفظ الاصلي الشائع ما الملفوظ به حقيقة او حكماً قوله ابتداء
فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق
بكسر اللام وفيه قوة تعدد النقل قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل
تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولاً من اللفظ
بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة قوله لا ما يتلفظ
التلفظ كالفتق والباء للتعدية وبعض جرور لان التلفظ مشعبة
اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والصوت هو اللفظ الاصطلاحي

اعلم انهم استشكلوا في ان حركة الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى الاول استشكل عليه
بتعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه في كتبنا في معنى ما يتلفظ وجهه كما ذكرناه
قوله او حكما يدخل فيما قوله الانسان انما قيده تقريبا لتصور اللفظ قوله
او حكما اي لفظا حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا كان
او موضوعا قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما فعله
المشهور تنبيها على ان مراده بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم ان يسقط
المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اي
قبل ان يطلق ويراد منه المعنى فالمستعمل في عبارته بمعنى ما يصح استعماله او من تسمية
الشيء باسم ما يؤول اليه قوله او مركبا فيه ان ما يصح اطلاق اللفظ على المركب
لانه في الاصل مصدر قوله واللفظ في الحقيقة اي الملفوظ به الحقيقي قوله اخرج به
الحرف والصوت الذي هو اعم من الحروف ولا احد ان انه جزء اي مقولة هو كان
المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن تعبيره بالمحذوف الذي هو اللائق
بالمستتر حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص به فكلما
لا يجوز مذكورا انتفه لا يمكن ذكره بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا
مثل هو وانت كناية عنه تعبيرا عنه قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطفا
على قوله السبيل مرادا باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال منه
وكونه خارجا الى غير ذلك قوله والحروف لفظ حقيقة اي على تقدير وجوده
في الخارج مما يتلفظ به الانسان قوله وكلمات الله داخلة فيه اي في اللفظ بمعنى
هذا التوجيه لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالعبارة
المسجع لا يصدق عليها لانه من شانها ان يتلفظ بها الانسان
او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمرئيات وعلى هذا القياس كلمة الملائكة

والجن

وهو لا يجري على الوجه الاول لانه ما يتلفظ به الانسان فخارج بالتخصيص بالعلم
[illegible] سبحانه فكيفما [illegible] ما ذكره عليه لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت
عند الادباء فان اصطلاح [illegible] كاصطلاح المتكلمين ثم لا يخفى ان هذا
الاعتذار انما يحتاج اليه اذا كانت الكلمات الربانية [illegible] وهو محال على ما عليه
المحققون او نقص بما علمه من الكلام او ما يظهر على الانسان قوله [illegible]
[illegible] غير داخلة في اللفظ الذي هو
او اجزاء التوبيخ وما لم [illegible] التوبيخ الا اعتبار اخراج بقيد
[illegible] الجنس والفصل اجزاء
كان بينهما عموم وخصوص [illegible] الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل
جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد الوحدة اما لان [illegible] اضافة
في الكلمة [illegible] قوله لعدم الاتفاق في
مطابقة الخبر للمبتدا [illegible] شروط الاشتقاق او [illegible]
الضمير الراجع الى المبتدا وعدم تساوي التذكير والتانيث [illegible]
بها التثنية باسرها قوله الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز [illegible] الواضع
يجعل المعنى في حيز اللفظ قوله تخصيص شيء [illegible] خصوصا او عموما كالمركبات
والمركبات [illegible] سواء كان [illegible] خصوصا او عموما ولا يدخل فيه المحو [illegible]
المحذوف لانه [illegible] بل قصد المعنى به [illegible]
ان قلت اذا كانت [illegible] داخلة على المقصود [illegible] وضع المركب في العموم
الشخصي [illegible] واحد [illegible] لوجوده في كلها وان كانت
داخلة على المقصود [illegible] المشترك لعدم الخصاصه في شيء من المعنيين
لوجوده في كلها والحاصل ان الجزء [illegible] بوجوده في كلها

كما هو شان بعض الاستعمال وان كان خلاف الاصل
واريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا
بالموضوع خرج عنه اي عن تعريف الوضع
وضع اللفظ المراد في كالليث والاسد بمعنى
حيوان مفترس قوله وان كانت الا
داخلة على المقصود عليه كما هو الاصل
واريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى
خرج عنه اي عن تعريف الوضع اللفظ المشترك كالعين فتامل

واما ما يكون الحكم بان الجواب عنه بتجريد التخصيص عن جزء المسمى وبان التخصيص بحسب الجعل له

لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك في الالفاظ اكثر او في مرتبة لم يتحقق

في الازمنة المرتبة بلا وضاع الآن يجوز الواحد والجمع الى الواحد وبان التخصيص

اضافي لا حقيقي وبان معنا كل من اكثر او قيل من حيث انه من ابنا بعض لا يكثر اوفي

لا يوجد في ابراد من الاخرى انه المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا معنى واحد

وبما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله

بحسب اي حال لو غير لكان التخصيص بلا اشتراك الحقيقة التي هي معنون الشرطية

وهو يخرج التخصيص اوردنا الى الموضوع الى التركيب قوله في الطلاق وسمي اوا صله

بغير التسمية وفيه تنبيه على ما هي الموضوع في الالفاظ وغيره كالدوال الاربع و ان

ينبغي ان يقال في احد ان هذه الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم

بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم

من العبارة لان العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها ثبتت الدلالة والعلم

ان لابد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال في الطلاق او اصل وعلم

ذلك التخصيص قوله فهم منه معنى ان لم يكن معلوما او فهم منه فهم حصة والتعلق

ظاهر والشبهة تحصيل الحاصل قوله بخروجها عنه وضع الحروف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار

دلالته على النسبة كالحروف وكذا وضع الاسماء المتضمنة بمعنى الحروف كمتى وما كان

وضعه عاما وموضوعه خاصا كالاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن

الحرف قوله واجيب لا يجاب بان العلم اللازم لادراك الموضوع فيهم المعنى

يوجد لو حفظ حال وضعه ولا شبهة في تحقيقه قبل انضمام القرينة لان حفظ لفظ الموضوع

حين الاطلاق الى استارة الى غاية الجعل وبهذا الفهم يسمي غاية له قوله ولا يبعد

يعني [illegible] اذ لا حاجة الى التقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعماله

في المقاصد

في المقاصد والاستعمال فيها لا يجوز بدون القرينة قوله المعنى ما يقصد بشيء بمعنى سواء

كان حقيقة او مجازا او صريحا او كناية سواء كان بحسب الوضع او لا وقد خالف المعنى المطابقي والتضمني

والالتزامي وغيرها كما افاد شيخنا ومن قوله حضور لكن قال بعضهم المعنى

ما يصح ان يقصد بشيء قوله اسم مكان من قصد المعلوم او المجهول وقوله المقصد

ميمي للمعلوم او المجهول قوله بمعنى المقصود يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤنة

النقل قوله او مخففا بمعنى مخففا بغير قياس والذي جرى على هذا الاحتمال

مع بعده لفظا المبالغة الى الجانب المعنى واشتقاق المشددة بمعنى المخفف فيما ذكر معنى

الكلام ومعنيه واحد قوله فذكر المعنى بعده مبني على تجريده حتى يكون ابلغ

تخصيص شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشيء المتروك عنه

فذكر مستلزم لتكراره وتذكر المعنى بعد معنى الوضع لان تخصيص شيء بالمعنى

اي ما يقصد بذلك الشيء هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط

المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه لانه لا حاجة اليه كما احتيج الى ارتكاب

التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الوضع النوعي مجازا كما قيل لقربه منه

وشيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز عن كل ما هو من الموضع

على ان ذكر اللفظ مغني عن الوضع اذ في لفظ الدالة وضع على ما فائدة

في ذكره الا التعليق بقوله المعنى قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الا

الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل وكما ان تجزئ الطبع

في مقابلة الوضع قوله وبعض حروف الهجاء اي حروف ما تعدد باسمائها

كالف وباء وتاء وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني قوله فان قلت

قد وضع بعض الالفاظ فيه اي خاصا عن عموم تفسير المعنى قوله وافد المجيب

عن الاشكال انه بانه ليس بوضعها الغانه فقام نقض نوع الكلمة بالالفاظ

وان قد برد السؤال بوجه فان قلت اه مه

والكلمة قوله اي الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت
في انفسها مفردة او مركبة وذلك كان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية
ولا بد من الافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف
النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة قوله فليس اسما كره
اي فقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة قوله ما لا يدل جزؤه
لفظ من حيث انه جزء لفظ ثم حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني
موضوع لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار
لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع الخ وذلك
لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى المصدر في
اما في صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف
بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه فيها قال يوهم من ان القاعدة
بمقتضى الاقتضاء شيئا لفظه المراد به سابقا قوله كما ان تكتب في مثل من قتل قتيلا
وهو مجاز بطريق الاستعارة فكذا في المفرد قوله ومعناه ما لا يدل جزؤه
من حيث انه لا يدل جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان
الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور
ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله
ولكن النكتة فيه التنبيه ولكن النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد
او كان لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة وما يستفيدها وهو الوضع
قوله حيث اتى بصيغة الماضي فاستعير صيغة الماضي للمستقبل الترتيب
قوله فيعلم انه حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان
بحيثية كما في ضربت قائما زيدا قلت كانه لزوم ذلك عند الكل فان مقام
بر الكون

انما لم يكن الى النكتة في ابراد احد الوصفين حملة والآخر مفردا كما ذكر النكتة نكتة في تقديم الوضع على الافراد حسن

وثانيهما في الافراد الخ

اه قيل ما الا المعنى بمفرده ومعنى من قوله مفرده لان الواضع لم يضع الا المفردة اما المركبة
فمن الى المتكلم بعد وضع المفردات الى الواضع فالجواب ان الاعم ان المركب ليس بموضوع
وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هو الذي يحتاج في معرفتها
الى علم اللغة او يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وهو على نوعين اما
ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد
على وزن فاعل او من باب افعل على وزن مفعل وكذا اسم المفعول والامر والالة
والمصدر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات
القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والنعت على المنعوت
وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفتها الى غيره من علم
النحو
سنح رحمه

مقصوده ولئن سلم ان لزوم ذلك عند الكل حتى لو كان احد جا مستلزم لو قرينة لابد لوم لو كان الحال بحيث جاء

بزاعون رتبة الحال وهو التاخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم ذلك انه يكون نحو جاء

راكبا رجل قرينة دالة على تعيينه من الحال وقد تحققت بها لان الافراد والجملة

للفظ ذات اوافاد تغير المعنى على تقدير جعل حالا مما يليه ولا خفاء

في ان افراد المعنى يؤدي الى افراد اللفظ **قوله** او من جملة المعنى الشيخ الرضي

في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط سيذكره لا يجاب كون حالا

منه لتقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لا يقال بهذا اخذ الم يكن صاحب

الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما في

من كلام المصنف في الايضاح **قوله** فانه مفعول المفعول واللام واسطة

في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها **قوله** لان افراد المركبة

فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما اشير اليه **قوله** فيه جملة

به عن حد الكلمة مثل الرجل وضرب رجل ايضا لان لام التعريف والتنوين

من حروف المعاني فاما تاء التانيث المتحركة والكاف وياء النسبة

وعلامة التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة

الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني

وجعلوا المجموع الصيغة الدالة على المعنى المقصود لان تلك الدلالة كما كانت

بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطالب سيبويه يستفعل

والمطاوعة الى نون انفعل **قوله** واعرب باعراب واحد كان اعرابا كالتاء

يعني ينتقل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكلام جزئية ح له

الا انه كان الحرف الاخير في غاية لم يستحق الاعراب بل البناء وينتقل

للاعراب فهو قائم فجعل المجموع كالكلمة واحدة فاعرب باعرابها ولو جعل ان

هذا ظاهر في غاية وبعدي وصيلي وحمراء فرون الرجل وجاء المصنف

اما الفعل الماضي كضرب فهو بنظر لان كلمة بلا خلاف فيه انه يحدث مدلوله مع حروف

فمرتبة والاخبار عن مضمونه لكنه يحدث في الزمان الماضي فدلوله زمانه الطارئ على

حروفه والوزن ليس لالفاظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات

والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فانه لفظا كلمة مركبة

من حرفين بدا الكلام كلمتان على جزء معناه وكذا كل اشيد في جمع اسد وكذا المفعول

وكل رجال او ساجد وكل ضارب ومضروب لان الدال على معنى التصغير والجمع

والفاعل والمفعول والالة في الامثلة المذكورة هو الحركات الطارئة مع حركاتها

الزائدة فلا يصح انه يدل على ان الوزن الطارئ لكلمة صار نائبا تركيب بجزء

كلمة كي اربعيات الكلمة المتقدمة وكما يصح انه يدل على حركات الاعرابية

فالاعتراض بهذه الكلمة اعتراض وارد الا انه يفيد تعبير اللفظ المركب

فيقول لهو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين مقصود بلا خروج عن هذه

الكلم الكلم المذكورات الجزاء مسموعا من معا

وقال رجل فانه يعد كلمة واحدة لكونه نكرة والنكرة من اقسام الاسم الذي هو الكلمة

تاء التانيث المتحركة احترز ازعن تاء التانيث الساكنة التي تلحق فعل الماضي

فانها من حروف المعاني اولى كونها من اهالي الحروف عبد الحكيم

والمثنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول البتة الجزء الثاني الخ
الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب له
بالحقيقة وفيه تامل قوله مع انه معرب باعرابين فان كل واحد من الاعرابين
لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي
في كلمة واحدة في اطلاق واحد لكنه قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي له
بمقتضى الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال له
صاحب اللباب ان اعراب آخر محكي كما في تابط شرا ولما كان الآخر مشغولا
والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب جابر غير في الاشتغال
في الغير فليس لعبد الله علما الا اعراب واحد قوله ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من
علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل
الى جانب المعنى لا يلايم غرض النحو ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري فيما جاء
لشدة الامتزاج لفظا واحدة بل فيما يعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله
فانه لا يقال انه لفظ واحدة بهذا الحالة وفيه انه ان اريد باللفظ ان نحو
ما يطلق عليه اللفظ كاسم الاستفهام لم يرد في التوزيع الاعادة في الكلمات
وان اريد به حالة نوع واحدة لم يخرج عنه فنحو عبد الله علما وان اريد خصوص
واحدة فلا يبدل اللفظ عليه ان حكمت اللفظ المرة والمفهوم منها فانكم
به مرفوعة فلا الاشتباه في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم في
الكلام الا ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين
فيخرج عنها عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بها مرتين قوله وبعض
فهم قائم وبصري الى قوله احتمال الفساد قوله مجازا قوله لان الدلالة كون
الشيء بحيث يلزم من فهمه شيء آخر وهو تحته اقسام وحقيقة ان كانت بسبب
صح

فان علامتي التثنية والجمع فيهما فلا يصح انه اعرب المجموع باعراب واحد بل جعل
احدى الكلمتين اعرابا للاخرى   عبد الحكيم

وفيه تأمل وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات والحركة لا بد لها من حرف
تتبعها يكون الاعراب مغايرا للكلمتين وأما اذا كان بالحروف فلا يحتاج
الى حروف ولا يكون الاعراب مغايرا للكلمتين بل احدى الكلمتين
تقبل الاعراب فتدبر   عبد الحكيم

حصل جامعا وطبيعة ان كانت بسبب صدور الدوال الطبيعية عند عروض حالة

لها وعقلية ان كانت بغير ذلك **قوله** كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار

انما قيد به لانه لو سمع دير من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالة اذ لم يدرك الا ما ادرك

السيد قدس سره فانا نعلم وجود اللافظ بعلم حاصل بالمشاهدة لا من اللفظ

قوله ان منحصرة الى هذه الاقسام الثلثة التي تنقسم القسمة فيما بين اصول الاقسام

الاقسام واختلافها ماهو صورة للكلام **قوله** منحصرة بعلم من السكوت في

معرض بيان الاقسام ويتضح به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه

انه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشد كل الدليل

وان الشيخ عني انه عقلي فالظاهر انه قطعي لو ثبت تلك الاقسام فهو حاصل

محصلة بما اخره التقسيم **قوله** اما ان حصلتها قيل التقدير بهكذا ان

حالها او دلالتها او كلا منها اما فوات دلالة و لا يخفى ان تقدير الشارح

ما يقبله الطبع السليم غاية الغموض الا تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام

تقسيم الكلمة ولا الغرض بان الشيخ حرف والاول اسم وفعل وتيسر عن عدم

صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا تنحصر في الثلاثة

وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي

دعت الى التقدير انما نشأت من الشك على الاتحاد في الثالث فالاولى

تقدير الذات فيحمل على ما اقتضاه زيادة ان وكذا يصح ان يدل الضمير

الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من

ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع مكان الفعل المصدر بدله

احتيج الى ما ذكرناه النظر الى المعنى ينبغي ان يقال في معنى المصدر حقيقة

الى غير حاجة ثم **قوله** من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها

اما قيل يجب ان يميز الكلمة بهذه الثلثة فكان الواو للجمع فينبغي ان يبين

وكذا قد يراد به كلمة لا ان اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يميز فاذا كان

في القسمة يقتضي الى الجزئية كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره فيه انه

الى جزئية نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وبريد بالجزئي ما

يقابل الكلي ويصح في الكل صراحة نحو الانسان حيوان وقولهم الواو

للجمع لا يريد ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان في حالة واحدة

كما يجيء في باب حروف العطف ان المراد ان في كونهما محكوما عليهما

كما في جائني زيد وعمرو وفي كونهما محكوما على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في

حصول الحكم قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول

احد الشيئين ولو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلثة

دون الباقين ان اريد الجمع او عدم الحكم على المعطوف عليه كما

احالهم او فعل او حرف فيجوز القسمة مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور

في محله مطلقا وكذا كان ينبغي ان يذكر الحصر لان يفهم من الحصر بدليل

قوله لانها اما ان تدل **مسح رحمه**

قال الثالث الحرف لعدم احتياجه فيما قال ما كذا او كذا الكان سائلا قال الاول

وما الثاني فقال الثالث الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستفهامية

ولكن ان تعطفا ولانه تجعل الجملة جوابا وكذا الكلام في قوله الاسم والاول

الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي طرفه قوله اي جانب

مقابل الاسم والفعل لم يقل او في جانب من الكلام لانه قد يقع جزء نحو زيد

لا حجر قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسه في الفهم بعد ما لم يجز

المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما تقييد بما حد الازمنة

التحقيق كضرب يضرب معه وما يكون بينه وبين الزمان ترتيب في الفهم كضا

ام وما بيني مقارنة في الفهم لكن لا يجوز فهما ما عن كلمة كما اذا انقطع فهم

ضارب مهم الزمان قوله في خروج من السمو اي السمع سماحا لكونه ما خوذا

منه واصله سمو كانت السين حذف الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعده

ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله

استعلائه على الخوية ولانه يرفع المسمى قوله وجعل من الوسم وبعد الاشتقاق

دلجوه على السماء فانه لو كان كما جعل لكان جمعه وسم وجمعه وسم وارتكاب

القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل بخبر من قبل تسمية الدال بالاسم المدلول قال وقد علم

الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجيب الاشارة او للعطف على الخبر لانه اذا

للعطف على العلم بالاخصا الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد

علم بذلك اي بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك

الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع الضمير لزيادة التمييز اذ لا

وكمال المشاهدة واختيار ذلك دون هذا اشارة الى انحطاط التعظيم بحوجته

قال يذكر واحد منها اضافة احد الى الكل بمعنى اللام ويكون التصريح بالاضافة

الكل

والمقصود من هذا الكلام دفع دخل تقدير تقديره ان ما يفهم من هذا المقام الا مفهومات

جامعة لافراد كل منها ومانعة عن دخول الغير فيه واما كون المفهوم من حد الكل واحد منها

مشتملة على ذاتياته فلا يفهم من هذا البيان من ان الحد لا يكون تاما الا بالذاتيات كما صرح به

واضافة الكل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قوله اي الجمع المعرف قد دفعه بان ليس المراد بالحد الا

في جمع الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي

افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل الدر

ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد قوله وسيم الاول بحر

مستعملا في هذا الفن فان الحد عنده الا ما هو المعرف الجامع المانع اوفي

هذا المقام لان المركب من مادة الاشتراك ومادة الاقتيار لا يستلزم ان يكون

حدا جامعا ولا مانعا بلا اسم قوله ولم يورد الحد الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عنده

العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح

لله دره وقيل لان العرب اذا اعظم اشيئا ينسبوه الى الله سبحانه وتعالى

فقصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يجاز اللام للتعجب والدر اللبن في

تعجبوا من ابيه رتبة بركا ملاح العلم والقدرة الى غيره الكان الصفات

الكمالية قال الكلام لم يعطفا على السابق لانه فصل آخر من الكلام قوله

في اللغة ما يتكلم به ثم اشتعل استعمال المصدر فقيل لكلمة كلاما كالعطاء اعطاء

مع الاصل الاعطاء قوله لفظ تضمن قوله الكل جزئيه قوله اي ما يتركب واحد

منهما في كلمة فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت

الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والمتضمن

المتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يقال المتضمن

بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القدر ليس بمحل

النسبة جزء الكلام ويلزم منه ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة في

ولو علم كيف احد جزء فيه كما في الشرط احتيج الى التأويل قوله فلا يلزم الكلام

فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط او تضمنا حاصلا بسبب مسامحة كونه

قوله

ان يكون الباب لا يصح ان تنعقد ملتصقة بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين
الى الاخرى احدى الكلمتين او نسبة جزء اول احدى الكلمتين قوله حقيقة او حكما الكلمة الحكمية
ما يصح وقوعها مفردا موقعها لا بقائها تخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية
لان الشرط قيد للجزاء على زعم جمهور علمائهم ولذا قالوا ان الاسناد الذي هو في
ضواحه الاخر قال ولا ياتي ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعل الاسناد
بين الشرط والجزاء كما حققه السيد قدس سره لم يخرج عنه قطعا اذ لا يصح النسبة
عن طرفي الشرطية بمجرد الدليل على ارتباط بينهما صدق قولك ان جئتني
جئتك وان لم يوجد مثل ضرب انها طب قوله بحيث يفيد المخاطب ان صاحبها يسكت
بعضه اي افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها ان لو سكت المتكلم عليها
لم يكن لاجل الوقف مجازا لخطئية ونسبة الى القصور في بابه الغائية فدخل فيه
الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم
مضمونها للمخاطب قوله حرف المهملات الحروف واما المركب من الكلمتين
وما اهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية او انشائية بما ان الواقع قوله او انشائية
ان غير محتملة بما عن الواقع قوله في كلم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبة
محتملة فيجري النسبة عنهما بما يعتبر الاحتمال وهو المفرد قوله اعني قائم الاب او وقائما
قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها
حتى لا يحتاج الى هذا التاويل كما حققه السيد الشريف بان الالفاظ
غير دالة على انفسها بل هي متحققة بانفسها لا بد وال [illegible]
ولئن سلمت قلت بان وضع [illegible] في الالفاظ المهملة [illegible]
المهملات لانفسها لا يتقدم عليه [illegible] في مباحث الالفاظ ان جميع
اذ لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها

وكون

اعلم ان الاسناد ونسبته اقسام الاول اصلي ومقصود وهو بين المبتدا والخبر
وبين الفعل والفاعل نحو زيد قائم وقام زيد والثاني اصلي وليس بمقصود وهو
اسناد خبر [illegible] وجملة نحو زيد قائم ابوه والثالث ما ليس باصلي ولا مقصود و
هو اسناد اسم الفاعل الى فاعله
ترجمان

وكون التنوين لها فلما ان الالفاظ التي ثبات في باب ذيل الجزم المعرض قليلة
الحكاية وقوافيه او ان الاخبار عنها وكون التنوين لها لما في حق
الاضافية اي ليس للاسم ففي انها لا يوجد ان في غير الاسم اذا كان كذلك
الغير موضوعا في معنى مستعملا فيه اما الافعال يكون كذلك فجاز الاخبار عنه
وكون التنوين له والالفاظ كلها افساد في الاقدام في حالك قلنا لا نقول انها
حروف جارة وحرف ان قال جاء واضح وجه جنس صحيح ما هل قوله اعلم ان الكلام المصطلح
في ان نحو ضرب زيد قائما يقع على كلام لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقيق
اذ اوجد الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او او صافا او كلية قسمية
فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطا فان الكلام
هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق فليس بشيء الا الشرط والجزاء
كلاهما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق على الا الاسناد
خبرا وسلبية بما هو المقصود لذاته قوله كل اي الكلام اشارة بذلك الى
الكلام اي الى تعريفه او الى النقض او الى الاسناد كما قيل بان الكلام مسوق
للكلام وليعده ولان قوله ولا يات الا اسناد الا تقسيم الكلام بعد تعريفه
كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها واما حرج
فيه بان اي الحصر للعناية ببيان الحصر لان التركيب العقلي في الاثنين يخرج
الى الستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما نحو قولك قبيل تحقق العام
في ضمن اسماء ملائم لما في الظرف والمظروف واما قدم هذا القسم
لاستحقاقه جزئية التقديم قوله او في ضمن اسم اي انما قدم الاسم على الفعل في
انه اشارة الى الجملة الفعلية لا ستحقاق الاسم التقديم واما تقديم
الفعل على الاسم كما في بعض النسخ فموافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على

قبره

فانها تابعة للوضع والحرف والاسم والفعل متساوية الاقدام في ذلك

قوله او بعده قبل التقدير الى الانشاء منقولا او علوا بتقدير قوله على العالم
الكلمة والاصح في التعريف المركب الدوال الاربع والقرينة على ذلك
جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن في نفسه بعطف حصة لمعنى مستوا مرجع
ضميره لما او الى معنى ولم يجعله ظرفا لغوا لدل او حالا من ضميره في
معناه على الاحرام اما يتصل او في حد ذاته وعلى انه حال حال كونه معتبرا
في حد ذاته لان في حمل في بمعنى الى على اطلاق المذهب المختار او مجازا غير مشهور
في التعريفات ان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل
له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المخاطبة على قصور في الانزج
ولا قصور الا في معناه لاحتياجه بقصور او التفاتا الى الغير وكذلك الاخبار
قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع السابق لم يثبت حاجة الى الغير بالدلالة
ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من الكلمات الاسمية يتوقف
على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تعقلها الى ضميمة متقدم الذكر مرجع في ضمير
الغائب والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم
الاشارة وغير ذلك بالجملة فتعقلهم المسمى على شرط لفظي كان او غيره
لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل
والفاعل قوله فاذا على معنى باعتباره في نفسه اي لا بملحوظة في حد ذاته لا في
غيره كما في مقابله قوله كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها
او الملحوظة في حد ذاتها او يحسب الاحكام في حد ذاتها لا باعتبار امر
خارج عنها من كونها وسط البلد او قريبة من حيث الغالب اعترض
عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد ذاته ما على معنى في غيره نقيضه قولهم
على معنى في نفسه ولا يكونان في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا في

الدار

الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا اذ ليس المراد في نفسها ويكون الجهة الحاجب
عنها بانه يسر تقصير التي موضوع في موضعه واحد لا يتصور في ذلك
لان قوام المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها يمكن
فانها لان تنسب الى الغير تبعا مع كونها منسبا بكلها وكذا الكلمة المعتمد فينسب
نسبتها باعتبار الخارج تارة وعدم اعتبارها تارة اخرى ومن اعتبارا
قوله كما ان في الخارج ما يوجد في الخارج كما ان الموجود في الخارج قد يكون موضعا
لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في
الملاحظة وقد لا يكون وقد تشبيه المعقول بالمحسوس وتعظيم وجوه الاوجه
لا استعمال اللفظ وجواز كما شابه المعنى الحرفي التابع لامر الوضع المقابل
التابع صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظ في كما ينسب الموجود الى المحل بلفظ
في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه
لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره قوله والآلة
لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يصلح ان
يكون احد الطرفين لا يحكم الا بما هو مستقلة بالذات مدركة قوله ملحوظا
في ذاته تفصيلا لكونه مستقلا بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان
المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم
من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا
بالتبع كفت دلالته بهذه الجملة على ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد
حاله من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى تدل عليه قوله لا حاجة في الدلالة عليه
من [illegible] على كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم ما يدل على معنى في
مراده من هذا المعنى في تعريف الكلمة انه يدل على معنى باعتبار الكلام بالمعنى والخبر

[illegible] اي جعل المتكلم اللفظ دالا على كذا اعلم ان الدلالة مشتقة
الدلالة [illegible] لانها مصدر الفعل المتعدي

وهو مثل الحرف فيه بل معناه انها اذا استقلت وحدها لا ضير من الشيء المستقل معها

المعنى اليه فكانه قال الكلمة كالحرف اذا استقل لا غير فكذا قيل ان المعنى في نفسه الكلمة

وما يقال من ان الحرف معنى كائن في غيره فمعناه اذا استقل وحده الى جهة من

الشيء لم يستقل مع المعنى فكان حال الحرف كالطرف فالظاهر ان معناه فيه بل

الى ان في غيره اخرى يظهر **قوله** من حيث هو حالة بين السير والبصرة الا مع

حيث هو هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة **قوله** وجعله آلة لتعرف حالهما

اى لتعرف تعلقهما نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال الطرفين ومنسوب بينهما

قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية اى معنى ملتفت بالتبع **قوله** لا يمكن ان يتعقل

الا بذكر ما يتعلق به اى لا يمكن ان يتعقل الشيء الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك لان

لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تعقل الطرفين بخصوصهما

وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات والعموم

ثم فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي قيد لازم تعب

الموضوع كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة

في الاسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائر **قوله**

فقط من تلك واحد من جزئيات لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الموضع بها

بالاستعمال والقصور بانه مجاز لا حقيقة له مجال لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان

تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها حصص لمفهوم الابتداء لو فظت

يستعمل اثبات الافراد له مجالا لا يشهد عليه الظاهر انها يمكن ان يلاحظه

قصدا لكن لا يتبين ما معنى حرفيا فيقال ان معنى من ليست جزئيات الابتداء

بل الابتداء من لوازمه وان في نفسه بانه في الالتفات اليه قصدا **قوله**

واذا عرفت هذا علمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني

وعلمت

في توضيح الاول بيان ما في غيره كلية

او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** كما هو في الاخبار ان الخبر

المعنى على ما في نفسه من كل اثر بالحرف وردة العبارة الى ما هو المشهور ومحصله

على ما هو ملاك اعتبار الحرف في اصول **قوله** وارجاع الضمير الى المعنى الى ما هو في

عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقية بما

قوله لا ان معناه المفهوم من الكلمة مستقل بالمفهومية لا يتقاد به وكان لكن

الاخبار عنه في قولنا وكتب وضرب وخلق وادا الاخبار بها مع انها لازمة

النظر فيه لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه او به اقتضاء

في حد ذاته ولا يقدح فيه استقلال الامتناع الحكم عليه او به كما في ضرب وغيره

كان من ذلك العارض من تلو وقد اوجده عليه حتى او خارجا عنه كالنظر وما له

المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الادوات خارجا عن الاخر **قوله** كما جرت

العادة باستعمالها فيها يعني ان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ

في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحروف فانه

لا يجوز ان يكون مستقلا في معطيات وان يستفاد الخصوصية من جميع ضميمة والا

لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء السير البصرة وعنه نا **قوله**

باعتبار معناه المعنى يعني المراد بالمعنى ما يشمل المعنى في ضمن غير المستقل

وكيا كان الحرف وجد بمفعوله غير مستقل ولكن اراد المعنى المطابق لم يرجل فيه

لان المعنى المطابقي بعض باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يخرج الى

ثم ما يفعله غير مستقل **قال** باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا ما انت فيه

قبلا وتجدد وشهرة اهما كفت مؤنة التفسير **قوله** فهو صفة بعد صفة

للمعنى او حال وهو بعيد **قوله** واحد الازمنة الاخر ان او اراد بعدم اقتران

المعنى المستقل الا يعوز كما لعدم يجب الموضع الاول الى المعنى

هذا ناظر للماضي والمستقبل

الغير المسبوق سواء كان ذلك الموضوع وضع اسم او فعل او حرف لخفاء بوجه
ويشكل عليه لان معانيها العلم غير مقترن باحد الازمنة الثلثة مع انها
عنها بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل وحصل فيه ايضا اسماء الافعال
لان معانيها المقترنة باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الثاني غير مقترن
باحد الازمنة في المقام عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب
اضافي او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ
انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع
الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اخبر ان المعنى المستقل مرة
مستقل في تلك الافعال نية الاخبار في صيغة الانشائية وهو بحسب الوضع الاول مقترن
وكل ان يقول المراد بتوهم الاحتراز عدم اقتران المستقل بحسب اصل الوضع
قد دخل فيه نحو زيد ويشكل عليه لان بحسب الوضع العلمي غير مقترن باحد
الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعنى
الفعلية وفي تحقق الحكم بانتسابها بحسب الوضع الثاني بناء على النقل فانها
بحسب الوضع قد يجيء مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
بناء على ان لا وضع لها بازاء المعنى الانشائية ولما كان الفحول بان لا وضع
لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني الانشائية
بعيدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا
لم يجب ايضا بشبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التي لو حفظت
معها الافعال ولا بانها ممنوعة للافعال الاصطلاحية لا لمعانيها قال
الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان العرب لما نقلوا صيغ ان لم يجل بها اللفظ

اسكت

اسكت قوله قد دخل فيه اسماء الافعال التي حملهم على ان قالوا انها مبنية بالافعال
معانيها الافعال صيغة وقيل لما لا يعتبر الافعال كالتنوين ولام التعريف
ويكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو رويد فانه في الاصل مصدر
نحو رويد زيدا وهو مصغر ارواد مصدر ارود ارواد ان رفق تصغيره
ترخيم الارفاق رفقا ولو كان صغيرا قليلا قوله او غير صريح اي لم يثبت
استعماله مصدرا لكنه يشبهه ان يجيء مصدرا في الاصل لانه قام دليل على
كونها منقولة لما ان الافعال اصل واشبه ما يجيء اصلها المصادر
للمناسبة بينهما وزنا ولا يخلو قيام باصواتها نحو رويد زيدا قوله هلم ونزال
فوحالة فاصل بهيهات بهيهة كقوقية [illegible] الدجاجة تقوقي
اي تصيح قوقاة وقيقاء على فعلال فعللة وفعلال قوله نحو اعامك زيدا
اي تقدم وعليك زيدا اي الزم زيدا قوله فانه على تقدير اشتر والزيد هو
الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس قال ومنع
ضواحد من قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدا كما قال صاحب الكشاف في قوله
نعم ومن الناس من يقول امنا ولا يبعد ان يقال [illegible] اهل من
المتروك قوله منتهى الصيغة جمع الكثرة على كثرة التي تجاوز العشرة قالوا
انها تبلغ قريبا الى عشرة قوله ويرد الصيغة [illegible] على الجمع فلو حمل
على عمومه لكانت ابتدائية انتهائية يشهد عليه قولك من اول الشهر الى
الانسان لا يبعد ان يفهم منه انه لو لم يثبت فيه لكان الحكم صحيحا لكنه
عارض التنبيه لا يصح لازم مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول
لا نسلم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة احد لا فرق بينه وبين
جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم يكفي لما يتقدم كل منهما في قعد الاخر

فذلك مجاز بغير علاقة قوله وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير
ما يتعلق بحثه من جزئية السلب والاثبات اعني ما يوجد في الشيء اشارة الى
مناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه ولم يتعرض لتحقق التعريف
بالعلم لان المقصود اختيار ما يتميز بعضها عن بعض وهو يحصل بالعرض العام
ولكن التخصيص لفظها بالخارج بمجرد شهادة [illegible] ان الخاصة
لو كانت بالمعنى العرفي كما هو الحق ظاهر الامر والطباق [illegible] عليه ذكر
لفظ الحد لكان عد المذكورات منها من قبيل مسامحة المشهورة وهو ذكر
المبهم وارادة المتنوع قال دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها
وانما قال [illegible] لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يوجد ذلك
الاتصال ولا انفصال للاسم بها ولا بغيرها قوله اي لام التعريف احترز
عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل من المضاف اليه او للعهد
الخارجي او للذهني والتفسير بيان للواقع لا [illegible] اللفظ فيه قوله لكنه
ساقط [illegible] في لغة طي وهي قبيلة من [illegible] وساقط [illegible] النداء
لكنه لم يتعرض له لعدم ظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء
ليس الا بعض الاسماء قوله في مثل قوله [illegible] في جواب حميري قال أمن امبر
امصيام في امسفر قوله لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات [illegible]
ان يقول ان الميم بدل للتعريف [illegible] لام التعريف قوله وفي
اختياره اي في اختيار اللام على حرف التعريف او في اختياره
اللام على الالف واللام هذه الاشارة قوله [illegible] اللام وحدها
[illegible] لان نقيض التعريف التنكير وعلامته حرف ساكن فكذا [illegible] نقيضه
[illegible] النقيضان في [illegible] قوله زيدت عليها همزة
الوصل

الوصل مضمومة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة
لكثرة استعمالها قوله [illegible] اي آل [illegible] ولو لم يكن كما كانت الهمزة مكسورة
الهمزة وفيه ان علامة [illegible] قوله الا بالهمزة بعضهم [illegible]
الا الوصل والعلامة لا تحذف قوله لانه بتغيير المعنى سمعت عن بعض الافاضل
ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على
الذي اريد به معناه فهو بتغيير المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد
لا اللام مطلقا فانها قد يدخل على اللفظ ولا تغير فيه فلا عهد ولا جنس
كاللام الداخل على المعرف بالتعريف اللفظي قوله يدل على اللفظ مطابقة
[illegible] وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقة لزم ان لا يدخل
اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة
غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة
[illegible] اللام الا ان [illegible] هذا التقسيم وان اقتضى جواز دخول
عليه لكن [illegible] عليه الحالة التي اقتضاها [illegible] الاسم في
[illegible] كل حالة [illegible] لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله ولا لسائر
الخواص [illegible] اعلم ان تلك الخواص [illegible] الكثير
خاصة [illegible] لوجودها في غير الاسم [illegible] معناه
[illegible] المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس
ثم اعلم انه اختار هذه الخمسة لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام
متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة
والتنوين [illegible] ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه [illegible]
اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه [illegible]

لاختصاص

وما كان مفعولا او تمييزا او ايضا لذلك كان احتمالا وحرفا بالكثرة [illegible] وعلم
النحاة لا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومن خواص الجار انه يحكي كما هو
ان الدال على الاضافة اليه [illegible] عطفا على [illegible] اللام وغيره
التنوين واما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة
التقابل لانهما قد اجتمعا في كلمة كان التنوين متاخرا عنه في الوجود
واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موضعها واما تقديم اللفظية على ما يليه
فلانه لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم
الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتعمه خواص كثيرة
قوله لانه اثر حرف الجر ان حرف الجر اثره الجر او حرف الجر مع الفعل لا الاسم
ويعضده الاول [illegible] حرف الجر قوله واما الاضافة اللفظية اي اما
الجر الذي [illegible] اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية [illegible] او لانه
لا يجوز الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكون كذلك قوله
لانه يختص بيان للملاحظة بانها مقصورة على وجه [illegible] ان يختص بالقسم
مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية و[illegible] القسم المقابل
الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء
و[illegible] على الاصل بان يدخله الفعل قوله [illegible] الشيء
مسند اليه لانه الاسم [illegible] مسند اليه كما يقتضيه سياق الكلام والانحلال
الحكم [illegible] وتوجيه ذلك ان [illegible] الحكم عليه بعضه
بل بنوعه فكانه قال [illegible] الاسم ومطلقه وفائدة هذا
الا [illegible] ان يقال [illegible] الشيء مسند اليه وان لا يتوهم [illegible]
[illegible] في الاختصاص وهو ان [illegible] الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر
قبل

الاضافة ثم نسبة الاضافة كما يقال في غلام الرجل ان معناه غلامه الرجل
المحبة والمحبة مضافة اليه مخصصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول
ههنا ان معناه [illegible] الا شيء [illegible] الشيء هو الاسم وبالجملة
يجب ان [illegible] ينظر الى المطلق حتى يجوز الحكم [illegible] النظر
قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده [illegible] النظر الى الشيء [illegible]
في الطبايع او الى اللفظ بعينه قوله لان الفعل [illegible] لاحظت معنى
الفعل مسندا الى [illegible] لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه
مسندا الى شيء او مسندا اليه شيء فلذا كان مضافا [illegible] قوله ومن الوجه
والتخصيص [illegible] بالتخصيص [illegible] الافراد [illegible] بالفعل الا الطبيعة
فلا يقبل التخصيص [illegible] يوم [illegible] بنفس الطبيعة
ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخرج ان هذا النوع من التخصيص
جائز في الفعل كتخصيصه بالظرف واما ان [illegible] باعتبار معناه
المصدر [illegible] وهو معنى الشيء [illegible] الاسم فكذا المعنى المصدر سواء
كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد [illegible] المعنى
المدلول عليه بالفعل [illegible] الذي هو [illegible] المدلول عليه بالفعل وايضا
لو صح ذلك لم يصح النقض الاتي [illegible] كان المراد المدلول [illegible]
[illegible] المجرور [illegible] قوله والتحقيق [illegible] حذف التنوين [illegible] مقامه
ولا [illegible] في اصله واما [illegible] الموجه [illegible] عليه [illegible]
قوله وانما قدرنا الاضافة [illegible] الشيء مضافا [illegible] المضاف
والمضاف اليه [illegible] واما [illegible] المضاف اليه [illegible] او لا [illegible]
على تقدير [illegible] على الاسناد [illegible] قد [illegible] الاضافة

بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصدر قد عبارة عن جملة المفعولية نحو من الاتيان

حيث جاز الاضافة كذلك يعني في اخر الكلام انه لم يرد بها الاضافة مطلقا

فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل والجملة او المضاف او الى الجملة لان اسماء — الجميع [illegible]

يضاف الى الفعل باعتبار المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجملة مع

الاضافة قلت لا شبهة في ان الجملة المضاف حالة مغيبة تارة الى الطرفين

وتارة الى الاخر فلم يدع انه يجوز ان يقصد تجرده عن خصوصية الطرفين وان

لفظ الاضافة موضوعة لها او يدعي ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك

مجاز فيه فيحمل الجمع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد **قوله** لان الفعل او الجملة عبارة

لا اختلاف القولين فذهب المصنف الى الاول كما نقلنا وذهب بعضهم الى الثاني

قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة

الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج الامير

هو المضاف اليه واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه لا غير في الجملة

قوله وفي بقاء البناء بعد المصدر ينبغي ان يجوز هذا القدر فيما قيل الكلام

السابق من اختصاص الجر جاز الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم

يستلزم لاختصاص الملزوم وقيلا لكان لقائل ان يقول فيما يشبه المضاف اليه

كالاسم ولان من الفعل كما ذكرنا يأبى عن الاضافة اليه كما يأبى عن الكلام

اليه قال الشيخ الرضي قيل الدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تأويل المضاف

مع خلو الفعل عن التنوين في نحو اتيتك يوم قدم زيد الحكار او البارد واما انا

فلا احكم بصحة هذا المثال ولا بمعناه في كلامهم **قوله** وهو موجب من الاعراب

يعني الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة وضع الاشتباه

او ان اعربت الكلمة اي اوجبت الاعراب فيها والوجه ان لان الاعراب الواقع

باعتبار

[illegible]

١٥

[illegible] الجمع [illegible]

باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان المضاف معرب بكسر الراء لكن الحق الاعتبار

وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون الاسم كذلك لان الصفة منه يكون الفعل

ما ذكره **قال** ويسمى غير المبني المعرب في القرار وعدم التغير ولذلك ان شبه

صورته في قالب بنية لا تتغير بالبناء **قال** فالمعرب الفاء للتفسير والتعقيب لوحظ

الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر لان ذكر المفسر بعد المفسر **قوله** الذي

قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على خبر القسم للعهد والاشارة الى

القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسامه — عطف على احوال

قوله من الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال ان التعريف غير مطرد لانه

يصدق على غير الاصوات مركب لم يشبه مبني الاصل لان الشيء لا يشبه

ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه

العامل ان لا عامل في الاصوات فذكر الاسم [illegible] تحقيق [illegible]

لانه لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان الاشياء [illegible] شبه بعضها بعضا [illegible]

بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء [illegible]

المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض

المشابهة لا بنفسه **قوله** الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين

المضموم الى الشيء ويستعمل بمعنى مجموع المضمومين ويستعمل بمعنى كالمركب

بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كالاجزاء [illegible]

زوجا ومجموعها زوجا واعترض عليه بان اعتبار مثل المركب هو المعنى

الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على اعتبار [illegible] صدق التعريف

على حقيقة [illegible] **قوله** تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل تركيبا مع عامله ليشمل نحو

ما عامله معنوي وتنبيها على ان التركيب مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل

[illegible]

قوله القول لم يبنه ام لم يناسب مع الانسان الذي هو من المشاركة في اللفظية بالمباينة
التي هي الم منه لان المصنف فسره بذلك … لان علة الاعراب هو الاشتباه وهو منتف
الا واو ولذا قال المبني ما ناسب الخ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنية في المعنى
المبني فلا يلزم في التعريف اجاز كما يلزم فيه اخذ اخص المناسبة بالمناسبة التي لها
قوة ولم يتميز فان للقوة عرض واسعا وليس بمعهود مرادا قوله الا المبني الذي هو
الاصل في البناء لم يغيره بما هو اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة
لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم وان
فيه حرف الجارة من الظاهر لان المتبادر منه مبنى الاصل فمبنى وذلك …
دون الموضوع والمتبادر مما اصله البناء ان اصله ان يبنى …
سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله وهو اسم ما حجة كما زعم بعض …
بعضهم الجملة من حيث هي جملة قوله ما عند العلامة الخ يعني ان العلامة
التي في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء
وجدت كزيد في قام زيد او لم توجد كزيد وحده … بل ان المعتبر
مع العامل وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب في
التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة بمبني الاصل قوله عند الجمهور الخ
كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افراده
فتوهموا ان حقيقة الوصفية كذلك ولم يعرفوا انه من قبيل … المجازفة
قوله فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة تتبع واستقرا منهم مستغن عن علم
فالحد المذكور ورتبه بخلاف من لم يتتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج
الى علم الحد ولو … ان … الدليل فذلك … علم الحد
انتها فاذا لم يكن معه هو علم الحد او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله

فان المقصد من معرفة المعرب الخ اشار به الى ان … من تعريف … الخ
بل المقصود من التعريف وبيانه ان المقصد من تعريف المعرب ان
يعلم المعرب بوجه كلي لا بخصوص الكل بان هذا او ذاك … يختلف
اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه
الصالح من تعريفه المصحح ان يقال زيد في قام زيد معرب اي مركب
لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف
اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريفه المذكور فان الوجه الحاصل منه …
لا يجوز وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في … الدور اولا في …
لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب لانه مما يختلف اخره باختلاف
العوامل وكل معرب مما اختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما اختلف اخره
باختلاف العوامل لزم ان يتوقف الصغرى على النتيجة والصغرى متقدمة في النتيجة
مما اخره … الوسط الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه …
الى الصغرى لتوقفه من معرفة المعرب اي فتوقف معرفة ان هذا او ذاك معرب
والى النتيجة لتوقفها اي ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف
العوامل والى الوسط لتوقفه حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به
اي بسبب مفهوم الاختلاف وتعريفها مفهومه به فان المقصد يقع بان
هذا معرب فتوقفها على تصور المعرب اي حاصل بسبب تعريفه بالاختلاف الا
التصور مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول
لا مدخل للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف
على تصوره وهو واحد في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر

لاستتر نحوه قوله حقيقة او حكما اراد بالمبتدا الحقيقي مبتدا ذات الدال
الحكمي مبتدا دالا لانه المقصود مع بقاء الذات فان نهر التبداة حكم مبتدا
الذات قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقية لان الحركة
بالحرف لا تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له قال باختلاف العوامل اي جميع
ان في عامل واحد لكانت صفة لا يجيء على قواعد مختلفة فان جمع عامل على عوامل
الجنيب نحو جمع اسماء قوله الداخلة عليه بخرجا عن حكم المعرب اختلاف فانه موضوع
ومنع باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كمن زيد ورأيت عمرا ومررت
ببكر قوله وانما فصلنا اختلافها لكونه في العمل كما ينبغي عنه العقد ان قوله
ان يختلف لفظا اخره اي صورة اخره او تقديرا اي يختلف اخره بحسب التقدير
سواء كان بحسب التقدير نفس الاخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقديره
صفة كما في عصا وقاض او بحسب تقديره صفة فقط كما في حبلى وغلامي فان
اخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب الغرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله
بحسب التلفظ قوله ان يختلف اختلاف لفظا او تقديرا اي اختلافا منسوبا
الى الصورة او الى التقدير على حاله واما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا
كذا في الموصوف لان الاختلاف ملفوظا مجازا باعتبار نسبة
الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كانت
العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه
قد يكون معنويا ولانه لا يلائم قوله الاتي التقدير واللفظي فيما تعذر ضبطه
الاسماء ونحوه لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا
قوله رأيت الحمد ومررت بالحمد ورأيت حبلى ومررت بحبلى قوله رأيت مسلمية
ورأيت مسلمين اي هذا لو انهما الصورتين فانه اظهر لشموله للمثنى والمجموع

قوله

١٧

قوله علامة النصب اي علامة هي النصب الذي هو علم المفعولية وفيه علامة
قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لان في اخر المعرب ولان في العوامل اختلاف
ركب كما في قولهم عاملا الابتداء ان التركيب مع العامل لا يجوز الا اذا كان العامل
لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل الابتداء مسبوقا بالتركيب اللفظي
مع عامل ان معنويا لا يتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل اجيب
بان المراد باختلاف العوامل كما اختلاف في العمل لا يوجد فيما فرض لان
عمل العامل المعنوي سيبه الا الرفع قوله قلت هذا الحكم اخر فحاصله ان حكم
لا يلزم انه يجوز لان فاله ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد
الازمنة وما يجوز لانه في المعرب وان لم يكن قبل تقييده بالنطق لان حاله
فلما فيه خروج الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد الصائغ لازم
لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق مع عامله في شيء من الازمنة نعم قابليته
الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتوجه
له فيل المراد باختلاف الا وامكن يشمل الاختلاف الذي هو حالة البناء
وباختلاف الحق الموجود وقد عبر عنه باختلاف المصنف كلمة وبالعوامل جنس
العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله
الامر ان هذا الحكم لا يجري من خواص السائلة اي خواص الاضافية بالقياس
الى الجنس واما خاص ذلك لوجوده مع انحصاره وكذلك قال حكمه
ولم يقل خاصة ولا يخفى ان القواعد به ليس من خواص السائلة على انه لا
يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة لانه لو تحقق فيها
عوامل في الازمنة كانت خاصة شاملة للكل فانه معرب لكنها ليست شاملة
للكل وقت قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه لشهرة امر الاعراب بالحركة

او وجه اعرابه سيذكره في ضبط اسماء الاعراب لا يخفى بعده قوله ملحق اخره
به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان نحو مسلمان ومسلمون لم يلحق
الاخر وان الاخر هو النون واجاب بعضهم بان النون فيهما كالتنوين في النحو
ولعلهم ارادوا به ان هذه الكلمة لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان
يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الكلمة في حكم الاخر وان كان بالنظر
الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الاخر واما حقيقا في بعض الاوقات
لانه فيه لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في التثنية والجمع المعرفة باللام لامتناع
اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الاخر ذاتا كقوله جاءني
[illegible] او ابوك [illegible] واما تقديره صفة فكما في نحو جاءني زيد [illegible]
قوله لا يرد العامل والمقتضي وكذا وصفا كونه معربا فحاصله [illegible]
الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والكاف
الا ان يقال [illegible] الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة والجار
والمجرور صلة [illegible] انتهى وكان [illegible] الباء لانه [illegible]
[illegible] العامل [illegible] منزلة العلة المؤثرة [illegible]
سموه عاملا وليس عله مؤثرة بالحقيقة لان المؤثر [illegible]
[illegible] واما [illegible] المقتضي فلان آلة [illegible] سبب قريب والمقتضي
كذلك ولا يخفى ان [illegible] لو صح [illegible]
[illegible] قوله [illegible] بالسببية [illegible] بالعلة
التامة للاختلاف فانه سبب [illegible] التامة الا بضمه الى
[illegible] قريب وبعيد [illegible] الاعراب [illegible] النقض
به لا [illegible] السبب القريب لزم انه لا يتحقق الاعراب في الاسم
الذي

الذي ركب [illegible] لا انتفاء السبب القريب للشيء سبب [illegible] علاقة العلة
[illegible] ذلك الشيء لا [illegible] سببه لا يخفى انه لا يقتضي استلزام السبب لا يطال [illegible]
فالعبارة الصحيحة ان يقول [illegible] لان [illegible] المقتضي لا [illegible]
[illegible] الا قبل [illegible]
بان الاختلاف [illegible] عبارة [illegible] الحركة او الحرف [illegible]
وما [illegible] السكون الى الحركة وما [illegible] السكون الى الحركة [illegible]
من عدم الدلالة الى الدلالة [illegible] الاسماء الستة ومن كونه علامة [illegible]
علامة [illegible] والجمع فانهما قبل التركيب علامة التثنية والجمع
وبعد التركيب علامة [illegible] التثنية والجمع [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] من العبارة [illegible]
الى [illegible] الاختلاف [illegible] بعد كونه معربا قوله [illegible] حركة [illegible]
اخره من الاعراب [illegible]
[illegible] اللام [illegible] هذه الامور [illegible]
وعلامة التثنية والجمع [illegible] الضمير الى المعرب لان [illegible]
ليست [illegible] قوله وليس [illegible]
معرب [illegible] قبل [illegible] العامل وكذا [illegible]
المذكورة [illegible] قوله [illegible]
[illegible] اسم ان وخبرها قوله [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] الاسم [illegible]
الى العامل والقرينة وذلك [illegible] قوله [illegible]
لا [illegible] قوله [illegible] الاختلاف [illegible] الاختلاف [illegible]

وشرح علاقته لا علاقة ح

تمامه ونحوه لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين لانه
الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره من الكلام الا ان يقال ان نسبة
الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه كونها اختلاف المعاني المعتورة
عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت
الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين بان
الاختلاف ليس موجودا في الخارج واما الاختلاف فموجود فيه والموجود في
الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى
غيره فاذا لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ولا يمكن ان
يقال ايضا ان الاعراب حالة نوعية للتفاوت بل فيه الاشتباه والموضع والمراد
الفاعل بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الاظهر في اصطلاحهم ان
الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف
ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافا وسببه
وقد بين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصلح ان يجعل اعرابا فتعين ان يجعل
سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة
اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون
نفس البناء وليس الحركة والسكون في اخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق
البناء على الحركات والنعت بازاء عدم الاختلاف وبازاء سبب الاختلاف في جنسه
هو كذلك حاصل من الجانبين وكذلك كان من جعلهما متقابلين **قوله** يعني الفاعلية
قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة ان يكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف
الجر او بواسطة **قوله** المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول
كما توهم بعضهم حتى يعني ان الاسماء يأخذها على سبيل المناوبة وذلك

لان

لانه لو وصف المعاني بهذا الحل الوصف ليس الا ان المعاني باعتبار هذا الوصف
تقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو توارد المعاني
[illegible]
الرواية ودر شدن كسى الى جاى كرا ما جاء قال الشيخ الرضي وهو ان المعاني الكلمة
قد يطرء بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة تميزه عن المطرو
عليه ومن اصناف المجاز لا قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له
افضل العلامات بل قد يغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب له
حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمعاني التي الدالة على معنى
في المعاني وان طرء ان المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا
كون الفعل عمدة في ما يتركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها
تطلب لتمييز بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء
فلا بد يا الحكم ان يطلب اخص علامة للطارية وقيل هذا المعنى
انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي افضل
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم يكتب وكن هذا
التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال
والحروف البناء **قوله** على تعقبه يعني التوارد والاشتراك فان الفاعل
الشيء مشغول ومستعمل عليه وهذا الطريان **قوله** بقال اعتور والشيء
الاعتوار دست بدست كردن چيزى را والتعاور والتعور مثله
وقد جعل هاهنا التعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجاز
مرسلا عن التشابه **قوله** وانما جعل اي جعل الاعراب الذي هو الاثر
حالا في الاخر او جعل مطلق الاعراب في الاخر لتحقق الحالة المحل كما في

بالحركة او تقديرا للحركة في ضمن جزئية كما في الاعراب بالحروف او جعل
في جانب الآخر لا يجاز على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحروف
لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفل
بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتأخير الاصل قوله والاعراب
على صفة اي صفة المسمى وهو المدلول وذلك بناء على ان الفاعلية
والمفعولية ونحوها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفة للدال وهو كونه
عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لانه لما كان الدال على الوصف
بعد الموصوف قوله فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن ما هو
الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف
الاعرابية انفس الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لكنه قيل
بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل وان المراد
بالتأخير التأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تأخرها الذاتي لانها
تابعة للحرف لانا نقول تأخرها الذاتي لا يلزم كونها ايضا وصفا اجيب
بان المقصود بيان الاعراب بالحركة كما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان
عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة
فيتم الحرف في الحقيقة اتيانه بعده بلا فصل بعض الواو وفتحة
الحرف اعرابية فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها
معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا
بان المراد التأخر الدال بقدر الامكان او التأخر عما عدا الحرف
الاخير فان التأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل قوله تنبيها
لا ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على ان قوله والاسم

فيجوز

فيجوز العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقفا وجدرانا قوله بعد كلا
الكلمة اه اعلم ان الحركات اللفظية تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت
بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية لعموم نقل الكلمة اذا اطلقت
بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت
اعرابية ولا يخص بها بل هو اسماؤها من الحرف الاعرابية ايضا والنسبة بين
الضم والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر واعلم انه
سمي الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين وتسميته رفعا
لرفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم وتسميته نصبا فكان الفم كان ساقطا بها
فنصبت الى اقمته بفعلها وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه
وهو الكسر اذ المكسور يسقط ويهوى الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع
وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى
واحد والاول يختص بالاعراب والاخيران يختصان بالبناء قوله ولا يطلق
على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله انها
مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة
كقوله بالعمدة رفعا اي قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الكلام عمدة ونهاية
الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف مقتضى عنه لعلة المشابهة بالفضلة
ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق وان اتفقوا بان الرفع والنصب للفاعلية
والمفعولية ويكون ان فيما نسب به احتاط بعض الاستعارة بعيد لانه لابد
عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق وقد جعل الياء خبرها
واراد الحصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول وتوجيه كتب
راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيه الى المقام قوله

حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اى لنحو الشئ
مضاف اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه تقابل الحالات
التي هي معانيها واما لم يجعل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف
اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد به او كان
الجر زائدا كالجار فكانه ليس علامة قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد
وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن
مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان
الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة قوله فاعطى الثقيل للقليل اى جعل لاثر
الثقيل للقليل ليتعادلا وكذا جعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيفا او ضعيفا
والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله لما لم يبق الخ الظاهر ان يقول
للاضافة لا علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد
تميزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه
العمدة التي هي الفعل وشبه عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال
معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل
في ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي لفظه واما عمل الفعل ففي محله
ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم الجار
الحرفي موضعه عن كونه علامة للفضلة ويبقى علما لما الفضلة للمضاف
اليه فقط الحدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان
الفعل محذوف نسيا منسيا الخ في المجرور المسند اليه كمررت بزيد وكان
قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما
فضلة

فضلة بواسطة الواو او الا لكن لما كان الواو في الاصل عاطفة وغير
مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل وكان الا ايضا في غير المفرغ
كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فيما بعدهما فنصبا بكل حال كما هو المشهور
في كلام الشيخ الرضي قال العامل احتيج الى بيانه اما لاحتياج حكم
المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه
واما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب
قريب واما لاستيفاء ذكر العلل الاربع التي بها تقاصد بهذا الفن
كما قالوا فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني
غاية والعامل فاعل واما تاخيره عن المادة والصورة فظاهر واما تاخيره
عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لايضاح بيان الصورة اليها او لانها
مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المقام
المقصود تخصيصه بالاسم كما ذهب اليه البصريون وينبغي ان يعرف
العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة مطلقا او اسما على وجه
مخصوص مما اقتضاه المقتضى او شبه انهم بالاسم وايضا المراد بالعامل
الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك
زيد قال فانه يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل
له في التعريف ان حكم التعريف غير جار لصدقه على كلمة الاستفهام
وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما وعلى المركب من العامل والمعمول
الامور المذكورة حتى التاء للا انها عائدة الى التكلم
واعتقدوا انه آلة وان لم يصح تسموه آلة بل يسمونه مؤثرا الا
لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة

لزوم الدور وفيه فلو كان لزومه سببا للعدول عن التوقيف المشهور لزم عرف العامل كما عرف بالتقدم المعنى المقتضي للاعراب
بحاله الدور [illegible] توقف اثبات التوقيف على التتبع لتعلم ما يعد [illegible] لكون العامل ما [illegible] توقيف [illegible]
وكون المقدم [illegible] فتدبر [illegible] من فوائت الاقدام حشي

فيفوت الوضع عن نفد بين علم النحو ويبطل ما قيل في عدول المص عن تعريفها
الجمهور للموجب لان العامل ما خوذ في تعريفه لانا نقول قد يكتفى في ضبط المعرف
وحصره العامل بمؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه يتضح الالة اعلم ان
العامل قد يقال انه الة وقد يقال علامة بما يحدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع
عليه ما قالوا من ان رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان الالة تتقدم
بالذات على ما هو الة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم لفظا ليوافق
الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان
تقدم على ما هي علامة له ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له وفي
كونه علامة نظر [illegible] اذ ان حق العامل ان يكون لفظيا لا معنى
هو الة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه
عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع اجتماع
علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في الاخر والا
لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الاخر الا بجهتين مختلفتين كما في كلمة
الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الاخر كقوله تعالى اياما تدعوا فله
الاسماء الحسنى فان ايا من جهة تضمنه معنى ان واما [illegible] في معنى التعليق
في الفعل صار عاملا فيه ومن جهة وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم
وتاخر بجهتين مختلفتين **قوله** ان يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام
بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض
بمحله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل **قوله** اي معنى من المعاني المتواردة
انما قيد المعنى به لان اختلاف الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه معنى

من المعاني

من المعاني المتواردة كما ذكر انه **قوله** او في بعض من الفاعلية لان له [illegible]
الاسناد اليه **قوله** او في بعض من المفعولية اي بالفعل الذي في رتبته لان لو
اسند على التعلق قال الكوفيه مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول كذلك لانه
صار فضلة بمجموعهما نحو مررت بزيد الباء عامل اي في المحل واما
في المحل فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا
واما اذا كان لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل
وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال
ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا وكذا الكلام في [illegible]
والتخفيف المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي **قال** فالمعرب على انواع [illegible]
والانواع وكان الكلام في انواعه اقسام وتلك الاقسام [illegible]
مبنيا عقيبه تلك الاقسام وجعلها خاتمة بالفاء لبيانه **قوله** الذي لم يكن تثنية
ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل
الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا
الاخير بقرينة المقابلة اي قيل لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة
وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فاجيب
بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او ان الاسماء
وبعضهم الستة وما الحق بالمثنى والمجموع غير خارجة لان [illegible] الحكم بسبب
شموله لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال كما [illegible]
الضبط بانه [illegible] ان ذكر المنصرف بالاخراج غير المنصرف الذي
لم ينصرف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا
كما هو الظاهر [illegible] بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد [illegible]

يعني ان العالم يعتبر في المفرد والجمع الكسر المنصرف لانه نوع تغلب لكل واحد منهما باسم المنصرف على حدة
لاجزاء حكم المنصرف لكل منهما

اعرابا ان يجعل فيه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي
بذلك ولا يحتاج بقيد الانصراف هنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء
محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع
غلط في اكثر كثيره واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ لا يقع
الاشتباه بحالها كما لا يشتبه حالها لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة
مطلوب له جدا **قال** والجمع المكسر المنصرف اي ما لم يعتبر فيه المفرد والجمع المكسر
المنصرف فانه يقصد نوع تغليب ولانه لا يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها
بما ليس صفة له وهو المكسر او يتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان فهم
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولو لم يأب عن توهم
التغليب لم يأب عن توهم الاستثناء من المذكور فيخرج من قبيل قوله تعالى
وبيانه قد نفعا [illegible] ويقرب [illegible] ونفعا **قوله** الذي لم يكن الخ
فيه مسامحة لان الظاهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا بآخره واو ونون
ولا الف ونون لئلا يخرج نحو مسلمون وجنات عنه ويدخل نحو
فلك جمعا لفلك فيه **قوله** اصل ابحاث الاصل في الاعراب ان يجري بالحركات
ولان الحاجة اليها فيها دعت [illegible] الا انه اجاد ولو سلم
يقتضي الاصالة لا يكون بها علامة **قال** والفتحة نصبا قال
قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
لان المعمول المقدم مجرور والجار [illegible] انتهى وذلك لان الفتحة عطف على
على الضمة والعامل خبر الابتداء ونصبا عطفا على رفعا والعامل فيه هو
الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب
ويحتمل ذلك ان لا يقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية

في كونه

كافية في كونه عاملا وكذلك ايضا ان يجعل عاملة ما هو عامل في الظرف المستقر
قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه
اعرب بهذان القسمان بالضمة حال كونه مرفوعا على انه اعرب بالضمة [illegible]
رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة
الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام
او لم يقدر ولا يخفى ان تجرد هذه العبارة لا يفيد الحركات الثلث رفعا
ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب
الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان متلبسا بالضمة والفتحة والكسرة
وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام بالخاص افادت ذلك **قال**
جمع المؤنث السالم قدمه على الغير المنصرف لان [illegible] اقسام الاسم المعرب
شبيه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام الاسم واعرابها ولانه اكثر
خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين
بخلاف جمع المؤنث السالم اكثر [illegible] ولان جمع المؤنث السالم اكثر
ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول وما بكل [illegible]
باعتبار الجزء الاول ومقابل الثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكره
على ترتيب ذكر مقابليها قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على
انه صفة للجمع انتهى او مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يدل المعنى المؤنث
الذي سلم عن التغير افراد الجمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي
اللام عند الجمهور لانها في [illegible] عندهم خلافا للمبرد [illegible]
المضاف **قوله** المكتسب من المضاف اليه التعريف [illegible] عنده **قوله**
وهو ما يجمع بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا او مذكرا [illegible]

جمع مستجل من نوعات جمع من نوعات وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل
كمسلمات وعرفات فيه ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بحسب
عموم المجاز كما بد منه حتى مستجلا تجوزا مثل شبابيتمي وكبيتا لا حاجة في ادخال
الاول الى تقدير المضاف وهو صيغة او معطوف وهو على صيغة
لم يحتج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة
اي او ابطي وطبق كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة الا مخصوصة
باعتبار ان اكثر ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم به على نوعه في جملة
ان الاسماء الستة حكمها كذا فيها توجيه تلك الارادة ان اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشهورة
مسماه بها فيصح ان يراد انواع ما بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها
اسماء ستة وفيه ما فيه من التعسف لان اللفظ فيه فهو على نفسه قوله بالواو
رفعا اي لا بالحركة التقديرية او اللفظية وفيه حركة ما قبل حروف العلة
كما قيل لزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير
مع الغناء عنه قوله او مصغرة اي ما يصغر فيها وانما قلنا ذلك لان
ذو لا يصغر قوله موحدة بالحركة لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا بالنسبة وزن
فعيل وحرف العلة المجعولة اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة قوله مضافة
فيه تغيير نظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو الخ وذلك
اما لانه جعل قوله مضافة حالا عن المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا
فيه وما يجوز العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي فقد اقدم ما اخره او لان الشارح غير النظم لنكتة كما العناية
او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك لا يخفى

ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا في محل الاعراب المفهوم من مقام
او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمتبادر
لئلا يتوهم تخصيصه ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والمقصود
الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به
وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر فيجوز لا بحالها عن المثنى والمجموع
بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا يجوز بنائها وبعد الاضافة ولان الحروف
وان كانت فروعا للحركة في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها
اقوى لان كل حرف من تلك الحروف بحركتين او اكثر فلم يجز ان يستبد المثنى
والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى قوله لمشابهتها المثنى في
كونها متعددة كالابن والاخ دون غيرهما وتنبطر في كل التعدد
خصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود حرف صالح فاستغني عن كلفة
اجتلاب حروف الاجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة
للاعراب فقط لكونها محذوفة حتى نسيا منسيا فهما اخران كالحركات المجتلبة
للاعراب وكذا الواو في ذو لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد
فلم يرد حالها الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان
اللام في الاربعة الاولى والعين في الباقيين في حالة الرفع علم العمدة
والالف والياء في حالة النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع
كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وحركة ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة
في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يجوز ان يكون من سنخ الكلمة
الكلمة فلما ابدل منها بقيد حالم بقيده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت

بسبب التأنيث ولا يبقى حذو ذوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه وعوض
عليه بأن لا محذور في جعل الاعراب في سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في
المثنى والمجموع وكذا ان يقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف سنخ
بل من حروف الحق قوله وهو كلا وهو مبتدأ مثنى لانه لم يثبت كل في المفرد
وبجواز رجوع الضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا
الجنتين اتت اكلها ولزوم الالف في الاحوال الثلث حالة اضافته الى
المظهر وبجواز امالته فان المثنى لا يمال والالف بدل من الواو لابدال التاء
منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي بدل من
الياء لسماع الامالة ولا يميلون شيئا ثلاثيا على غير القياس الا ما كان
من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتأنيث جعل
اعرابا كاللام في كلا والتاء جيء بالف التأنيث بعد التاء لان التاء لم يتمحض
للتأنيث فلهذا جاز توسطها بل جيء بها لكونها بدلا من اللام ولذا
لم يتفتح ما قبلها ولم ينقلب كتاء اخت وبنت هاء في الوقف ولانها
ليست لمحض التأنيث وكذا الالف لانها تتغير للاعراب جاز الجمع بينهما و
والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفي قوله فلهذا
جاز توسطها رد للمصنف في قوله انها ليست للتأنيث لان تاء
التأنيث لا يجوز وسطا وجب ان يجوز ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى
اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريقهما المثنى
الا في الشعر كقوله كلا زيد وعمرو قوله واذا اضيف الى المظهر
يجب ان يكون معرفة واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل في
الاول كان منصا فاذا اضيف الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافقة المثنى

لفظا

لفظا ومعنى والاصل المثنى ان يكون معربا فالالف جعله معربا فكالمثنى به
في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جاءني كلاهما
واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا قوله واثنان
قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفرده
فانه زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه
مثل ذلك في ثنايان وحكم كلا ان معنى ثناه لو استعمل مفرده لحبل و
وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان
اثن اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالمثنى
في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه قوله والمجموع وكل ما لفظه لا يجوز
جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده من لفظه ولذا لا جمع ذات
لا من لفظها فلا يجوز جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر ولات مع جمع
المؤنث السالم ملحق به وأما ضرون فهو جمع السالم فلذا لم يعده من
ملحق وأما قدم الواو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين
كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعل
الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته
عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جمع المثنى
والمجموع نحو ضربا وضربوا واضربا واضربوا وهما وهم وكما وكم قوله لانه
الضمير المرفوع للتثنية اي اولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لحالة
على اعرابه والسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الالف
المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف المد واللين
الا الياء فقام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والجمع

واجراؤه بها فقلبت الف المثنى و واو الجمع في الجر ياء ولم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع **قوله** وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة التابعة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرة لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان اصل لو قلبت الياء بضمة ما قبلها واوا مع ان تغير الحركة اخف من تغير الحرف فما فر منه التباس الجمع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر او فرارا عن ضبط اليائين بكسر وفتح في الجمع للفرق مخصص لاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة في الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة وايضا جريهما على رتبة الاعراب
قوله الذي اشير اليه بتقسيم الياء فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاعراب الى اعراب لفظي او تقديري واما ما قال فلكنه لا يصح تفسير قوله التقديري واللفظي المعرفان بلام العهد بما اراده كما سيبين ويتصل الاحق الكلام بسابقه فحينئذ يجوز قوله التقديري اه بيانا لمحل التقسيم لا لبيانها كما قيل
قوله ولما كان التقديري احق بسهل الضبط اخر اليه ولان الاول الانسب تأخيره من اللفظي لان جهة العلاقة الظاهرة **قوله** اي في الكلام الموجب اسغربه الانه ما ليست مصدرية كما قيل وذلك لاحتياجه الى جعل في بمعنى اللام ان لم تعد الوقت والى لزوم تقدير التعذر والاستثقال في الامثلة وتعوات الملائمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان في قوله واللفظي فيما عداه بمعنى اللام والاول معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر والاستثقال ولا يخفى فساده
قوله

قوله الذي تعذر الاعراب فيه فيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر اعرابه بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل **قوله** الذي في آخره الف اي في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد **قوله** الالف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها بالممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف المحققة في نحو غلامي **قوله** المجرورة وبه في حكم الثابت ولذا لم يورد ما قبل الالف وتحقيقا امر هذا القسم وكلمه مقابله مثل بالاداة وترك المثال **قوله** كعصا وعلامي خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اي ما تعذر فيه كعصا وامثاله وغلامي وامثاله والمبتدأ مصدر محذوف ما ان تعذر المتعذر كعصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يجوز كعصا وغلامي بدل الآخر قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقديرين الاول والثاني حال من حرف الكاف والعامل فيه ما يتضمن الكاف من معنى التشبيه او ما يفهم من الكلام من التعذر وتقدير الاعراب وعلى التقدير الثالث حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرفا او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في رفعا مطلقا او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الرابع حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل **قوله** فان الالف ما دامت الفا **قوله** وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه جمع المكسر وجمع المؤنث السالم وتوقيتها بالحركة لفظا لان الجمع لجمع مثل عصا كان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان الكسرة التي هي قبل الياء باب

مع ان الاعراب التقديري واللفظي

علامة مبنى لاضافة الى المبنى وخالفهم المصنف لان علامة معرب ولان الاضافة
الى المبنى لا يوجب البناء الا بشرط سنذكره انشاء الله تعالى قوله فانه لما اشتغل الى
قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد تركيبه في نفسه وهو هنا
مضاف الى الياء والاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة
ما قبلها قوله فما ذهب اليه الخ تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من
قوله لما لا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة العلامة متقدمة على كسرة الاعراب
بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب
فلا يجوز ان تجعل اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى لعروض الثانية
قلنا لا وجه لزوال الاول والبقاء سيما مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه
وان العناية بكسرة العلامة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب
بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان تجعلها علامة الاعراب بعد
تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم حينئذ توارد
المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين
المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا
على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل
علامتها على الاعراب مستند على العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملها
على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله اي في
حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستقرار المقدر والمعنى
كاستقرار قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره
له ولك ان تجعل مصدرا اي استقرار رفع وجر او حالا من الضمير اليه
الاستقرار المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات
الخ

الى ذكرناها من قوله مطلقا قوله لا استثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور
ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك لخصوص الضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك
ما قبلها بالحركة الثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان كظبي
وكرسي قوله ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض مرفوعا ومنصوبا لا
على قوله قاض لانه لو قصد به لفظ نحو مسلمي تقدير الاعراب كان مستدركا
لاغناء الكاف اياه ولو قصد به الالفاظ مجانسا لها بالواو والنون
مضافا الى ياء المتكلم لم يصح ايضا لان ذكره اوليس المقصود في التمثيلات خصوص
المذكورات بل ايراد المذكورات وامثالها ولهذا لم يصح بين الكاف ونحوها
قوله فان اصله مسلموي قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي
بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا
بعد الاعلال وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله
يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال
الحرف الالف والاسكان وتقدير الحركة قوله فصار الاعراب حالة الرفع
تقديريا وذلك لامتناع ان تجعل الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها لان
كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لانه لو ابدلت بالاعلال
في حكم الثابتة فلو جعل الياء بدلا عنها لكان الكلمة واحدة اعرابا لفظيا
وتقديريا بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان الياء المدغمة
ابقيا يا باقية على سكونها قوله وقد يقدر الاعراب بالحروف فقدر يا
في الاسماء الستة او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولا يوجد فاء ذلك
ساكنا بعدها سواء كان منصوبا او لا كما في قوله تعالى والمقيمي الصلوة
على قراءة النصب واما لم يقل ولا يوجد اخره لئلا ينتقض القاعدة

مصطلح القوم ولعله انما لم يعده المص لانه بصدد تحقيق الاعراب اللفظي
والتقدير الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان الباعث مشكل
علام في مسمى لشدة افتراقها بالكلمة ليست عارضة ان جعلت علم لم يعد
في نوع من اعرابه ينبغي ان يجز بالبدل او تقديرا في حالة الرفع كما في مسمى
ولما لم يعده من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه ❊ اجيب عنه بان
جعله حرا اخلاقه باب علاق نظر الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه
حمي ان كانت قبيلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي تحكي في لغة الحجاز
نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه موجب تعذر اعرابه وجوبا لاشتغال
محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اخر جواز الحكاية فيه **قوله** والمنصرف
بتوتيقه الصحيح الاكتفاء لا لخفاء المعرب عنه في المنصرف وغير المنصرف
فاقوا علم غير المنصرف بان فيه علتان ان علم ان المنصرف ما لا يكون
كذلك ولهذا او شرما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة
المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه
الذي سلب عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في ذلك لاستلزامه
توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم الخفاء المعرب
فيهما كونهما اعرب بالحروف مثلا عنهما **قال** غير المنصرف المنصرف
ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله
على زيادة في الاعراب اعني علامة وهو التنوين او لانصافه بزيادة
تمكن وانما ابقا له الا مكرة وما عدى مقابله من تلك الزيادة يسمى غير المنصرف
قوله الاسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لانه حق الخبر ان يكون نكرة
وكيلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا يكتسب التعريف من

المضاف اليه

غير المنصرف

ولهذا قيل

فيه المضاف اليه وفيه انه امر ابعد المنصرف معناه الوصف وهو معلوم
تحصيل لم يلاحظ فيه نفي المغايرة ولو انه يعقل انه بهذا المعنى ايضا نكرة
لان النكرة اسم جنس لا علم جنس لانه علم … ولا ضرورة ههنا والقول
بانه … مخالف الاسلوب السابق … تقديم الموصوف وجعله موضوعا
والقاعدة المحفوظة ايضا من انه سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا
وقد سبق العلم بغير المنصرف **قال** فيه علتان ان علل الظاهر او …
قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبيعي تغير عن حالة
غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار
المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى
هذا يشبه اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن في كلام المص في
الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة ويبنى ذلك
على ان صاحب المفصل ذكر السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال هو
ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان بهذا الوجه جار في العلة ايضا
فيشبه اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده ايضا **قوله** واحتج عليه
ثم ابطلها انما قال ذلك لئلا يبطل ما نفيه التعريف بوجه وبهذا
… بناء على صدق التعريف عليهما وانما يندفع النقض بان
من شرط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيهما
ذكر اما في الاولى فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في
الاخيرتين فلان دخول اللام والاضافة يعارض السببين او احدهما
زيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله
الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف عليه مع انه

يخالف بيانه

منون عنده للفواصل ويجوز حذفه وتسليمات ايضا على المؤنث لحذف النون تحا
عليه مع الحراف لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بانا نمنع
في تحقيقه قوله ويجوز حذفه في الاشارة بان تمنع وشذوذ السبايا بجعله جمعية
بشرايطها كما قاله العلامة في شرح سورة الحاجب متمحضة بالتانيث
لا لانها على الجمعية ولا جاز التقدير الثاني لان التاء الظاهرة ما ثبته له
في تقدير الاخر او الا يعقوله ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا
الكسرة الغير المختصة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه
بعضهم قال في شرح جنيته بقوله وعن الحجة فلا حاجة اذن الى تقييد العلة
بكونها مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه والحصر
فيها استقرائي قوله في علل تسع او في تسع علل والاول اوفق بقوله
او واحدة منها وجاء في الابيات يعني قوله موانع الصرف تسع قوله
ان العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين وذلك باعتبار تقدم العطف على
الحكم كقولك البيت سقفا وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
انتهى هذا الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والامام يذكر ادلة حتى
يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم
صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التمحل بان يقال
المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما قوله يوجد المحافظة مجرد عن النون
واريد مجرد المشاركة وفي تلك انه ثبوت العلية للجمع بسبب ما تحقق اعلا
ثبوتها لما سبق وكذا الحال في التركيب قوله والنون فيه مساهلة
اذ العلة مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة

موصوف

محذوف موصوفه محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون لما خرجت
مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يجعل مرفوعا على انه صفة للنون
لان اللام فيه للعهد الذهني وزيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير
البواقي او بدلا لحذف موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي
انهما زائدة والجملة معترضة قوله اي المعنى ويمنع النون الصرف وذلك
لان قوله عدلا الخ تعداد للموانع لانه خبر محذوف اي تلك التسع هذا وبدل
عن تسع او بيان له فالعامل هو منع المفهوم من المقام من غير تقدير
في نظم الكلام قيل يجوز ان يجعل حالا من الضمير المستقر في اللام كما قيل
في قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله الجائي الخ فيه حال من صاحب الحال
التي هي من احوال المتداخلة او من ضميره المستتر في زائدة فيكون من
الاحوال المتداخلة او صفة قوله ولو جعل الالف حالا من الالف بقي
ما اذا اصله كونه للزيادة فاو نفيه الزائد لفظا على الاول فتمام زيادتها
ويقدم زيادة الاول على الثانية لا يفهم الا تقدم الا ان يحمل على الوصف قوله
يعني انه من قبيل العطف في التقريب بالاقرب فجعله تاما في المبالغة فيه
المعطوف في حكم المعطوف على صاحبه في الصيغة فان باب التفعيل يجيء
للتكثير وفيه انه انما كان يفيد ذلك لو لم يكن تكثير المفعول لا تكثير الفاعل قوله
او التقرب بما في كلام اهل الادب الاظهر ان يجعل بدلا من قوله علة مانع اذ ليس
في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر اطلاق العلة على كل من التسع تعقبه
عند ... بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم انه اثنتان للعدل او
جمع التنثر والاشتان الحكاية والتركيب اما الحكاية ... الفعل
... وزن الفعل مع الوصف كاعلم واجلل ... العلمية

تحقيقا اذا سمي كما في بها الف الالحاق كارطي فانه لا ينصرف للعلمية
وشبه الف التانيث فيه اي بعضه علة وفرعية لان الاصل اذا
كان فرعا فالملحق به اولى بالفرعية حلبي

وكذا اجتماعهما في علما بان كرز علم الفضل علما ولا يجي انها لا تنبت وان كان الكلام عليه لتحقق زيد علما
بالتركيب قبل البراة وقد يتكلف في اعتبار التركيب بما لا يتكلف لا فيه لعدم
فائدة في ارادة قوله وقال بعضهم احد عشر علة عنده التسع مع مراعات الاصل
في كل احد اذا سمي به رجل ثم نكره وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل
لشبه للتانيث زيدت في اخر الاسم وصيرت ذلك الاسم على مثال كان يجئ
للالحاق كارطي اولا لمعنى لانها بالعلمية تمنع من التانيث كالف التانيث
واما الف الالحاق الممدودة فلم يجتمع مع العلمية بالف التانيث الممدودة اذا
وان كان ممنوعة من التانيث ولعل المصنف لم يعتبرها لانه راعات الاصل
عنده في اعتبار الوصف الاصلي ومنع حرف الالحاق لم يثبت عنده وان كان
الشبه تحقيقه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتان
قوله اشارة الى فتح التانيث اللفظي يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان
كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا بقاء احاديث كلمة كذا
المعنوية الذي صح قبل العلامة قوله في حيث انتساله على علتين اذ انما قال
ذلك لان الحكم يضاف الى العلة مطلقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود
احد الامرين من العلتين وما تقدم معا لها ما حرف في انساق الكلام
قوله انه لا كسر لا تنوين انما جر الكسرة بها مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف
بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان
ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم عليه بل هو للمؤنث الا ان فيه
اعرابا باعرابه بالمنصرف كما ذهب اليه بعضهم قوله لان الكل علة فرعية
اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها
كفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم مفتوحة
لى

فرعية لكون الوصف فرعية في فرعية لكون الاسم
مرجوحة والتانيث راجحة فان الاولى

لا عبرة لك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه قوله فان او مع في اسم علمان
لا ولم يتحقق بفرعية واحدة لان المصنف المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا
قوية لان الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل كما في اشتمال
الى تكلف وكذا ان اثبات الفرعية في الاسم بسبب هذه العلل في وهم يكف
واحدة الا في اوقات مقام اثنتين قوله فيشبه الفعل اعلم ان اصل الكلم
الاعراب للاسم واصل الفعل العمل والبناء فاذا اشابه الاسم الفعل
في تمام معناه كما في الاسماء الافعال بني ويعطي عمله واذا اشابه في
تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطي عمله ولا يبنى
لضعف امر الفعل في البناء ولهذا ابرب المضارع بتلفظ الاسم
واذا اشابه بوجه بعيد كالعلة في غير فلا يبنى لان المشابهة لضعفها
مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطي باعمل الفعل لكونه من المعنى الفعل بل انه ع
بما علاقة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او مبني عليه معا قوله تمنع منه
الاعراب وفي تقديم الكسر على التنوين اشارة الى فوقها او منع التنوين
او لا ثم اتبع الكسر وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي
الى ان امتناعه مع الكسر المضروره عود التنوين وعدم التنوين من وده
عود ها وانما تبع الكسر التنوين لان التنوين كيد في لا تمنع العرف الجيار
كما في الوقف واللام والاضافة فان ادوا النتيجة من او واللام على انه
لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحذف هو اضرورة الكسر فانه لا دخل الفعل
وقال المص انما يتبعه لان الكسر تلازم التنوين يعني انما يمنع بدخول التنوين
بدخل الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه
والما قال انه غير عوض لانه لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة

لم يتنف الكسرتان وجود العوض وجود المعوض قوله لان العدل فرع المعدود
لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله والوصف فرع الموصوف لتوقفها
معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول قايم ثم فهو فرع له لفظا ولما غلب
المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى هكذا قالوا وفيه بحث لان التانيث
طار على قايم لا على قايم ثم حينئذ هو مجرد عن التاء والمذكر هو
هذا الافراد كان مشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية ايستاده
من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف
طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا وكذا
فانه فرع لكن مجهولا لان كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون
الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف لمضارعتهما
لالفي التانيث الممدودة في امتناع التاء وكونهما زيدتا معا وخصتا
معا وكون احد الحرفين في كل مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة
ولا يخفى ان لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان الجمع
كل نوع ما يفيد فرعية قسم لا النصف الآخر الذي في اوله احد الزوائد
الاربع قوله ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه قوله لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود وحرة
في الشعر دون مد المقصور الا نادرا وتجوز الكوفية وبعض البصريين
العكس للضرورة بشرط العلمية قوله لا يمنع الجواز قد يراد به الايجاب
الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو
سلب الضرورة عن الجانب المخالف ولا يجوز ارادة المعنى الاول الجواز
الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويتعين كجانب الوجود فهذا

فسر

فسره بقوله لا يمتنع قوله ارجع في حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه
غايته في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الآتي اندفع ما ذكره
من عدم مانعية التعريف والعدل ابانة وافضح القدح في الحكم بالانحصار
وما لعلمية في التعريف كما بيناه بعيد جدا قوله كقوله صب ابي العيب
رضعن اب ما قد سطره في الحاشية بهذا البيت ما قالته فاطمة رضي الله
عنها في مرثية النبي عم واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم
مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش شبا انتهى
مرثية تجعيف الباه كمغفرة بزم ستايش كرد دكر ستن
يقال رثيته ورثوته ايضا التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي
اوان شيء وقع على من شم تربة احمد ان لا يشم مد سائر زمانه وقته
وانواع الغالية قوله فلقوله اعداه يجوز الكسر ان وما يجوز الجملة
الاستينافية والفتح ومايجوز منصوبا بنزع الخافض وهو اللام واللام
لم يقبل الضرورة لظهور امرها قوله جاء الاحتراز الى قوله ضروري
حاملا او بالضرورة حاجة الشعراء ضرورة قوله لا رعاية التناسب
بين الكلام او فاءه في السجع وغيره ولهذا اجلها عنى الشيء وهو
والاصل امراته عنده ولم يثبت عراقيا تجال اليه والنجم في اسير
ويحال انبيء لموافقته قوله تناسب المنصرف الذي يليه فرعه ظ
تناسب المنصرف الذي يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة بالتنوين
فرق لتناسب واخر الآي فانها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها
واما اجراء بالالف فليس مختصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون
الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى

قوله قال الكاتب الكتب يا جارية فانه ارى كتب قد جاء وانا اسم الكاتب جارية كاتبة
قول يا جارة وقوله فانه ارى كتب قد جاء واعتذ للام بالكتابة ومفعول الكتب محذوف
اي الكتب الكتابة او مكتوب او الورقة ❊ بقيته الكتاب حتى تو صلة الى الركب
وتوصلوا الى موضع تريد ايصاله اليه فانه ارى الركب قد رحلوا فلعلهم تباعدوا
عنا او بغيبوا عن فيعسر او يتعذر ايصال الكتاب اليهم فيتعطل مصلحتي فخبره
تباعدهم وغيبتهم الكتب حتى تيسر لها ايصال الكتاب اليهم بهذا ❊ ولا تظنن
انه يجب اسراع الكتب بهذا اللفظ اي لفظ يا جارية فانه ارى كتب قد جاء ولكن تو هم
فانه وهم باطل لانه لا يحصل معنى اصلا بل لا يخفى على احد حمله في ناقض وايضا
البلاغة والفصاحة باعتبار اللفظ ومعنى لا باعتبار مجرد اللفظ كما لا يخفى على من عرفه
تو بيخ ❊ ولعل الذي حمله على هذا الوهم الباطل قول بهذا المحشي فاقره بجا ابره
اراد مع قوله السابقة بضم الراء في يا جارية فانه توهم انه في قراءة بضم الراء يتعلق
بالكتب وانه امر اسماع ابره بحذف الراء ❊ وكتبه لحفظه كما يبنا ما تقدم ❊

❊ حسن افندي ❊
❊ رحمه الله عليه ❊

الطف ما اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصيره فصيحا قال سيلا سيلا
في نفسه فسيح غير فصيح واعتبار الاجتماع وجعله فصيحا وكذا اشبه في الكلام كحينه
قول في بعيده والا الكلمة الفارسية بهذا وروي ان بعض البلغا قال
للكاتبة الكتب يا جارية فان ارى كتب قد جاء والبعض الراء في يا جارية فقال
الكاتب يا سيدي يا جار بالكسر افصح فاجرة بجاهرة به اولا واراد به ان
اتت بعينه قوله مثال الجمع غير المنصرف الذي لا حرف والمنصرف والا لكان
الاشبه الاكتفا بسلاسلا قال وما يقوم مقامه الا بقية تقديره على الحكم
لانه بيان لما ابهم في غير المنصرف قوله اصدر بها الجمع البالغ الى الصيغة منتهى
الجموع اي الجمع الذي يجمع الا ان ينتهي الى وزن فيمتنع عن جمع التكسير اعلم
ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة مبادئه مقام
السببين لكونه نهاية جمع التكسير ومنهم من ذهب الى انها تكرار الجمعية حقيقة
او حكما كما في كما وقع لبعده والاكثرون ذهبوا الى انها علامة لكونه
لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ واما نحو اثنى عشر فالاصل
جرم ماقبل الياء واما نحو بهو ان تصفيه مرتبة فمنقول في الجمع واما نحو
يمانه وشامي في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن
احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احد يائي النسبة
والالف الذي هو بدل عن الاخر ويا النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن
وكذا نحو بفتح الثاني في المنسوب الى الشام بمعنى الترتيبة وبهذا ابطل
الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائي النسبة واما نحو بعد
يا النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوبة الى العار لانها تشبع
فرواحده وجمع بهذا الجمع على اعتبار نا الياء في الواحد وقيل انما نشا اشتقاقه
بلا

[illegible]

يمان لانه منسوب الى الجزء الذي هو اليمن ولا يجمع بعده وقيل منسوب بلا
ثمانية نسبة الثمن وهو الجزء فان ثمانية في الاصل عدد والثماني
الثمن وليس الا كذا والالف التي فيها عوض الفاء المنسوب اليه تقدير الكونه
بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك اليماني غير الشيخ وما سوا او غيرها
او غيرها من مفرد شاذ او جمع تقديرا او ما يجمع الكلب اجمال وان لم يأت
لها نظير في الاحاد فان اعتبار و فيها انها جماعة وحكم جمع القلة
حكم الاحاد و بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار كانها
باقيان على افراد بها ولا يصح الاعتبار بجمع افعال في الواحد نحو او
في اسم موضوع للكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا بانجع و انها لما
اعجمي ولان انك يحتمل ان يجيء فاعلا ولا بانه لانه جمع شدة
على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل انه ينسخ الفعل المنسوب اليه قال
سره فالكلاب جمع الكلب وهو جمع كلب اساور جمع اسورة جمع
سوار و انا عيم جمع انعام جمع نعم استثنى السوار بانه وست وقد
يلحق التاء باساوره وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة
من ذهب نعم جها ربا في والكثر ما يقع هذا القسم على الابد و ... او
الجمع جمع التكسير فقط لانه جمع الجمع اما ان يراد به التكسير او الفرق
المختلفة كذا في العراح **قوله** او حكما كالجموع اي اما جعل ملحقا بالقسم
السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها
انه جمع مثله وقد اسار اليهما قدس سره وثالثها انه يجمع مرة بعد
مرة اخرى **قوله** المحمر وهو الاخرة والحمد وهو منقلبة عن الالف و
بعضها حروف الالف انه حرف ... ولما لم يكن احد بها الاخر

فاشولاح

شبيها الى التاء نيت تغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان الحقا

في بعض الاسماء لزوما كحجارة وحجارة قال فالعدل العام لتفسير العدل

واضح انه اخبار انفسه فهو مفهوم السبب او شرط تأثيره وعلته وهو في اللغة الصرف

لبقاء الاسم معه والاي صروف عن بنية قوله مصدر مبني للمفعول فصح تفسيره بالخروج

لان معناه ان الاسم ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المشار

الخروج [illegible] المعلوم لانه لابد ان على ما هو سبب [illegible]

لان [illegible] بالاسم [illegible] الفرعية وهو هنا المعدولية لا ما قام به

بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي خروجا حادثة اذ لا يتصور خروج الكل

عن جزئه قوله عن صيغته كان [illegible] بها ما يشمل الصورة الحكمية ايضا فان

خروج [illegible] عن [illegible] وجاء [illegible] الحقيقة [illegible] اللام فيها

ثم [illegible] في صورة الحكمية لان اللام [illegible] الكلمة ولذا لا يكون

الفصل بينها [illegible] ما يبقى الاشكال [illegible]

للصورة اي [illegible] او الاضافة ولهذا [illegible] التغيير بانه خروج [illegible]

هو [illegible] او [illegible] كلمة اخرى معه [illegible] الى يوم

الجمعة [illegible] يوم الجمعة [illegible] انه ليس معدولا [illegible]

على تغيير المعنى [illegible] في صورة الحكمية لجواز الفصل بينها

[illegible] بالحروف الزائدة [illegible] الخروج [illegible]

لان [illegible] قوله [illegible] المتغيرات [illegible] كالجموع و[illegible]

والمنسوبة [illegible] واما [illegible] فقيل انه ليس [illegible]

[illegible] لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن [illegible]

اعتبار [illegible] المعنى [illegible] انه لم يخرج [illegible]

[illegible] قبل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة [illegible] او [illegible]

[illegible] قوله واما المتغيرات صح صح

22

[illegible] الخروج في تعريف العدل مطلق والمطلق ينصرف الى الكامل والكمال

في الخروج الخروج فيراد به الخروج التام [illegible] التعريف لعدم الخروج التام

او يشتمل على الصيغة الاصلية [illegible] على الصيغة الفرعية واللفظ

اذا اطلق [illegible] ولا يخفى ان الاحتياج [illegible] العذر [illegible]

تقديره [illegible] قوله بل انما جمع [illegible] اشد [illegible]

على [illegible] وانما [illegible]

عن [illegible] قوله اعلم انما [illegible]

ان [illegible] الاعراب [illegible] فانظروا

الى الاعراب [illegible] منع الصرف ولما علموا

بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بعلتين حقيقة او حكما [illegible]

[illegible] الامثلة [illegible] ظاهرة [illegible] العلمية او الوصفية [illegible]

ولم يجدوا فرعية اخرى [illegible] الا [illegible] لم يصلح

للاعتبار الا العدل [illegible] ثم [illegible] في بعض الامثلة

لم يجدوا [illegible] ثبوت [illegible] العدل [illegible]

[illegible] اخرى [illegible] العدل التحقيقي اي العدل المنسوب

الى ما هو محقق [illegible] الخارج والاول هو العدل التقديري اي العدل

المنسوب الى ما هو مقدر [illegible] في الخارج [illegible] العدل الى التحقيقي

والتقديري [illegible] العدل [illegible] باعتبار الاصل

[illegible] باعتبار [illegible] الامثلة [illegible] منع الصرف [illegible]

[illegible] منع الصرف [illegible] الاصل [illegible] الاثبات

الفرع [illegible] منع الصرف [illegible]

[illegible] الاصل الا باعتبار المعدول

[illegible] العدل [illegible] منع الصرف [illegible] قوله [illegible]

واما على المشهور فمعناه او يعني ان الشيء اظهر ما يعني واخفى ما ظهر اعتقاد الى فهم المقطوع المشهور فقط
هذا يكون هذا الفاضل موجب يكون هذا الكلام الى الوضع ونكر وجه هو موجب لكن الشيء دم قال حمل
المؤمنين على الصلاح وهو قريب الى الفلاح اي قريب خفيف ... المفعول ...

فلا دليل عليه الا في العرف فظاهر ان هذا الدليل المؤثر المثبت او الا المؤثر
في نظر النحاة واعتبارهم بيد الا في العرف او جواز مثله واما ثبوته الجمع
فيما لا تم وارد فيه كما سيجيء فبالوجه **قوله** فيما هذا قوله تخفيفا اه وصفا
بحال المتعلق واما المشهور فمعناه ذوي ... وفي تخفيفا كرجال سود بمعنى رجال
مسود قيل هو وصف بالتخفيف وصفا بحال النعت وكذا معنى قوله تقديرا **قوله**
ثلث وثلثة صفة بعد صفة ... او جمع مذكر او امر فكما ... بكر وجه

قوله والاصل ان ... المعنى مذكر اه ليوافق الدال المدلول بانه اه
اصغر كما قال الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة
وثلثة ثلثة بمعنى وفايدة انما تقسيم ... اجراء على هذا العدد والمعدل
والفظ المقسوم على ... لفظ العدد في كلام العرب مذكر نحو ثلثة
الكتب ... فكان القياس في باب العدد وكذا ... عملاه
بالاستقراء وانما ... للعدد ما اشارع فيه بالاثم الاغلب فلما وجدنا
ثمنه تذكر مذكر لفظا ... بان اصله لفظ مذكر ولم يأت لفظ مذكر بمعنى
تمنع الانثى ... القياس ان اصله **قوله** الى ربع اه ازاد بالي ... اه
والاحال ظاهر الواو ... **قوله** وجاء ربها الاعشار ... خلاف اه
والصواب ... قال الشيخ الرضي جاء فيما اثر عشرة في قول الكميت اه
واهم ... لا يتجاوزون عليها الى الخمسة نحو خماس ومخمس وسداس
ومسدس ... مغفور ... على وزن فعال ... واحد الى عشرة بمعنى ...
... والسداسي والسباعي والثماني والتساعي **قوله** والثلثي
قوله العدد او الوصف عند سيبويه ... لانه ... مذكر العدد
لانه ... صيغة لا صيغة ... الا غير مذكر او ... صيغة

قوله

قوله لان الوصفية الوضعية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء
العدد ... للوحدات لا بحالة الوحدات فهي ... او صفا
بحسب الاصل ثم يستعمل فيما ... الوحدات مجازا او ... المجاز ... ثلثة
لما وضع لفظ ثلث ومثلث ... الوصفية الاصلية بالقياس الى ...
والقائلان ... ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجاز ... المعنى
الوضعي **قوله** واخر اسم التفضيل ... العرف نحو آخر آخران
آخرون واخر ... اخرى ... واخر كما ... افضل افضلان
وافضلون ... ثم فضلى فضليان فضليات وفضل **قوله** لانه ... في الاصل
اشد تأخرا اي في معنى ... التأخر ... الا ...
المذكر ... وآخر ... آخر وامرأة
اخرى **قوله** وفيها اسم التفضيل اه ... ان اريد به ...
الزيادة ... لم يستعمل فيه ... القياس ... اريد ... الزيادة
... لانه ... الاعتبار ... وانما ...
الشيخ ... القياس في ... استعمال ... الوجوه اللغة ...
... المعرفة لاحد ... لما كان العدد ...
بالقياس لا يقتضي الوضع ... الوضع لا يقتضي ...
لا يقتضي ... لا ... العدد ... لازم ...
... التفضيل ... صدق التعريف عليه ...
قوله فقال بعضهم انه عدل ... اللام ... لزوم المطابقة
للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو شأن
المستعمل باللام قيل ... لزوم ... العدد او ... العدد ...
واجاب ... الاخرى ... في السورة آل عمران ... بانه لا يلزم ... لا ...
... المعرفة ... التعريف ... باللام ولم يعرف لانه ... باللام في الاصل ... انتهى

تنكيراً او تعريفاً واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظاً ومعنى كما في سحر افرادا
بسحر معيناً وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظاً ومعنى اما لفظاً فلان
كل اسم اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صار
بالغلبة علماً كالنجم او لا كقوله تعالى فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان
مع اللام محفوظاً لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور
وذلك بالعدل او العلمية المقدرة كما في حالة الرفع عند بني تميم فانه معدول
عن السحر وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما في حالتي النصب والجر
فمبني عندهم ويعني اذا اريد به سحر يومك عند الجمهور والقياس تعريفه
ان يكون مبنياً ومساً معياً ان كافه وهو السحر مع انهما منصرفان اتفاقاً

قوله وقال البعض هو معدول عما فيه من ويؤيده انه لو انتفى المعدول
والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع
ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول الظاهر المثنى والجمع والمؤنث
عن ظاهر الواحد المذكر ولا يخفى بعده وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التقادير
اللام لان تقديره لابد من العدل على تغيير المعنى لما ذكرناه وعلى التقدير
الاول يتحقق العدل في جميع التقادير لان اللام مخالف صورته
الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في اخر جمع اخرى لعدم
احتياج اخر واخرى اليه وعدم منع الصرف في البواقي قوله لانها لو
في الحصر تم تجاوز اليه الخليل في الجمع واخواته فلا ان يقال ان
المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا
قوله واضافة اخر تقديراً في المضاف اليه سواء كان المضاف الذي
للاول او لا ثم يشترط ان يجوز بعالا ولذا قال الشيخ الرضي بدل
ذلك

الغلالة بالغين ما تعلقت به والعلالة بقية اللبن والعلالة بين الحلبتين وبقية جري الفرس ... حالات الناقة

تلك العبارة اولى لانه حال المضاف اليه تابع لحال المضاف فيحمل عليه كقوله الملائكة
او بدائهة سلكتها قوله وقياسه فعلاء او فعل ان كانت صفة اي علية او الاولى
واعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعاً على فعل ايضاً
واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع قوله وان كانت اسماً يجمع على فعال بالتكسير
او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ورد عليه ان جمعاء لو كان اسماً
لكان اجمع ايضاً كذلك مجموعاً على اجمعون مع انه لا يجمع هذا الجمع الا
في الوصف او العلم ولهم ان يقولوا انه علم جنس قوله والاول الصفة
الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسماً اليه ذهب
المص واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يجوز في باب احمر حمراء
او في باب الافعل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان
جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار صيرورته الاسم افاعل كاساود
وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كفضلى
واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قرأت الكتاب
اجمع انه تم جمعاً في قرأته من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة وخرج عن
لوازم اسم التفضيل كالاخر صفة في حكم احمر لفظاً ومعنى فصح ان يجوز
مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح جمعاء وخضعاء في جمع وخضع بحيث انهما
في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسماً كما صرح به المص فلا يكون
في حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكرناه في تغيير معنى ... عن الصيغة
الاصلية وتنبيه بالامثلة لا يرد الجمع على السبع ... اذ لا يتحقق بها قوله
كيف ولو اعتبر ... يعني ان اقدساً واثباتاً لو كانا مغيرا ... واثياب
لم يعهد بنية الشذوذ وفي ... بنية الشذوذ وفي ... جمعه

انها مجموعها للواحد على خلاف قاعدة الجمع اذ الجمع انها معدود ولان على خلاف
قاعدة المعدود والاستعمال الا وان الجمع ليس الا مغاير الواحد ابتداء ولانه
اشارة اليه معدود اقاعدة ليس من تحالفهما الشديد **قوله** او تقدير كعمر قال الشيخ
الرضي فالحاصل ان العدل [illegible] اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما
الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كعمر وغدق واما الثاني فان كان جميع
فلا عدل فيه الا آخر وجمع وان كان صيغة مبالغة كفاعل فالحق ان لا يختص
بالنداء كحمق [illegible] ان الاخص في الارض فلا عدل فيها واما ان
يختص [illegible] الموثنث نحو يا فسق فحكمها حكم
عند الشيخ حتى لو سمي بها مذكر لا ينصرف وتمسكوا بان الاصل
فيهما فساق وفسقا [illegible] في عدم الاختصاص بباب وفيه منع اخر
لا [illegible] السابع في الاستعمال معدولا عن السابع واما الثالث فهو
فان [illegible] شرطه ثبوت فاعل وعدم [illegible] قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل
الا اذا ثبت استعماله منصرفا كادد [illegible] واما الحكم بالعدل فيه لكثرة
[illegible] غير منصرف واضطرارهم الى تقدير العدل فيه كقثم
لانه ثبت قاثم وعدم [illegible] قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واخذ
اختلف احد الشرطين الغرف ان [illegible] فيبقى على [illegible] عمر وزفر لكونه
عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد فلما [illegible] غير
منصرف حكما بانه معدول وان [illegible] فاعل [illegible]
[illegible] انتهى ان [illegible] الشرط الاول [illegible] المعدول [illegible]
المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت فلما قوله هذا انما يصح اذا كان
المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو خالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل
علما

علما والنظر اذ الحق هو هذا **قوله** فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة
قوله فاعتبروا فيها العدل التحقيقي بسبب البناء لم يتعين الا من سبيل [illegible]
فيناسبها لانه عدل لا يحصل البناء وفي كلها تحقق المناسبة الاولى لا توجب
البناء والاولى كلام وتسامح واما عند ابنائها فالتحقيق الكسر اللازم بسبب
لا لكسر الراء معجمة للامالة المطلوبة مستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا
مكررا والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب **قوله** ولهذا ايضا
في رابه حطام [illegible] في محله فكانه في استعماله مع [illegible] الى ان
تقدير العدل في غير المنصرف قد يتوسل عليه الاقوات **قوله** فلا يكون
مما نحن فيه وهو غير المنصرف **قال** الوصف الانسب تفسيره بقول **قوله**
وهو كون الاسم والاقتصر به لا بالدال [illegible] هو الانسب لمنع الصرف **قوله**
على ذات مبهمة لم يتعين الا بعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان
الاوصاف الماخوذة من صفات معينة الى ذوات معينة لا تدل على ذات
مبهمة بل يدل على تلك الذوات المعينة فان الغياض الماخوذة من الغيض
الذي هو كثرة الماء يدل على ما كثر لا على ذات ما لها كثيرة الماء فانه
بعيد وكذلك المصنوع يدل على ذات معينة متصفة بالحجارة مع انها وصف
مثلا اجرى مصنوع اخو من جمع حجارة يدل على الحجر متصف بالحجارة
مع انه وصف ولذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي
كان في الحكم فان التصغير لا يخل بالوزن فيها اوله اصغر الزوائد الاربع
فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض
الصفات الماخوذة معها او بما قبيله ذلك البعض الا قبح
لانه اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طلحة مع العلمية والتأنيث

مطلب الوصف

قوله القرينة على التعميم قوله شرطا اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل لانه لو كان المراد الدلالة بحسب الوضع لكان لكان ذكر الشرط فيما بعد لغوا فتأمل

والتأنيث فعلما هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصدر والكلمة

قوله سواء كانت بهذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرط قوله لا العرضية لو وصفية فانه في معرض الزوال لم يثبت والسبب الراجح لا صدر وهو سبب العرضية لا يجوز الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يتم لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاسعد لا لا باعتراف اربع من صوا الجواز ان يكون المراد لا اعتبار شرط وزن الفعل لقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارئة على اربع كما هي طارئة على قائم لان اربع للمذكر واربعة للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء لانه لو اجاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض ما يخرجه من الوزن فكيف يقيد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن الوزن ظ اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء فاعتبروا ان التاء في اربعة ليست للتأنيث وهذه التاء ليست للتأنيث بل هي كالتاء في علامة لانه لو كان اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انثى والتذكير مفهوم من اضافتها لجماعة الذكور ويؤيده ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وكان اصل التاء ما في نحو الداخلة فيما في والتاء في اربع ليست كذلك قال شرط ان يكون لحوا الا ان يعوده البعض وان لا يلزم منه التباس المنصرفين كخاتم وكانه ترك لانه يعلم مما بعد قال قد يلم هذه الحاشية وانما كان الاصل الوضع لتقدم الدلالة اللغوية المعتبرة انتهى اي تقدم الدلالة اللغوية المعتبرة في باب الافادة والاستفادة علية كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه فيتوهم ان استعمال

٣٧

استعمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف ولكان ان يقدر مضافا فيه والتقدير في رعاية الاصل فما قيل لا يضره الغاء لتعقيبه قوله ويمنع الغلبة اي منع غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده لانه ومعنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده هو ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشترطة بعادة المعنى الوصفي فاذا لم يعد اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الموصوف فهو ولا غلبة لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظ كلام المص يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والعقرب بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالفة للغة فان في العرف الاسود حار بن كل سياه واز قسم مار بسيه وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة قال لاشتباه بعيد تعيين الذات ولا بد منه في ذلك التعبير بصفة قال فلذلك الفاء للنتيجة فدل على ترتب الحكم واللام للتعليل فيفيد على ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخر وفي كلا منهما بشارة لما ذكر من مجموع الاصليين ترتب احدهما على الاخر لان الاول والتصحيح عطف اقتنع على حرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصليين وكان رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعفه فهو عطف على حرف بلا اشكال قال نسبة الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه قال واقتنع اسود فكل حرف اسود او اقتنع اسود من الصرف قال منع الكل فانه زكي قوله اشتقاقه من الحدا الحديد المحكم ما خفي رسنه قوله لعلانيه قالوا

قال في العراق اسم لغة من اللغات الفارسية اصيل بالفارسية نام مرقى [illegible] اوله [illegible] بدیجان
ويراد منه فائدة دارند [illegible] برخيه

بدوا ارند نخه

هو الشواق وهو طائر اصغر من الطير قليل الحمرة يعبر عنه [illegible] كلي فقال في القواموس
اخیلها نام مرغی آورا لقا بواریدند **قوله** لا اشتقاق فيه اي لا خفاء في انه لفظ سيابه
لم يرد الزام ما نشرونسان ضیلان جماعة **قوله** لا في الاصل ولا في الحال
اما الاول فلانه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ
الاوصاف **قال** التانيث بالتاء مع زايدة في اخر الاسم مفتوحا ما
قبلها ينقلب في الوقف هاء فيه ما اضيف لسبب للتانيث لانتقاء القيد الذي
الاضرين قطعا بل يجب اللام فلو سمي باخت من مذكر صرف وان سمي باخت منع
كانت كبنت قال الشريف بخط انها تعرف على قياس ما ذكره العلامة
في عرفات فانها معروف عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة
للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها فلم يعتبر
في كلام الامام تقدير التاء مع التاء المتلفظة وان لم يكن متمحضة **قوله** فانه
لا يشترط له لزوم الالف **قوله** يعتبر التانيث لانه ظاهر جعل [illegible] لازما لا الثاني
في اصل وضعه للفرق بين المذكر والمونث فيه لا يعتد بها لانه للكلمة مجردة
لكنه لم يعتبر [illegible] النحوم **قوله** لان الاعلام معدولة عن النعت [illegible]
الا ان الامتناع لسبب ثان غير الامكان لان التصرف قد يكون فيها
للضرورة او لحكمة كما في التصغير فانه في غير الاسماء للضرورة التي في
الاسماء للتلذذ عن النقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من
كلام العرب فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغير الحركة وقلب الحرف كما
قالوا في جبرائيل جبرايل وجبرال وجبريل وذلك للتغير للكلمة بالعدم ورودها
على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة ولكن ان تقولوا لا التصرف
في تلك الاعلام عدم جعلها لانهم لما لم يهدوا مثالها ولذا قالوا في ما يجب

به ما ثبت فكانها ليست اعلاما قاموا بالاعلام الاعلام التي [illegible] كلامهم
قوله والتانيث المعنوي الى ما يجوز تاوه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف
لوروده **قوله** اي كالتانيث اللفظي بالتاء رفيلا لان المقدر عند امر اضعف من
الظاهر وشرط الظاهر العلمية **قوله** شرط لوجوبه منع الصرف يستلزم له
قوله وتحرك الاوسط [illegible] بالصرف قد ادرك هنا مع انها متحرك الاوسط في الاصل
قوله لتجح الكلمة بثقل احد الامور الثلثة الا قلت هذا الثقل يوجب تحتم
تاثير كليهما فلم جعله احدهما موجبا للتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام معروض
لبيان شرط التانيث اولا لا لحاجة الا الثقوية هو التانيث لكونه معنويا
دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلايم البيان الذي ذكره الشارح فتدبره
قوله علمية للبلدة اشار بقوله للبلدة الى وجه تانيث العلمية اعلم ان الكناية
الا ما كن قد يلتزم تانيثها باعتبار البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها
باعتبار المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما فيجاز الوجهان انما عرفت
هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فكلتا يجوز فيه
الوجهان وكذا اسماء القبائل فان تاويلها بالقبيلة والحي **قوله** يمتنع صرفها
او يمتنع كل فيها عن الصرف والثاني اوفق لقوله يجوز **قوله** فشرط الزيادة
على الثلثة وهو هنا شرط لها احدها ان لا يكون المونث منقولا عن المذكر الاصلي
فالمونث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا ما ينص فانه
في الاصل المذكر وهو التخفيف لان الاصل في الصفات ان يجري على المذكر منها
صيغة المذكر وتانيثها لا يجوز تانيثه مع جمالا تاويل غير لازم لجواز كان
تانيثه باعتبار الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وتانيثها لا بجهة
استعماله يجب معناه الحقيقي في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا ومونثا

بساوى المعرف ومنه وان غلب استعماله مونثا فيرجح المعرف له راجح وان لم يستعمل
الا مونثا فيرجح المعرف واوجب الكسر في اشتراط الاول لان الثابت انه مذكور في
الاول اشمية لمارية وفي الثاني بمعارضة ولا يلزم لازم وقد زال بالعلمية حاكم
وحاء عرفنا فلم يبق الا ثابت وقد اشترطا الثالث ان حكم للغالب فيما ذكرنا
يظهر وجه ترك الشرط قوله لان حرف الزائد فيما هو بمنزلة الحرف وكذا في ما
فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة بمنزلة حرف التاء
لانه موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وقيل ان كان بمعنى الجماعة فمذكر وقيل
اللام والسماء شيء وان كان بمعنى وسط الحوض فمذكر وقيل العين واصلها قره
قوله التعريف يجوز ان يكون ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة وان يعتبر
العجمة اي المعرفة في حين انها معرفة قال ان يكون علمية قيل لم يقل بشرط علمية
لانه اراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علمية الا نكتة يجوز ان يراد علمية
ما في التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء بشرط العلمية علمية ما في
التانيث فلما جاء هنالك لام ابراهيم المضاف اليه ولينهما الام الا ان قلع
لم لم يأت باللام ههنا مع انه ينبغي المصنف فكما يلزم التكرار لفظا فان قلت
فيلزم التكرار في اشتراط العجمية فكان الاولى بانه قوله في العجمية قوله بان يكون
فاصله ثم بين الاظهر ان يقال فاصله فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى
ان التعريف الذي شرط في تاثيره العلمية لا تحقق له الا بتحقق العلمية بخلاف
الوصف فان تحققها غاير لتحقق العلمية قوله يجعلها غير المعرف منصرفا او في
حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي منها مبني على ان الياء الاخرى
في الجمع والافراد للصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة
او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل في خاتمة

جزم

مطلب في المعرفة

جزم في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي بارادة
العام من الخاص وفيه انه لو تأثير التعريف مشروطا بتحقق في ضمن العلمية
او بثبوته في العلم ابتع لما انه المؤثر هو العلمية واما الاختلاف في التعبير
فلعله تجوز ولا يحكم باصطلاح الغير قوله لانه فرعية التعريف للتنكير اظهر من
فرعية لان الفرعية باعتبار التنكير والتعريف يذكرون مقابلة التنكير لا العلمية قوله
وهو بنوع اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير قوله كان في الحجم الاسم وهو العجمي جيد
في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القراء سمي به نافع راويه عيسى قوله وانما
جعلت شرطا لاه لتحقيق الاشتراط قال الشيخ الرضي وهو ان العجم ... الى
يقتضي فيها تصرف كلام العرب ... في كلامهم يقتضي الا بعد تصرف فيها
تصرف كلامهم ... او ولا مع العلمية ... اللام او الاضافة
فاستعملوها جاز ان تمنع ... اعني التنوين رعاية ...
العجمة ... فيمنع الكسر التنوين على ما هو ... تمكن الاسم قابلا
لسائر تصرفاته كلامهم على ما يقتضيه ... لا نعرف ... الطارئ
لكلم ... فيقبل الاعراب وياء النسبة وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض
الحروف وقلب بعضها كجرجان وافريقيا ... لكانه وانما اذا
لم يقع التعجيم في كلام العرب او ولا مع العلمية قبل اللام والاضافة او ان
فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط
مذهب سيبويه واكثر النحاة الى انه اشترط الزيادة على الثلثة ولا اعتبار
لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي
ابعد منه قوله وهذا اختيار ... مذهب الزمخشري الى انه نوحا كشعر وكانه
قاسه العجمة على التانيث المعنوي او غيره ... منع هند وجوز ... وكذا في

غير المنصرف

انه قائم بافراده اسما به قدس سره قال الشيخ الرضي ... الى اخره لم يجمع
كونه لو فرض غير منصرف في شيء من كلامهم قوله لانه اذا جعل اسما لم يعد الا علامة
لفظية قال وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفه لا لثقله بالعجمة ذكره
انه لا يستعمل الا منكرا ولا يرجع اليه الضمير المؤنث ... فيشبه الملك
بفتح وضم الجيم اسم ابي نوح النبي عليه السلام قوله لانه غرضه التنبيه على ما هو
الحكم عنده يجوز ان يقال لانه غرضه التنبيه على ما هو الصحيح عنده كما هو فيه
النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان
انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل ولا عدم انصراف
شتر ولان انصراف نوح جلي كما لا ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع
صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قال الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع والجمع
حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي الجمع بتقدم مقام التبيين
لنظيره بتغيير العجمة في قوله شرطها قدس سره قال صيغة منتهى الجموع فمنتهى
مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان لا تكسير
الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال ... على انه
بخصوصه غير قابل للتكسير فانه يرد نقض اكالب للتكسير وكذا يجمع جمع تكسير
قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسور فلا يرد النقض بصحارى ونحوها قوله لانها
جمعت في بعض الصور ... لانه صيغة جمع الجمع وهو تعليل للعلية المستفادة
من قوله لهذا قوله ليست صيغة ... قبول التغيير فيصير لازمة فيصح ان ترفع ...
هو الصرف قال بغير بالياء للملابسة والتغير بمعنى النسخ والمعنى بلا باء بل لا ...
كما في قوله كنت بغير مال اي المعنى كنت بلا مال بل الايجاد الا انك كنت مجازا به
الكل ... وهو خبر آخر لشرطها وصفة لقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث
الى اخره

الى اخره فيه الا اذا جوز قوله بغيرها مقيد اكان الوقف وعلى قوله الخ هو
يجوز مقيد بخلافه قوله جمع فارهة اشارة لما قيل انه قد علم انه كانت صفة الا جمع
على فواعل قال قدس سره في حاشية الكاره هي ... وجمعها
فارة ... بين الفره وهو وكذا الفرس ... كما عرفت في ...
وكذا الفرس ... ايضا قوله لانها لو كانت ... على زنة
المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغيير الوزن بها
اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكنها لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن
التصغير على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال
... وفي الحق وجه نظر لان التاء انما يكون لازمة في
فعالة اذا كانت للمنسوب ... في جمع اشعثي لكونها بدلا عن ياء
النسبة بخلاف ما اذا كانت للعجمة كجوارب جمع جورب وايضا عدم
الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا جاء في الآخر ...
نحو مدائني بزيادة التاء ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد ...
مع انه غير منصرف قوله فانه ... لا يصح الا ...
وزنة فانه جمع مخفف لا يصح الا فعالة الجمع معه قوله جمع فرزين او فرزان
وهو معرب قال اما نحو فرازنة فمنصرف فيه بحث اما التخصيص لعدم
التوجه ولا للاستئناف بسبق كلام اخر الا ان يقال الاستئناف لعدم
الاحتياج ... لانه المنصرف ... اعتباره
اسمية ... الافراد نحو فرازنة او الافراد الا لفظ وهذا هو الظاهر
لا يقال فعلى هذا ... غير منصرف بالعلمية والتانيث ...
لانا نقول تنوينه للمناسبة ... مع انه يجوز ان لا يجوز منونا

قال وصاحب علماً للضبع يسمى منقولاً بل لان المنقول به لا يخلو وعلميته
في مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم الحالية من تلك المقابل هو منقول
على انه حال من المستتر في غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمولها عليها
اي على عامله اذا كان بمعنى الفعل فانه حينئذ في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا
من تقديم معموله عليه او زيادة لا فيما عطف على احد جزئي التاكيد انتهى
ولا يخفى ما فيه من ايهام ان انشاء حرف مخصوص بحال العلمية وكيف كان
لا انشاء حرف حال التنكير ايضاً وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
وينبغي ان يجوز الجملة اعتراضية لا حالية ليتخلص الكلام عن ذلك الايهام
قوله بل الجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية
لكن اعتبارها يتم مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتنافيين في حكم
واحد ونحن فان الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال
فلم يأت بشيء لان لو في ايهام منافيها للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام
المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية ثم لجواز ان يبقى شائبة من معنى
الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصف فيه كما اذا سميت
شخصاً من احمرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هو الانثى
والضبعان هو الذكر والجمع ضباع على كسر حان وسراحين انتهى وقال
في الصحاح صاحب كغفار وضبع كغفار وضبعان بالكسر كغفار زنجبيل وضبعانة
حاوه وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا انه في السؤال قوله والا لكان جمع
التكسير منصرفا الا انه ممنوعة لجواز ان يجوز فيه آخر علما اذا انكر
قوله علم لجنس الضبع قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علماً
للضبع انه علم لجنس مساعد للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل

بناء

بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف ولا لكان اعتبار الجمعية المطلقة قال وهو الثقل من فوارزه
الاستحسان او مذهب الاكثر قال الا ما جير محذوف قال مثل على فوازنه
لانه الاصح لانه دخيل والدخيل لا يميل الى التجانس ولكنه لم يمنع من العرب
اخرجوه مخففاً حملاً على فوازنه من العجم علماً لان جميع ما يوازنه لم يسلم
من العرف كما كان في الجر قوله لكنه ان قيل على الخ اعتقد او زعم انه لم يجد
لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يتوجه زعمه بانه نسب غلطه بسببه
الى الحمال الا على القطع قال المصنف في شرحه بزعم نحو لا وان لم تقولوا الجميع
وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك قال تقديرا اي قدر تقديرا قوله وكانه
سمي كل قطعة من السراويل سروالة هذه عبارة السيد قدس سره اي كانه قال
كانه لان السروالة لم يجيء بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة
الخرقة فيكون المعنى مفردا وصفا وان لم يجد معنى مناسبا بالمعنى الخ حتى يجوز
المفرد متحققاً لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يجوز السروالة
بهذا المعنى مفرداً له ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من المعنى الجمعي
لا بهذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلاً فجاز ان يجوز منقولاً
اليه من معنى الاقطاع لان اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد
في الاجناس لم يجئ ثم جاز في الاشخاص كما في انمار الجبال فلذلك الجمع
المحقق لا في مطلق الجمع وبابه المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز
اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يجاب في ثوب شراذم وجمع شرذمة
وهي القطعة وقيل ان الاظهر بابه اجراء الجمع على الواحد لان في باب الاطلاق
الجمع عليه الكلام الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال وان

جامعة الرياض – المكتبة – قسم المخطوطات

حرف فلما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اخاخ
الا وان اتفق موقعه في الشاذ واتفق موقع الى للمساكنة **قوله** فلا اشكال
بالنقض على قاعدة لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي
اثبات الاشكال من وجه اخر وهو ان سراويل اذا كان ينبغي ان
ينصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما ينصرف في ارنبة لانه يوازن كراهية
ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بالمرة
او بتقدير الجمع فسراويل مطلقا حرف اولم ينصرف وذلك لا اختصاص
هذا الوزن بالجمع ثم نظر الى التقدير فمنع من الصرف ومن نظر الى وقوعه على
الواحد صرفه **قوله** ان كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض
اسم امراة واعيل مصغر اعلى لا مقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة لخفته
قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل
فيهما المماثلة المستفادة من الكاف **قوله** لان الاعلال متعلق بجوهر
الكلمة وكان الاعلال بسبب قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف
بسبب ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة **قوله** على وزن مسلام فصار مثل قاض
المشبهة بكراهية **قوله** وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يعلم منه ان من
جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين
عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يجوز كذلك لان منع الصرف لو كان
مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر
لانه بمعناه بعيد لكن من قال التنوين عوض عن الحركة هو مجبور ومفهوم
من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار
جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري بحذفها واثبات
الحركة

الحركة ثم جوار بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة
بحذف الثقل بحذف الياء للساكنين **قوله** وقد تلحق بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر
وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله
مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالي بتشديد الياء
حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من مبالغة في تكلف
في الجر **قوله** وهو صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان
التركيب الذي باب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو في
هذا لا مطلق التركيب فمع التعريف مجموعا لا ايقاع اعتبار لا حاجة الى
اشتراطه بالعلمية لان المركب يجعل الكلمة واحدة لا يجوز ان يعلل لا ما يعقل
لانه الحصر كما ان يبقى او لا الى معنى جنسي او ينقل او لا الى معنى علمي
ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا الزم ذلك العلم ولو سلم فيتصور العلمية بشرط
تحققه وثبوته لا اشتراطه **قوله** من غير حرفية جزء الا ان فت اعتبار هذا
القيد فيما اريد بالتركيب على اعتبار معنى الاضافة والاسناد وحكم
ملك الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد
من جنس التركيب الذي لا يعد سببا بخلاف التركيب الاسمي اسناديا
كان او اضافيا فلم يوجد التركيب الفعلي لم يحتج الى التقيد بوجه **قوله**
لبيان من الزوائد والاختلال لم يتحقق سبب اخر حتى يترتب اثر الحكم
قوله فيجعل ضرورة الى اللزوم **قال** وانه لا يجوز باضافة ولا اسناد ايضا
كلا بنيته اراد لا يجوز مثل التركيب ملابسا لنية الاضافة والاسناد
وحكم كلها من كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه
ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها

الجمع لا استثناء الغلبة حكم **قوله** لان الاضافة في اولاد انما تؤثر في الحاق الجزء الاخير
وهو بط ما عرفت والحاق الجزء الاول على حاله بعلبك وهو ايضا باطل لانه
مفعول بالاعراب الحكائي **قوله** فكيف يجوز المضاف اليه ان اجرى الكلام في طباع
شيء اقتضاء الامر لا تجوز ان يجوز حينئذ اقتضاء بعاده سيما في حالة
واحدة حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة **قوله** من قبيل
المبنيات عند جماعة منهم وهو من قبيل المعربات الحكمية عند جمع ولا يبعد في
ان الحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا **قوله** كان الثاني انما كان
لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم يتضمنه حرف العطف بالفعل لا انها تتضمنه
بحسب الاصل ومن المجاز التي لها ولذا ذهب بعضهم الى ان الحكم تضمنه علة
على وجه غير منصرف ومن ههنا يندفع جواب آخر وهو ان الحصر في قمام
في منع الصرف **قوله** من غير ان يقصد بالجزء غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيجوز
على ما على الارتحال **قال** الالف والنون في قبيل الواو بمعنى مع ولكن باعتبار العطف
او لا تمم الحكم عليه بقوله ان كانا في **قوله** لانهما من الحروف الزوائد بالفعل
فلو احتمل لفظ نوع الاصالة جاز حذفه كما ان يجوز ان يجوز من الجمع
كما جاز ان يجوز من الحمل في منع **قوله** لمضارعتهما الفي التأنيث في منع دخول
تاء التأنيث كما كان منع دخولها اجرا عليه وجودا او عدما جعل وجه الشبه
ولم يجعل غيره من الوجوه وجه الشبه لان الوجوه الاخر تساوي النون في
صدور السكران وحمراء ونون الزائدة في سكران مختصة بالمذكر
كما ان الزائدة في نحو حمراء مختصة بالمؤنث ووزن المؤنث في نحو
سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يرد
عليهما منع صرفهما الان كل الحرف يذهبان مع تحقق كمال الوجوه ونحو

عمران

عمران وعثمان مع عدمها **قوله** اما لو تكامل فيه وهو في نفسهما ما لم يزد عليه
لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراط انتفاء التاء الا ان يقال وجه
ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية
التي تؤثر ان سببها **قوله** واما مشابهتهما لالفي التأنيث فانه في منع
دخول تاء التأنيث الا انك لا بد في سببية من فرعية ولا فرعية على هذا
المذهب فكان السبب اما المشابهة او المشابهة في ان الاولى فرعية
لفظية وهو ظ وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اجل
توقفه على المشابهة مع ان المشابهة في عدم المشابهة فلا حاجة الى اثبات
فرعية معايرة لفرعية المشابهة **قوله** لا الاسم الشامل والاسم المقابل
اللقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية **قوله**
واو اراد التعريف باعتبار انه مناسب واحدا وتجويزها وتشبيه التعريف ونحو قوله
ان كانا باعتبار تعدد جهات التعريف **قوله** او شرط في الاسم فيه انه يخالف
الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اشتمال الوحدة والتعدد
كما في التوجيه الاول **قوله** فشرط العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم
من قال انها شرط تحقق المشابهة لا سببا لانها كالفي التأنيث يقوم
مقام العلمية **قوله** او يمتنع التاء او تحققه بسبب آخر كما عرفت في التاء
قال كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الثلاث
وفي الصفة لم يجيء كسرة الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث في جمع
قال او في صفة فيه انه سقط عنه باء وعلى ما عليه محققين وكتب على
شرط في الصواب الواو بدل او ولانه لا الالف والنون لا يوجد ان في
الاسم والصفة واجيب بان التوحيد ليس باعتبار نفس الطبيعة

باعتبار حرفها وحركاتها لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان ادعى التوزيع
قوله لانه متى كان كونه فعلى هذا عند الاكثر وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا
بالانصراف فرادوه بان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه
انتفاء فعلانة فلا بعد واعتمد الى حالته مطلوبا بغير مناسب بل غير صحيح
لانه قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المصنف
الى ضعفه بقوله لانه حكمه لانه كان المطلوب وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة
كان الواجب عندهم افتتاح حرف رحمن يحصل الحظ فلما لم يحصل الحظ عندهم
انتفاء فعلانة منه على دليل قطعى والانتفاء المبنى على الدليل القطعى لا يحتاج
الا وجود فعلى قوله لانه صفة خاصة بالله تعالى اه ولقائل ان يقول اختصاصه
بنوع من الاسم الاخر الوضع فاذا نظر الى الوضع كان لم يوضع يجب الصيانة
اجاب بان كلام الاصل في الاسم العام واجاب بالالحاق بما هو الاكثر لان
فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يجوز صرفه بالاتفاق
وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان
التأنيث بالتاء لا يعتبر في مثله قال ورجال كما كان احمد او بعد فان
اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر فيها الا بنحو
المسمع قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان
لزيادة نسبة الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل
محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والكلام يحتاج الى قوله مشترك ولكن
ان يحمل عليها ويحمل قوله مشترك على شرط التحقق لا على المعنى الا لانه
المسمية ليست الا لفظية ولا فرعية الا بالحاجة لزيادة الاختصاص
بالفعل قوله بالفعل بمعنى انه اكثر في نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل

وحين

وحينئذ يحتمل رجوعه الى الوزن او بالعكس وهو اقرب كما هو مشهور قوله وكذلك
يزيد من يزيد اخاه الى الحرف قوله وشمر من شمر الثوب اذا رفعه قوله وتشكم
علما عن تحكيه بالعبرانية لموضع بالشام يقال اسم بيت المقدس قوله وضرب
على البناء للمفعول اذ وزن فعل مجهولا من ادعى الحكم لم يأت في الاسماء الاجناس
الا دئل لدويبة وقيل الرجل قد ينتقل الفعل الى الاسماء الاجناس
وان كان معللا كقوله عليه السلام انهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون
منقولا عن دئل بمعنى اسرع واما دئل علما للقبيلة فيجوز ان يكون
منقولا منه ومن دئل بمعنى مشيا مخصوصا والتعبير بالدلالة على العلمية
كما قيل في شمر بالعلم واما الوعل لغة في الوعل والتأثيم بمعنى الوشق
فساغ فيه وزن قوله ولم يذهب الى فتح حرف المضارع بحجة النحاة وذهب يونس
الى ان الوزن المشترك بين الفعل والاسم يؤثر وذهب عيسى الى انه يؤثر
اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
ذكره لذلك لكون جلا ورده بانه ان كان علما فيحكى مع الضمير وهو
لا يتغير مع الضمير وهو لا يتغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا
ابن رجل جلا اي انكشف امره او كشف الامور قال او بكون انما
لم يصرفه بدله او بغلبه قال النحاة لانه قاعدة اذا جعل علما لمذكر كان
منصرفا مع انه غالب في الافعال لم يجئ في الاسماء الا حائم وعالم وسالم
اسم سجن اسود ولان في اثبات العلية زيادة مؤونة لا يقال ان
الاختصاص ايضا كذلك زيادة لانا نقول العلة لم يجد فيه فاحتيج زيادته
بعض ذلك المحذور ان علمت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له
زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص

على الاختصاص بالفعل او بالغلبة فلما زيادة تلك الحروف قياسية في جميع
الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد
اختصاصا بالفعل او يكون غير مختص خصه به بقرينة المقابلة لكن وجه
ان الشرف الاول الحق بالثاني و الظاهر ان اولمنع الحكم وان النسبة بين
النسبتين العموم من وجه لاجتماعهما في نحو احمر واجتماعها في نحو يزيد وبشكر
ونحو اسحق في حملوا او ادوا استبرق الحاقا تباعد ونحو علد و اخفل
وانفعل قوله اي اول وزن الفعل اي لما كان اسم او من وزن الفعل
في الاسم على وزن الفعل صح رجوع الضمير الى الموزون والى الموزون به
كما هو مختص قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظ في لان
الصفة نسبت الى موصوفها بفي وهو شائع وكذا على الثاني لان الضمير لان
النسبة بين قوله اوله و بين الحرف الزائد العموم من وجه وتصحيح نسبة العام
الى الخاص بيان فيه و بالعكس او لان المراد في موضع اوله قوله من حروف ابين
لو غير في الحرف لم يعتبر كهراق وهي من اراق فاصلا وارق احمر
او نقص في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب
كاقيل او بالادغام كاشد او بالحركة اي ما كان كذا اذا سميت بغير محذوف
المعتل او اللام لاجل الجزم او الوقف فانه لم يعتبر تره محذوف
سقوط الجزم والوقف الجاري مجراه لا يعتبر في الاسماء فيقول
في يعل من لم يعل واحمر اسمين جاء يعلو احمر قوله غير قابل اي قابل
لتاء كما قال غير اوله وانما لم يجعله شرطا للشرف الاول لانه لاختصاصه
بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله ولو قال غير قابل التاء مكانه اراد غير قابل
للتاء بحسب الوضع بخلاف من النقض باسود لانه قابلها فيه قوته ان يكون

على فعلاء

على فعلاء قال وهو من الحمر والصرف مختلف فيه في صفة وجود الشرط
علة للمنع وفرط لما تقدم من ان الصفة والعلمية بالسبب بالشرط في
بانه صح اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع الحمر والصرف بعدما
ولا يخفى ان هذا لانسب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او ما
الشرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا للجماعة حيث قالوا انه
علمية الاسم الداخلة الالف والنون ليس الا لتحقق السببية وهو مشابهة
بالف التانيث الممدودة قوله بواحد من الجماعة اي بعضهم خلافا لان
به واحد من الجماعة قوله فان اريد به المسيح بن ابيه و الاسم يصح تصغيره
لانه نكرة قال لما تبين اي لم يلزم بالالتزام قوله استثناء مما تقدم
الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول
فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء
من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظيره في ذلك ما يقال في توجيه
طرفيه من جنسه لانهما متعلقان بفعل واحد بلا عاطف ولهو جعل الحمد
قوله العدل او وزن الفعل معطوف على قوله فانه شرط فيه لكان اظهر
دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في التفصيل الفصل اختلاف تاثير
العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر
واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يرتفع
الا علما كعمر مع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية
كاحمد او لا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان
غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه
لان العدل تابع مع وصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه

للاعتبار العدل الاصلي وله قال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو
باق في آحاد وجمع واخواته اعلاما غير منصرفة عند سيبويه اعتبارا
للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قال واما انتفاؤهما ان وقع مانعهم
من ان العلمية المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن [illegible]
والعلمية فان العلمية مؤثرة بها فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يقع
ايضا بان العلمية غير مؤثرة فيها لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورود
قوله على اوزان مخصوصة اي على اوزان [illegible] واخر وسحر واخر عند
تميم وقطام ايضا عند تميم قوله اي لا يوجد شيء من الامر الذي يعني ان
المستثنى منه ليس بسبب منع الصرف مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد
الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل بمعنى فائدة وركنية مجموع على
الشيئين واحدهما او فيهما فان مساويا له اعني جامعا للعلمية مؤثرة
ولم يكن [illegible] وهذا المعنى وان كان [illegible] احد [illegible] الكلمة اعلم في
كتب النحو وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد
قوله اي سبعة فيه سبب من الكلمات الاربعة المجتمعة كما في [illegible] قوله
والصفة فيه [illegible] النقض باحمر علما [illegible] افعل صفة قبل ان يصير علما
كما كان فيه اللام او الاضافة [illegible] قوله وعلى كان قول [illegible] اظهر
بعد ان يجعل الاصلية [illegible] قول سيبويه اصلا مع انه [illegible]
للقاعدة المحققة عنده واخفائها بعد اعتبار [illegible] الام والقول به
مبنية على الظرفية الحالية او كونه من الاسماء البعيدة قال في نحو احمر علما
حال [illegible] لانه [illegible] قوله وكذلك [illegible] افعل التفضيل [illegible]
قوله يضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل
في الظ

في الظروف افعل فعلا قوله حتى صار افعل اسما [illegible] كما في قال
اعتبار [illegible] ان يجوز مصدرا اي الحال لان في ذلك الاعتبار نوع مخالفة
قوله لا يجوز اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعله كالثابت قوله
وفيه بحث اه ان قيل جاز اعتبار شيء من الوصفية في العلم كما [illegible]
باحمر [illegible] المقصود الاسم في وضع الاعلام المنقول [illegible]
وضع لغة ولذلك ترى [illegible] المعنى الاصلي [illegible] قوله واما الاخفش
قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما
هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول
اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قال لما يلزم عليه [illegible] لا يمتنع قوله فان
العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل ولم يرد
التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف
فالتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد اي في شيء [illegible] واحد [illegible]
قوله وهو منع صرف لفظ واحد منها تحقيقا [illegible] اعتبار المتضادين
في منع صرف الالفاظ وهو واحد [illegible] في منع صرف احمر في حال [illegible]
الوصفية والعلمية [illegible] قوله فلا تقدير احد الضدين [illegible]
ليس في الكلام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك انه لا تدافع بين
الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص
لاختلاف محليهما وهو [illegible] ولا بين ارادة العموم والخصوص لان جواز
استعمال المشترك في المعنيين وان لم [illegible] للتقابل [illegible]
الكلام على وجه لا مجال الشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود
العيني فكما هو ان يجوز في عالم اللفظ [illegible] في عالم العين [illegible] ولا يجوز

في باب الشطر وهو تأثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان
المضران مجتمعين او لا وانما قلنا في باب الشطر لان الضدين قد يؤثران
في امر واحد كالكيفية المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك ظاهر
فلمنع قوله لكنه شبيه فان لزم اجتماعهما في التعبير حال تأثيرهما في امر
شيء بمنزلة اجتماعهما في التحقق قوله ان في باب غير المنصرف ان اللام
للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة
لان الكسر بلا نون من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية
مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام
والاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية فيه وجه ذلك انهما
تغيران لمدخول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث حذف او قيل في توجيه
عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالغائب لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة
او انه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا انه
بان الاضافة في جواب انه معاقبة للتنوين المقدر قوله ان الكلمة
تنزل باللام والاضافة فيه ان اللام كجامع العلمية اذا كان العلم
[illegible] مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات فانه
فرس [illegible] في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم
الرابعة على طرف الحافر [illegible] الصحاح قوله اي ما هو في الدار عليه
المرفوعات لانه الجمع على الجنس لا على افراده [illegible] هذا التقسيم بحكم
هو ما اشتمل منقطعة عن [illegible] موقوف [illegible]
الغير الحركة مذكور لفظا او مرفوع على انه مبتدا محذوف الخبر او خبر
محذوف المبتدا والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام

لكنه اذا

الانواع وتحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قال
والنوع له رفع ونصب وجر فيه تأمل قوله لان التعريف الخارجي للمائية
في جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات [illegible]
وتذكيره بالنظر الى خبره الذي هو اشتمل فان المبتدا هو الخبر [illegible]
فطابقه بالمرجع لم يأت يعني الا ان اللام ابطلت معنى الجمعية [illegible]
صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع ولو قيل ان الكلام محمول على
بيان الطرد قوله على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الحاصل في المرفوعات
ليس الا باعتبار ما اخذ فيه فاذا اخذ الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ
المعرف في تعريفه ولكنه شرح لما فيه من الاشتباه في ايهام الدور ولانه
خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة البيان و
المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم عليه ان يوجد فيه
بان تحقق الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكن فيه شبهة
بيانه بعدم استقلالها وتغييرها بالموت ويجوز ان يكون صيغة المرفوع كصيغة
المعلوم للنسبة فالمرفوع ما له نسبة الى علاقة الفاعلية بكونه ملابسا
لها ملابسة الكل بالجزء وتضمنه له وملابسة الظرف عليه للعارض [illegible]
باشتماله هو هذه الملابسة قوله لاخراج الرفع المحلي انه في محل [illegible]
العبارة ان الرفع المحلي هو هذه الحيثية وحال الاشتباه في انضياف الاسم
بالكلية [illegible] علم الفاعلية [illegible] لو قيل ان ثبوته هذه الحيثية تستلزم [illegible]
لتوهم رفع له او لاعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال الحكمي [illegible]
[illegible] تحققا او [illegible] من ان يعتبر الاشتمال له او لما هو في محله
لان الامر ظاهر قوله وكيف يخفي الرفع لعدم الباعث على التخفيف

قوله وهذا عطف على المقدمة الأولى على أن قوله ولأنه عامله عطف على قوله لأنه أصل الحكم في عاملة وعلة ثانية لتقديم العامل فإن الأقوى يقدم على غيره وبأنه على أن القاعدة الأصل بها فالقائل القول عامل العاملين فإنه يقدم على غيره كما لا يخفى وأما إن أريد به الأول والراجح فيجوز عطفه على قوله لأنه جزء الجملة الفعلية فيجوز تعليلا ثانيا لكون العامل أصلا في عامله أي الراجح والفعل بخلاف ما إذا أريد بالأصل المعنى الأول فإنه حينئذ لا يجوز عطفه على قوله لأنه جزء الجملة الفعلية لعدم ارتباطه بالحكم الثانية العامل في الحكم على الذي يقتضيها هذا التعليل كونه أصلا في الحكم فيها بالمعنى الأول والكلام فلا يصح أنه يجوز عطفه بهذا المعنى فتعين أنه يجوز عطفا على قوله لأنه أصل الحكم في عامله فليتأمل

منه

بعدم ظهور استعمال الاسم على علم العاقبة واللام للعهد كما ذكرنا آنفا **قوله**
أي الحكم موضوع فإن الكلام مسوق له وفي الابتدائية القضائية وبأنه
قوله وهذا المبتدأ **قوله** أو ما اشتمل لقربه ويجوز أن يجعل راجعا إلى الحكم موضوعة
بقرينة الساق وأيضا بموافقة قوله وهذا المبتدأ **قوله** لأنه جزء الجملة الفعلية
ولأنه لا يحذف بدون الصعود وفيه أنه قد يحذف كقولك ما ضربته وأكرمته
الأول ونحو قولهم بدأ لك أي رأيك أو مذهب بأنه نادر ولأنه لا يستغنى بالعامل
وفيه أنه قد يستغنى نحو كفى بالله وتدفع بأنه نادر غير مطرد والحرف زائد
قوله إلى أنه أصل الحكم لاشتماله على ما هو موضوع للإسناد **قوله** ولأنه
عامله أقوى لأنه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فإنه عدمي
معنوي وقوة المؤثر تقتضي قوة الأثر فالفاعل في الحكم أقوى من المبتدأ
ولا يجاريه فيما ذكر في المبتدأ لأنه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضليته
حاله **قوله** لأنه باق ولأن ما عداه يصلح أن يرد إليه فهو أصل الحكم ثانيا
لكان أن يقال الاستفهام أحسن فيه لقياد ماه مقام كلامه **قوله** ولأنه يحكم
عليه بالحكم ولأنه يحكم عليه بمتعدد في أنه استثنائية وهو فضيلة ولكان
قوله إلا بالمعنى حقيقة أو حكما فإن المصدر العامل في قوة أن مع
الفعل **قال** المسند إليه الإسناد هنا بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة
خبرية كانت أو إنشائية مثبتة كانت أو منفية محققة كانت
أو مقدرة **قوله** بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التوجيه
قال أو شبهه أي للتنويع لا للشك تحقيقا أو للتشكيك **قوله** أي فاعله
في العمل أو في الدلالة على الحدث ولا يخفى ما على الظرف لأنه في
العامل حقيقة **قال** وقدم الجملة الفعلية بتقدير قد والأحسن في الجمع

١٤

الاسناد ويجب اليه لان اللغوية هو اسناد ونسب الى كاتب

الى احد الامرين مستفادة من لفظه او. **قوله** لان الاسناد الذي هو الحكم بنسبة احد
الاسنادين في الحقيقة لانه حق الاسناد ولو ارتد الاسناد بحسب الدلالة
اللغوية لكان ذكر قوله لدفع توهم الاخواد واليه حال ما قاله الحكم في الارشاد
قوله المراد وجوب تقديم لو كان توهم انه بصدد تعريف نوع من انواع
المرفوعات وجميع يجوز المؤخر واجزاؤه من لوازم المعرف والتزم في
لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل
الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين
جهة الفائدة والنظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لا ينقلب الوضع
نقلا عن الكوفيين جواز التقديم واستدلالا بالوصف لا على زيد في زيد
قام فاعلا وقطع الكلام محمول على التقديم والتاخير لم يجمع الا الاخبار
وتغير محل الوجود انبوان من اثبات المعدوم ولهذا قالوا البتة زيدا
ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصبه لكم لم احتج لان الفعل لا يقع عليه
وكذا الحكم في اخواته. **قوله** اسنادا او ايقاع اسناد ة الى ان قوله على جهة قيامه
به متعلق بالفعل او صفة لمصدر فيكون اذ يجوز حالا بعد حالا ولا يخ
عن شيء لا يجوز على طريقة القيام بل الاسناد يجوز كذلك **قوله** على طريقة قيام
الفعل اي على طريق قيام الفعل اي قيام به لوله اي علمت هذا العلم
على وجه علمك وعلى جهة اي على طرزه وطريقته وشكله **قوله** وطريقة
قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اي فلك علامتها اوجز لوازمها وذلك
لان القيام ثبوت موجود لامر والصادق ذلك الاجرة والتعبير عنه
ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم
قد يوجد لكن فيه تأمل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوته

فلفظ الفعل وكثير من صيغ المصادر على ضربين احدهما قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل فذلك الامر
الذي هو ثابت قائم بالفاعل وهو الايقاع الفاعل المعنى المصدري وهو الجزء من معنى الفعل
وهو امر اعتباري لا وجود له في الخارج والثاني قد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل كما اذا
قام فحصل له هيئة هي القيام او سخن فحصل له صفة هي الحرارة فالمعنى الثاني موجود في الخارج
ويجيء بالمصادر اللازمة دون المتعدية ومراد الفاضل المحشي بقوله لان المصدر المجهول
لا يوجد اصلا المعنى الاول ومصدر المعلوم قد يوجد المعنى الثاني وهو مختص باللازم ووجه
التأمل لان يراد بالمصدر في الموضعين معنى مغاير لمعنى آخر كذا يجاء من الاصول

يحيى افندي

واعلم ان لفظ الفعل يطلق على المعنى المصدري وعلى الحاصل بالمصدر وهو ضربان احدهما
ما يحصل بالمصدر في ذات الموقع والمحدث من معنى قائم به كالقيام والقعود والحرارة
والحركة كما اذا قام فحصل له هيئة هي القيام او قعد فحصل له هيئة هي القعود او سخن
فحصل له حالة هي الحرارة وتحرك فحصل له حالة هي الحركة والآخر ما ليس كذلك
كالآثار الحاصلة من المصدر الغير القائمة بالفاعل والمراد بالمعنى المصدري ايقاع الفاعل
وايجاد هذه الامور واذا شاهدت هذه الامور فتعقل المعنى الاول فهو اعتباري
لا وجود له في الخارج والمعنى الثاني فهو ثابت موصوف قائم به والمراد بمصدر المجهول
لا يوجد اصلا هو المعنى الثاني ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تأمل هو المعنى الاول
لان المعنى المصدري ليس بموجود والسؤال الوارد على قول الشارح اعلى سبيل نفعولا مطلقا
بصحة الاطلاق الخ في بحث المفعولات وبهذا التقرير ظهر وجه التأمل هذا
من مواضع بحث المتحيرين فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين مرره اسماعيل

اعبد الحق ولاية النفع

بعد لا لم يعلم شيوعا جاء به … او في التعبير فتعبير … بعقيام
ان قلت فما بهذا التحجيح الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا في القيام افراده
بعضها باسم بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله
وان كان للمفعول المجهول لانه في قوة ان يقع الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل
والشيخ عبد القاهر فانهما قالا لا حاجة الى … الكثرة المتقدمة … البصريين
قال وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابواه لكان نصا فيما قصده لان ابوه
يحتمل ان يكون مبتداء ورد بانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم فكان زيد
قائم قوله والاصل ان يلي هو في اللغة ما يبتنى عليه شيء وفي العرف القاعدة
والمراد ما … ذكره … ان قلت … اثر هذه العبارة على قوله
الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعات الاشتقاق قلنا لان في لفظ
الاصل … الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز …
وانه … او … بل … عليه بعض الاحكام كما … فلذلك …
جاز في … زيادة تشريف لاسماع الحكم المتقدم قوله الفاعل …
وكذا الاصل فيما هو معناه ان يقرب من الفعل وتقدم على ما ليس بمعناه كما
المفعول في باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال في المفعول
بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما يبتنى ان يذكر الفاعل
عليه … ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه
لكن قد يرد … الاقتضاء لعارض … قال الا يلي لم يقل …
مع انه اخصر … ليشمل الفعل ايضا … موضع …
لزيادة التمكن في الذهن ولكن الاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم
وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة اقتضاء الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل

تقدم

مقدم لفظا او المتقدم طرف النسبة الذي هو فاعل … في قوام النسبة
ومقوم لها ومقدم المقوم مقوم فلما ان النسبة … على النسبة كانت
جزء الفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما في قوام النسبة كان في عداد جزئه
قوله يدل على ذلك دلالة … كان السابق دالا عليه دلالة …
ايضا تلك الدلالة وعند اعراب الفعل بعد الفاعل …
… قال فقد … اللام للتعليل فيفيد ان … على جواز
… الاولى … والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز
والامتناع … على العلم بالاصل … او للتعليل فيكون من باب …
بالمعلول على العلة فلا … في الجمع بين الفاء واللام ولا … ان شرع
… المذكور … ترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته
على تقدير … فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قوله
بتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم المفعول على … رتبة …
بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو … حكم
المتقدم لان الثبوت … قوة ثبوت … وضع …
موضع … قوله خلافا للاخفش وابن جني … فانهما جوزا
اتصال الضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل
للمفعول به كاقتضائه الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل …
تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك …
للبصرية … مع قولهم في باب التنازع … قيل بجواز الاضمار قبل
الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير العمدة وقيل
وقيل بجوازه للضرورة لانه لو لم يجز لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز

او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع ويمكن ان يقال
ما ذكره جائز ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره
يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر
فلو اظهر لم يظهر كونه متعلقا قوله جرى ربما في الجملة من غائبة والمراد
بالخطاب الحاوي اما تكرار الاسم وتحقيقها قال قدس سره في الحاشية
يقول الكلب يعوي عوى صاح الشتاء وقد جعل جملة اخبارية وقعت محلا
سبب التفاعل بان الدعاء قد اجيب قال لفظا تمييز اي اضمارا اسبق لفظا
الاعراب قوله في حيز الامثلة فان اضمار الدعو ومنعه لا اضمار قبل الذكر لفظا
لو لم يكن الضمير متعلقا بخصوص من كلمات التمثيلات قوله والمفعول المتقدم
فذكره في حيز الامثلة او في حيز ذكر ما يتعلق الذي هو الفاعل لا سنح الذهن
من اضمر ما يعد الى الاخر قوله فلا بد من الى التعميم بعد التخصيص في قوله
قوله توسط ... فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل من القرينة
اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال ضمير الاثنين بالاول نحو
ضربت ... موسى قوله ليعد الا بين ان توسط بينهما الخ اي بعد الاول
بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي يحكم بامتناعه ... الى
التقديم الثابت ... بتوسط الاجنبي اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل
على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء ومستثناه وذلك غير جائز
والتأخير ... ايضا ... بتوسط الاجنبي كما سيذكره قدس سره
قوله فلصحة ... الاشتباه المخل بالمفعول مع رعاية النظم الطبيعي لما قيل
ان يقال التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفاعل
في نحو ضرب موسى عيسى لا التباسه بالاسمية التي تختص بالمفعول قوله فلما

قوله خلاف المفروض اذ المفروض انه يجوز كل واحد منهما منفصلا منفصلا

فما ساقه الا تقع الانفصال للزوم خلاف المفروض قوله في جواز ان
يجوز معمولا بالشخص الاتي هو الكلام في المتنازع فيه المذكور ونظائره مما كان من
الفاعل خاصة اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الا زيدا
وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يجوز زيد فغير باله قوله لانه لو قدم
المفعول على الفاعل في الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين
اما عند الاكثرين فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد
مستثنى به الا ان يكون تابعا او معمولا لغيره عاملا او مستثنى منه فمثاله
قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه وقال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله
لا ... الا بجوز معناه ما ضرب احد الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة
من النحويين اما عند الاكثرين فلا يجوز الاستثناء بشيئين باداة واحدة بلا
عاطف ويمكن ان يبعد لو القوله ... وما تركت اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادي الرأي اي ما نرك اتبعك احد في حالة من الاحوال
الا الذين هم اراذلنا في بادي الرأي اي بلا روية فوقية وقد يجعل بادي ظرفا
متعلقا بفعل مقدر اي اتبعوك في بادي الرأي او بان الظرف مما يكفيه رائحة
من الفعل قال وامر القصر به وكذا اذا انقصر بعطفه او صفة كقوله
عندهم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي كقولك ضرب زيدا الذي
غلامه وامر ... وجب تقديمه قال وجب تأخيره لم يقل وجب تقديم
المفعول لان ... احوال الفاعل قال لعدم قرينة مقام الفعل في الدلالة
على ما هو المراد واللام للوقت لا للاجل لان عدم القرينة مصحح لا باعث قوله لان
تقديم الخبر ... عالم ... والفعل ... عنه
المفعول فيما بعد ... على الشروع في ... الفاعل لا في الابتداء

قيل انه مرّ رجل انه بحاتم الطائي وكان ... وكانت عادة ... ام الضيف ...
عندهم طعام ان يفصد الابل ويصب الدم على النار حتى يجمد كالكبد المشوي ثم اطعموه الضيف وحاتم الطائي ...
فاذا نزل ضيف ليس ... ام المنزل بفصد ابل لها لتشوي الدم وتطعم الضيف فذبح حاتم ... الابل

ليطعم الضيف فلطمها جاريتها فقال
ولو ان ذات سوار ... والمعنى ولو لطمتنا
واغتنا ذات ... على الوجه ... ذات السوار
ولو ... حرة ... السوار ... على
لان ... بعضه ثم سئله
صاحب المنزل ... بفصد الابل فلم
ذبحته فقال حاتم هكذا فزدي انا اي
هكذا فصدي الابل للضيف وانه ...
... اصله انا والهاء للوقف
فقال صاحب المنزل الذي اسره من انت
فقال انا حاتم الطائي فخلى سبيله
عبد الرحيم المفتي

وحمل الشيء عليه لانه هو مقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع للاهام ...
عرف وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر
ولان السائل غير مترددا في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد
فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ ... ان زيدا في المثال المفرد مبتدا
لا فاعل لعدم مطابقة السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل
والاهم تقديم المسؤول عنه **قوله** يزيد ... والاصل على يزيد لانه البكاء يتعدى
بعلى ... الكلام ... القواعد الكافي الرومي قدس سره ان يزيد منادى
بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وفي كان المناسب للمقام ان
يدعى ان الضارع والمختبط ... في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ...
الى يبكي عليها هادم ولكن لا ... في رخاء ونعمة **قوله** بقرينة السؤال المقدر ...
عليه بلفظ المبني للمفعول ... والتقدير ... يبكيه ...
فذكر الى ... المناسب **قال** ... الكلام للاجل كما هو الظاهر ...
خصومة ... ويحتمل ان يكون للوقت ... خصومة ... **قوله** يتعلق
يخابط والعامل ... لان الجار يكتفي برائحة ... الفعل لا بيكيه المقدر
لان هذا البكاء ... لانها اي الخصومة ... سببا ... البكاء **قال**
ومختبط مما يطيح حكاية حال ماضية قد ... بصورة الحال ...
... لاستقراره ... **قوله** والمختبط السائل ...
الا بعرفة علاقة وسابقة ... يقال اختبطني فلان واصله من خبطت
الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها **قوله** والطوائح جمع مطيحة ...
على حذف الزوائد كما يقال ... جمع ... لا يقال مطيحات ...
ويجوز ان يكون جمع طائح ... على ... كالح ولواقح ...

...

اي اذهب **قوله** كلواقح جمع ملقحة من الالقاح ... آبستن كردن ليقال رياح
لواقح اي ... ولا يقال ملقحات **قوله** وما مصدرية ... الكثر مين
الموصولة بمعنى التي ... الطوائح من الاهوال **قوله** ومما متعلق بمختبط
كما قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر ...
لانه ... العزاء ... بسبب ... ما اشتهي ...
تعبير البكاء ... الطوائح يريد ... لان ... البكاء ...
... والبعض الطوائح ... **قوله**
اي ... حذف ... الابهام ... فائدة ... التفسير بعد
الابهام او ... في النفس ... او حرف ... معناه ...
ان الدالة على الثبوت ... فانها ... ضيرها ... خبرها ...
... ولو ... لو ... سوار ... فان لو
... الشرط ... وجوابها محذوف ... التقدير ... ويحتمل ان يكون ... وهذا
... من ... الجملة ... الحملة ... اثبة
قوله ... حذف الجملة ... لانا ... جملة ... وتم ... صالحة
لا ... لانه حرف غير مستقل بالمفهومية **قال** ... واما ... الفعلان
من قبيل ... **قوله** ... واقتصر على ... الفعل ... بالفعلية
العاملان على طريقة ... على الاول ... على ... **قوله**
في ... صعقت ... وسلمت ... وبارك ... وترحمت على ابراهيم
... الاخير ... عند البصرية والاول ... الاول
والبواقي ... عند الكوفية **قوله** اختصار ...
واولها **قوله** ... الاول ... في القرآن
في ... بالاول ... لا بد ... في ... حتى ... فيكون ... التفصيل ... مع قبيل ... عبد الرحيم

سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبره بعضهم او لم يعتبر **قوله** اذ هو يستحق قبلا
الخ هو كالثاني الاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل
والثاني مرتفع **قوله** ومنع تنازعهما فيه انما يجب [illegible] اليه لو فرض
بخصوصه وعمومه طرفان نسبتهما واما [illegible] بالعموم [illegible] فيه مثل فسبني وضربتهما
منطلقين اذ زيدان منطلق ولا يخفى ان ذلك التوجه انما يجب [illegible] الاصل والطبع
او يجب التقصير السابق على التحقيق بمرتبته اذ لا نزاع في الفعل حال تحقق
الفعلين لوجه ان كل منهما معمول له ولا حال التقصير الذي هو [illegible] التحقق **قوله**
[illegible] ان يجوز هو مع [illegible] وقوله في ذلك الموضع اي لا باس [illegible] انه واقع في ذلك
الموضع ان يجوز نحو الكلام منهما لتقصير النزاع ولا يخفى ان منطلق في حسبني له
وحسبتهما منطلقين اذ زيدان منطلق لا باس به [illegible] نحو [illegible] المفعول الخ
[illegible] في ذلك تثنية المفعول الاول والثاني [illegible] المفعولين وان الضمير
[illegible] بالمفعول من حيث انه واقع في ذلك الموضع لا باس به [illegible] نحو لا [illegible]
الفعل فتظهر الفرقة بينهما **قوله** لانه حرف لا يصح اظهاره [illegible] استتاره كالاستتار
الضمير هكذا قاله [illegible] ان الفاعل هو [illegible] وهو لا يستتر في [illegible] نعم لو
كان [illegible] ان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر
كذلك [illegible] طريق الاتصال فلان الضمير
كما [illegible] عاملا ولا [illegible]
الانفصال فلانه في صورة [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] لا [illegible] الاظهار
الالفاظ الا [illegible] وبالاظهار [illegible] في هذا [illegible] اذا كان الفعلان
[illegible] الاظهار

كقولك

كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع
في بعض صور الحصر كما في عدم صحة التقديم **قوله** وقد اوهم [illegible]
لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه لما [illegible] الاصل السابقة
على راي البصرية فاحتيج الى الاستتار وهو افقه على راي الكوفية فيكون
من تفاريع الاصل السابقة واما ذكر اقتصار المفعول فلتتميم [illegible] **قوله**
[illegible] اقتصر على الاسم الظاهر قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير
المنفصل فلا بد من تخصيص [illegible] فلما [illegible] القطع بالاظهار
فيما [illegible] الا [illegible] الحذف كما ينبغي ان يحذف ولا ايجاب [illegible]
[illegible] على تقدير اطلاق الاسم **قوله** واما على مذهب [illegible]
[illegible] قطعه لان طريق القطع عندهم [illegible] قال الشيخ [illegible] البصرية في
هذا المقام الا في مقام ما ضربه وما اكرم الا انا او الا زيد متابعة الكشاف
[illegible] انه من باب الحذف لا الاضمار [illegible]
اذا لا يستعمل الا كذلك **قال** فقد يجوز الظاهر بحسب اللفظ [illegible]
المعنى انه بيان لا [illegible] التنازع [illegible] قوله [illegible]
الذي هو [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] التنازع المذكور لانه [illegible] واحد كما [illegible]
افراد ظاهر او تنكيره ايضا **قال** [illegible] فان العامل فيه معنى [illegible]
[illegible] المستتر [illegible] قوله فقد يجوز [illegible] الى تنازع الفعلين [illegible]
بقوله واذا تنازع الفعلان لان العامل [illegible] الضمير [illegible]
التركيب [illegible] **قوله** [illegible]
لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي [illegible]

الاسم السابق عليه الى وقت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يؤثر
في جواب الشرط عند اجتماع ادات الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله
ان اتيتني لاكرمنك مثلا القرب مرجح عند هما ومرتبة القرب والبعيد
وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر
قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اعلم ان الوضع في
التفسير ان كان محفوظا في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشان
وفي نعم رجلا وربه رجلا فلان لا يعني جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص
في كونه مرجحا وان لم يكن محفوظا منه بل كان يذكر لكونه فاعلا او مفعولا
لا غير فلم يفهم منه منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون
مرجحا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان
حذف الفاعل امتنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده جاء مفسره
في الجملة وان لم يكن بعد فاعله **قوله** فيلزم التكرار بما بعد ذكره وليس من باب التكرار
اذ جاء المفعول ... وحسبتها منطلقة اذ زيد ان منطلق لا فتاني
اللفظ افرادا او تثنية **قال** ومن ان حذف ظرف لا لحرف **قوله** لانه لا يجوز
حذف الفاعل لانه عمدة مشهورة فاذا اعترض عليها بان الفاعل قد
يحذف كما على المصدر والفاعل في نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وفي
نحو اسمع بهم وابصر فقد حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو
اضربنّ واكرمنّ القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني
بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد نزل
منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي
فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا وحذفه في باب

التنازع يجوز في ... ويجب لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك
لزم ان يكون المحذوف مثل ضربت واكرمت زيدا مفرا لا منزلة اللازم
فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول او لزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل
ما ضرب واكرم الا زيد فالاولى ان يعتذر عنه البواقي اما عن مثل ما
واكرم الا انا فبانه في حكم المستثنى وزيد ... نزل منزلة ... في قوم مثلهم
واما نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي
المفعول لزوم الجار ... فعلا في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن
الاخير فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف
بل جزئه ... الكل **قال** خلافا للكسائي اصله خلافا لقول الكسائي الا في
قول الكسائي خلافا **قال** وجاز الجملة اعتراضية ... قول الفراء
قوله ... تشتمل على الا ... فيلزم توارد العلتين على معلول واحد
وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية
عندهم **قوله** ورد بانه ... على ... عنه قال الشيخ الرضي الرواية
الصحيحة عنه ... ما ذكره ... ولكن ان يجوز
موافقا للرواية الصحيحة بان يقول معنى اضمار الفاعل في الاول ...
به ويجوز معنى قوله جاز انه جاز انفصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه
لا يجوز ذلك بل يجوز ... عنه او بان يقول اجاز اعمال الفعل الثاني فقط
في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل
فانه ... **قال** وان استغني عنه ... استغني عن الاجراء لتقدم ما يدل
عليه **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب ... لان مفعوليه
بالحقيقة مفعول الفعلية لانه متعلق ... والعلم فلو حذف احد مفعوليه

ذكر في جواز حذف في السعة بدون ما يدل على المحذوف بحث لان صاحب
الكشاف صرح بمواضع كثيرة حتى قال في سورة النور ان قوله الا ما ظهر
اذا كان فاعلا حسبه ومفعولاه شيئا واحدا في المعنى كقوله تع ولا يحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله امواتا على قراءة الغيبة اي ولا يحسبن الذين
قتلوا انفسهم امواتا ولا شك ان جواز الحذف فيها لقوة الدلالة على
المحذوف في كل موضع يحصل ولا شك انه يجوز الحذف كما في هذه الاية
التي اورده المحشي فمراد الشارح عدم جواز الحذف بدون ما يدل على
المحذوف فلا يتوجه الاعتراض تامل حكيم

بقوله اعترض
عليه بانه يجوز
في السعة الخ
منه

لزم حذف بعضه اي لا المفعول الواحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وبغيره
وان كان قليلا لان كلا منهما في الظ مفعول به اسم منه قوله تع ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم قوله ويلزم
الاضمار قبل الذكر في الفصل اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر
في الفاعل اي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا اي ان امتناع الاضمار قبل الذكر
الفصل لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر حكما فانه يلزم
الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار او الوجه المختار
على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تع هاؤم اقرءوا
كتابيه على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قال الا ان
يمنع مانع اي المرتب في جميع الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو
المر مفردا فالمفعول الاول وثاني المفعول الاول بالحمل واحد بعيد قوله ولو
الا مثنى مخالفا للمرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة المضمر للمرجع افراد المتنبيه
المخالفة بينهما قال الله تع فان كانت واحدة وقيل ان كن نساء والعبد للاول
يجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التقريب يجب للفرق البينة
بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يصير الشارح الخ مبني على ان نائب فاعل
المفعول الاول بالحمل واحد فلا يعاب به قوله ولما اختار الاعمال الثاني انه يجوز
لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو
حذف المفعول الا انه يقول الحذف بضرورة الشعر لا ثبات الوزن قوله لا ولم
معيشة المعيشة زنده كاني واكر بالتاني بنه كافي كننده واكر احماء نهد قوله
وقوله اي ادا القسم حرف بالمم بنيهما على قوة الاستفهام وضرورة الجواب عنه
وذكر كما في بدلا وبيانا لقوله على تقدير تحية الخ كما في الخ

قلت هذا انما كان لو كان الطلب معطوفا على الكفاية اما اذا كانت الجملة حالية
او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد فلما لا يجوز الاول
للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخير ان لزوم حمل الكلام على التأكيد
دون التأسيس تعين ان واو العطف والاعتراض يتنبه ذلك وذلك
لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب لان مطلق السعي الطلب البليغ فيجوز اخص من
الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام فلما اراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا
لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ **قوله** لاستلزامه عدم السعي
وضعه نقيض الشرط جزاء له **قوله** وثبوت طلبه المنافي للكل منهما اما منافاته
لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية
فلما يرد عليه من نحو الشرطية **قوله** فعلى هذا ينبغي ان يجوز الا قلت يلزم حينئذ عدم
صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى فلما لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز
ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البحث
انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا المجد لكنه يطلب في الحال
والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف
المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك انه
لما نفي الطلب المجد كان يتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة
الماضية او في بعض العاضر القادمة وعدم الاكتفاء على طلب مال لا يمنع
فدفعه بقوله ولعلهم لكنما اسعى الخ لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول
بان القرينة على اعتبار المجد الثابت الآتي وهو مقيد بالمؤثل كما انه يقيد به
المجد المؤثل لا تقييد به المجد مطلقا **قوله** لشدة اتصاله بالعامل يعني بعض ههنا
العامل والاشتراك معه في الاعمال **قال** كل منهما فيه ان الشيء ظهر انه تحقيقا

الجنس لا الفرد فلا يصح لقطعه كل قطعة اقحم لاشعار بالطرد قال صدق فاعله
بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل فان الفاعل
بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف قال واقحم سواكن الضمير المستكن ليلا يتوهم
اسناد الفعل الى قوله مقارنه منزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة
عن العائد قوله الى حذف ال الى الاكتفاء المجهول يعني انه اراد بالعلم المشهور وقال
اواراد بالعلم الشخص حتى يجوز تقديره معطوفا الى مفعول وكذا قال ولا
يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاصطلاح الا الاكان الا نسب ان يقول لم يقع
وانه لا يخصص الحكم بالمفعول الثاني بابه علمت لان الثالث ايضا لم يقع
في الاصطلاح مقام الفاعل قوله المفعول الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه
موقع الفاعل وقالوا الاشتباه في ان يجوز المسند الى او مسند اليه شيء اخر
نعم لا يجوز ان يجوز مسندا اليه لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول معه كذلك
لعلهم لم يكتفوا بعطفهما على المفرد لتقدم مع اختصاصها بالتنبيه على صحة الامر
الا الاقتصار في المفعول الثاني والثالث الا ان الاقتصار في هذين المفعولين
وان اتفقت الكلمة وذلك لوضوح الدليل فيه بخلاف ما اتفقت في رد فتوقف
جوز قيامهما مقام الفاعل قوله بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس متعلق
حرف بالفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه قوله
لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية فكما
ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية
لانا نقول ان الحاصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يقال
بجواز الاشعار بالظرفية بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل
لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الكلام ثم اعترض عليه بانه
يوجب

يوجب انتفاء ضرب للتاديب المفعول ما في المضروب جواب لم من دون الجزء
الكلم ولعله يريد ان المفعول له بعضا انه سبب جواب لم واو السؤال باقتضاء الفعل المذكور
كسبها ولو كان كذلك لكان مفعولا لمقدر لا للمذكور ومعنى قولهم ان المفعول له
جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن العلة فاذا
قيل لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب قال خلافا
للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه يجوز ذلك الا بالقراءة
الشاذة في قوله ليجزي قوما بما كانوا يكسبون بالنصب في قراءة ابي جعفر المدني
ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك تنجي المؤمنين على اقامة
المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قبل بناء الفعل للمجهول وقد يكون
اليه حقيقة والى غيره مجاز ولا يصح الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان
معنى قولهم لا يصح الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين
الحقيقة والمجاز فالحمل على الحقيقة متعين لان التكلم بالحقيقة متعين
مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز
عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة
يستند الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة فلنا النسبة الى الاولى
ظاهرة واما النسبة الى الاولين فان النسبة الى الاولين فلان هذا المفعول
لما كان موضوعا كان سببا لما هو له فعل للفعل وقابل له وكان الاول
محلية للافعال او مشوقة في جهادية او ما انه حتى يجري بها كانا شبيهين
بالمحل الطارئ واما النسبة الى المصدر فلان لها اثر الفعل وفي كلها قوله
تشبيه لشدة في قوة تحصل تشبيه شديدة ان قلت هذا التحقيق
يقتضي نقل النسبة الاتباعية الى سائر المفاعيل عند حياته مقام الفاعل

وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة في ضرب
الا ما المتعدية الى الحرف الجر بمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها
مضروبة مجازاً قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة واما في المفعول له
بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي
لا مجازي لا يقال ان ما ذكرته يقتضي ان لا يوجد نسبة الفعل
المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان لا يتعين
لنيابته مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه
ونأمرهما ان نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب قيامها
مقام الفاعل حضور الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلاً قوله لو لا كان فيه
فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يوجد ما يقوم مقامه محلاً لها ولهذا لا يتعين
الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل اذ لا فائدة للمفعول عليهما فيعلم بهذا
وجوب تقييد قوله فالجميع سواء بما يستفاد قوله شبيهة بالمفاعيل بلا واسطة
واما تقييدها بذلك لان الظرف وان كان معه في تقدير في عند المصنف فلا يظهر
ما الفوائد بالشبه قال وان لم يكن فالجميع جعله جملة لو قال والبواقي سواء
لكان احصر والاظهر ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
وامتناع وقوعها موقعه وجه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود
المفعول به واما المجهور انها على تقدير عدمه فالتوضيح حالها على تقدير وجوده
[illegible] ان اراد التصريح به فوجه ان البواقي على تقدير عدمه ليست
سواء كما اراد التصريح به فوجه ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل
لم يتعين [illegible] اذا وجد جميع قوله اي الجميع ما سوى المفعول به وهو الزمان
المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت

ينبغي

ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعيناً لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول في
المعنى صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعه ان يقع
في درجته بلا واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل ه
ولا يخفى ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد
الاستواء في اصل الجواز ووقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون
ترتيب الجواز على قوله وان لم يكن ما يعني قوله لانه في معنى الفاعلية
لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علمت [illegible]
لا زوال كان مفعولاً للاعلام فاعل العلم قوله واما نحو [illegible]
ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه قلنا فوقها
الالتباس باق لان [illegible] خبر والاول [illegible] على انه مفعول ثان لكن [illegible] كان
مع ذلك صالحاً لان يكون مفعولاً اولاً [illegible] ولا وهو اولى بان يقوم
مقام الفاعل اذ لو [illegible] ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيراً ما يحترز عنه في
العلم قال وخبر المبتدأ عطف على قوله ثمة الفاعل قوله او نحو ذلك
اي من قوله [illegible] كما مر المعنى لا الى [illegible] التبعيض ويحتمل ان يراد التبعيض
بتقدير المضاف اي من جملة افراده قوله على ما هو الاصل فيهما اي
في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسنداً اليه ومن ما اذا
كان مسنداً فانه مبتدأ يصح اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في اقائم
ابوه زيد مبتدأ لانه لا يجوز ضرب الزيد [illegible] لهذا القسم من المبتدأ
خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا يحتاج الى تقدير خبره
مسند اليه كما تكلف كثير من النحاة قوله وانما اشار الى انه في العامل المعنوي
وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد [illegible] ه

اولهما انه راجع اليه قال هو جمل انه يصح الفصل اليه على الحكم بها لانه
محمد بن السابق من ان الحكم مستفاد من مقام التوبيخ للزوم اطراد الحكم وانعكاسه
اما لانه الحكم في بعض محمد وهو بدلالة فحواه التعريض على فحواه الا كثيرا ولا
اراد التصريح بالحكم ليتبين رده على من زعم ان الاسم بعض مبتدا وفيه نظر لان
صيغة الفصل تفيد حصر المبتدا لا حصر المسند اليه ولو سلم فذلك حين يجمعه كذا لهم
لان المسند اليه اذا عرف باللام يفيد حصره على المسند ولو سلم انه انما
لا حصر الحكم فمتعقد ان اسم الفعل مبتدا عند الحكم فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم
الا انه يقال اراد حصر المبتدا الذي اتفقوا عليه من الواجب الحمل عليه
ليصح التعريف ولا يخفى ان الحكم بالنسبة الى الجزء الاسم بل رجح بالاسم قال
يقال الصفة كما يقتضيه مقابلة للصفة لما انه خرج بهذا القسم من المبتدا
صفة مثل ضارب في زيد ضارب خبرا على زيد قوله او بعده جرا او ناو بيا
وذلك فيما يصح اسم لو قلنو قوله نحو وان تصفوا اخير وسواء عليهم
اذ ليس تلهم انذرتهم قال الحد قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضي
سبقا وجوده لان احتمال الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود
كقولك ضيق فم البير قال اللفظية او شبه الحرفي الى الكل قوله
ان الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت
ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام
للجنس يعني الحقيقة فحاصله نفيا او باعتبار ان سلب العموم في
... ان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هنا بقرينة المقام
واما القول بان العبارة اذ حملت على العهد افادت عموم السلب
فغير ظاهر واما ما ذكره الشيخ بقوله اصلا رد على من زعم ان المراد
بالعوامل

بالعوامل اللفظية نحو اسم المبتدا والخبر ... اخواته لئلا
ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد ونحوه لكن ان الذي لا يستقل
من العوامل اللفظية الا خصوص النواسخ قوله وكانه اراد بالعوامل
اللفظية ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا
مؤثر معنى وذلك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان
التجريد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان حمل ينبغي ان لا يجوز
العطف على محل الاسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء فلعل
جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدا ولا يجاب بان
ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة في فائدة التوكيد
اما اولا فلا ... الاسم في حد المبتدا واما ثانيا فلانه غير حاسم
لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها
مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف انما هو على محل اسم لا
بل على المجموع المركب منه لان ... اللفظية سالبة لا معدولة
قوله فانه قسيم المبتدا وقد اشار به الى ان المبتدا مشترك معنوي لا انه
لفظ المبتدا مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال
اللفظ المشترك في معنييه قال او الصفة لفظا او للانفصال
الحقيقي ومن قال انه لمنع الخلو ومن الجمع لم يات بشيء لان استحالة
اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان ...
الا ... اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم ابوه
زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدا كما ذكره ...
بتقييد الصفة ايضا بغير ما لم يكن صالحا لكونه مبتدا ...

الا التوضيح لا يدل على ذلك قوله او جارية مجراها كقولك فانه في قوة
منسوب الى قرشية قال الواقعة بعد حرف النفي او الفاظ الاستفهام الا و قوله
الحرف والالفاظ اخص واشمل فيدخل ما وغيره و هل و غيرها من
كلمات الاستفهام قوله ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى انه يشمل نحو اه
الاعتبار لا يناسب التوضيح قوله كما ان ها و ايان ومتى وكيف وكم و ايان
التمثيل بهل و ما ظاهر و اما التمثيل بمن فلا يصح بان يقال من قائم ابوه
لان قائم صفة صالحة لان يكون خبر المبتدأ و ما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح
ان يكون مبتدأ ولعله تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول الفاعل
وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف فاو في ذلك مجاز
ولكن ان يريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز قوله لم يكن تشتمل على
النحو [illegible] قوله لان الصفة مبتدأ قبل لم يجيئوا عن الناس [illegible]
المبتدأ ما يكون فاعلا في مثل اقائم زيد و اجتنبوا عن التباس الفاعل بالمبتدأ
في زيد قائم فلم يجوزوا تأخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين [illegible]
الا فيما كان كل من الوجهين [illegible] الفاعل للاصل [illegible] في جعل زيد
في اقائم زيد فاعلا فلا حاجة للاصل وهو جعل المبتدأ [illegible] في جعله مبتدأ
فلا حاجة للاصل اخر وهو تغيير النظم الطبيعي والالتباس [illegible] رتبة الا
فيما كان احد الوجهين موافقا للاصل فيتبع الذهن الا ما هو الاصل
بغير معارض فيدرك التوضيح والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد و لك
ان تقول اي هو مرفوع المجرد لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يعترض
التوضيح على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور
وبهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة
خرج به

[illegible] ای الاسناد [illegible]
[illegible]
[illegible] متعلق بالمسند ای بالمفعول لان مفعول الاسناد [illegible] مفعول الضرب

خرج به عنه لفظ الاضافة وهو ما اذا كان مركبا او لفظيا يراد به نفسه [illegible]
و ضرب و من و ان كان الاسم حقيقة او حكما و دخل فيه المثال المذكور ونحوه
والجملة الجامع انه مخرج بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن
ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربط الفاعل
ربط يضرب الى زيد بسببه بمعنى ابو هو و ربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد
بمعنى هو نعم يصح الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظا بعد واحد
و يصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد و كذا [illegible]
على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد فاسند به الا ان الاسناد
متعلقة بالابقاء معناه لا بالاسناد لانه يغني متعلقه بالمسند فلا حاجة
الى التباس قوله وذلك انه لعوامل المراد به المسند اي الى المبتدأ بقرينة انهما
ركنان متلازمان فان كلا اسند اليه بذكر هما معا في العنوان قوله او نحو
الا ان معنى لا قال قدس سره في الحاشية و كان النكتة في تغيير العبارة فانه
لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ [illegible] مفعول به جائزة
[illegible] الى [illegible] عدم الاضافة قوله و على تقدير [illegible]
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ اي يخرج به يضرب في يضرب زيد [illegible]
في زيد ضارب [illegible] زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى
المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل و فاعله
لا اسم الفاعل وحده [illegible] المجموع [illegible] للاعراب اجري الاعراب
على جزء الفاعل لا اعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ [illegible]
يجوز الاسناد الى المبتدأ [illegible] في زيد جسم [illegible] والى خبره [illegible] متعلقه
وفيه نظر لانه صار باطلا يسند الى الشيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة

قوله فوائز افراد الى ... اخبر بهما ان يكون الابتداء عاملا في الخبر والخبر عاملا في المبتدا
والثاني انه يؤدي في كل من المبتدا والخبر عاملا فيكون فيهما عاملان على حدة بهذا الاعتبار احد

ونسبة ضارب الى فاعله ثابتة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه
ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع اختلاف الاعتبار
قوله ان الخبر بيان الاسم الى حين التجريد عدم ... فلا يؤثر فالاولى ان يعتبر المبتدا
يجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده الى شيء
مثل الواجب في كلام الوجه سلامة لتأثير المتكلم للاعتبارات والعدم [illegible]
يجوز ان يكون ... ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون موثرا
قوله معنى الابتداء ... في المبتدا والخبر ... للعامل المعنوي قوله [illegible]
بهذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وسائل قولا ان ... [illegible]
بهما قوله لان المبتدا ... والخبر ... فلا ... [illegible]
المنطلق زيد ان قيل بهذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم
اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية ... لكون عاملا في المحكوم عليه [illegible]
العامل ... والمعنوي وانما اعتبر الاول اللفظي دون الامر المعنوي
لان الامر اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون ... [illegible]
... الاسم والاسم ... جار او في الجملة [illegible]
... قال ... اشارة بطريق الاستعارة في الحكم
السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء ... بالمكان قال جاز في داره
العالم ... داره ... [illegible]
تأخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان
ما اضيف اليه المبتدا ... التقديم وجوزه الاخفش لان [illegible]
... الاتصال بالمبتدا ... حكم المبتدا [illegible]
قال وقد يمنع المبتدا نكرة العالم يتقدم عليه ... لزوم تقديم المبتدا

على الخبر ولكنه مع ان المناسب ... الذي ... [illegible]
... الاصلية ... المبتدا واقراد الخبر [illegible]
... قوله ... المبتدا نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة
ولئلا يلزم تقديم ما ... استنادا على المبني عليه كما يظهر عند التفصيل
قوله ... الحكم على الطبيعة ... [illegible]
... الحكم عليها ... [illegible]
قال ... لفظا جاز ... لما كان التخصيص [illegible]
... المذكورة كان ... يقول ... [illegible]
... عدم الاكتفاء قوله ... [illegible]
... قوله ... بالصفة التخصيص [illegible]
بالصفة ... واما التخصيص ... [illegible]
... لانه لو كان ... الابتداء ... [illegible]
... حيوان ناطق ... [illegible]
... التخصيص ... [illegible]
... التخصيص بالصفة ... [illegible]
التخصيص بالعموم ... الحكم ... العموم [illegible]
... [illegible]
... لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم ... [illegible]
... الحكم ... [illegible]
... [illegible]
... كل ... [illegible]

بعض أفراد العموم لما جاء من قبل الصفة كانت الصفة بحقها ومثبتا للمصحح الذي هو العموم ولا يكون الصفة المصحح
فإنه إذا كان التقليل في الأشخاص أكثر الحاصل من الصفة مصححا كان الصفة أيضا تخصيص

الصفة لأن النكرة الموصوفة تعم فلما الصفة جاءت بتخصيص المصحح لا المصحح
قوله فإن المتكلم بهذا العلم فيه أن هذا التخصيص عند المتكلم لأنه يعلم أن
أحد الجائي إلى الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب
أيضا أن هذا التخصيص مستفاد من رجل في الدار فينبغي أن يمتنع الابتداء
به مع أنه صحيح قوله فتعينت وتخصصت يعني أن المراد بالتخصيص هنا التمييز
بقطع الاحتمالات أو تقليلها فلا يرد ما قيل من أنه لا تخصيص هنا لأن التخصيص
إلا يجعل لبعض من الجملة منشأ ليس لسائر أمثاله قوله فإنه لا تعدد في جميع الأفراد
بملاحظة هذا الوجه جار فيها إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة فإنه لا تعدد
فيها بل هي أمر واحد قوله كتمرة خير من جرادة فإن فيه معنى العموم لأن الطبيعة
التمرية يقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد فرد وإن
فرد ما من جنس إذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية على أن التفضيل
بينهما باعتبار الأفراد أجاح حصة فيعم الكل أولا لأن العبارة ما لم تترك على خصوصه
فرد كان المناسب إيراد الجميع حذرا من الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام
الاستغراق في مقام الخطابي قوله لتخصيصه بما قصد به تخصيص العام لا يخفى ما فيه
من التكلف لأن جعل بمنزلة ما فيه تخصيص خفاء قوله إذ لا يستعمل في موضع ما لمعرفة
ذا ناب لا شر يعني أن الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في ما
عرفت قوله وما يخصصه العامل بتقديم قيل معنى تخصيصه العامل بتقديم
الحكم أن العامل يصير في حكم الموصوف وحالها يعني أن السامع كما لا ينتظر
عن اقتضاء الكلام لو كان المحكوم معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام
لذلك لا ينتظر عن الاقتضاء لو كان الحكم مقدما فلا يجعل النكرة بالإ...
قوله قد يجوز خبر الإبانة لا الطلب إما بالنسبة إليه ... قوله حقيقة و...

يجوز ... إذ يجوز أن يكون من باب التخصيص بالصفة ولك أن تقول إن التنوين فيه
للتعظيم فلا حاجة إلى التقدير قوله علم جنسها كجلال ما أفاد قيل فأي ...
كان حاجة تحمل أن يجوز مبتداء ولذلك خص بالظرف وفيه بحث لأن قائم
لا يحتمل أن يجوز ... من قبيل المبتدأ ولك أن تقول التخصيص بالظرف السابقة
قوله تخصيصه لنسبته إلى المتكلم فيه أن هذا الإجراء في كل مرتبة إذ ليس معنى
ويل لك بليك لأن الويل الهلاك ... بل يعود الفائدة بل معناه
الهلاك لك والتعرا بأن المراد بالويل ههنا أثر الهلاك لا اسم جنس
على النسب فيجوز التقدير هنا أي الشر لك بعيد حالا ... أن الجار للتنكير سلام
لرعاية الأصل حينئذ كان المقصد ... منصوبا وأنما آخر الجار والمجرور والتقديم
لا أهم واعتبار ... إلى المراد ... لو قدم الخبر لرجاء ذهب لو هم إلا التعيين
قوله أصله سلمت سلاما قيل فيه أنه لا يجوز أن يجوز بمعنى مصدر سلمت
لأن سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله بمعنى سبحت
قلت سلام عليك بمعنى مصدره قولي سلام عليك فإن يجوز فيه سلاما
عليك قولي سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله أي جعلك سالما
فالأصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب إلا أن يحمل
... على اعتباره لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله فلا بد من
التقدير يجب الأصل سلمك الله ... عليك فلما حذف الفعل
مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك ... إذ لا بد
بطلان قولي سلام عليك عليك لأن قولي مبتداء وسلام عليك خبر
أو بدل أو مفعول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم إلا أنه فيه ...
الخطاب فلم الخطاب ... لتغيير المخاطب بالإرادة في الألفاظ ...

لان الخبر لا بد له من خارج فلا بد ان يحتمل ان يقول انه لا يصح الخبر ولكن
بكلام انشائي لا يحتمل الصدق والكذب وهو لزوم احد المعتبرين في المفهوم قيد
وهو في المفهوم محتاج الى التعبير مرة اخرى وهكذا فيتسلسل والجواب
بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو سبب لتحقق المفهوم ولم يحتج الى التعبير
لانه موقوف وبان سلمت معناه قلت سلمنا له اي جعل الله سالما وكذا
ان نقول ايضا ان السلام انما يحصل في المفهوم بقصد سلمك الله كما ان سبحان
الله انما هو في تعبير سبحت بمعنى قلت سبحان الله بقصد سبح بمعنى نزه الله
قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث
الحدوث قوله اي السلام قد يجيء في النصب بالفعل قوله مدار صحة الاخبار
عن النكرة على الفائدة الضابطة في تجويز الاخبار عن المبتدا والفاعل
سواء كانا معرفتين او نكرتين حصول الفائدة للمخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها
فالصحيح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها امتنع الاخبار
وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهوره
وجهه وورود الاعتراض عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
من غير قرينة وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها
الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان الخبر الموصوف مما يتعلق
تحقيقا بالمتكلم وقد عرفت ان الخبر الموصوف يجوز ان يكون مطابق الخبر
كما هو الظاهر من قوله والخبر قد يجيء جملة للاشارة الى التقسيم ولو افرده
اصلا قال والخبر قد يجيء جملة لم يقيد بكونها جملة خبرية فكانه تبع جمهور
النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان تقع خبر المبتدا
ومنهم من منعوا متمسكين بالاحتمال كما وقد تبع السيد الشريف التفتازاني هو

متمسكا بان الخبر يجب ان يحتمل الصدق والكذب والانشائية لا
من احواله الا بتاويل مثل اقول في زيد اضربه فطلب الضرب متعلقة
قائمة بالمتكلم نسبة من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا بالطلب او
او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرف
ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو
المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو بالاخرة قوله والجملة مستقلة
لاشتمالها على الفائدة وتحملها فاذا لم يكن خبرها رابط لم تكن الجملة متعلقة
بالمبتدا اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان خبرها رابطة فانه
وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابط
فان الشيء كما يتصف بصفة نفسه يتصف بصفة ما يتصل به عدما
وفقا وغير ذلك قوله فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا
كان مشتقا او جامدا مؤولا بالمشتق كذا هذا الفاعل في
كلمة الفاعل المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل ومعنى هذا
المكان المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا
عايد والتقدير الا جاء على انه في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان
زيدا اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدا وخبر كان
واجيب بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ولا
ضمير على المعنى فثبتت الدلالة على معنى مختص من كان فيها معنى الفعل فلم يكن
بد من الضمير قال من غاية خبر لا وليس متعلق باسم لا والا لنصب الاسم لشبهه
بالمضاف قوله كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع
المضمر ان كان في موضع التفخيم جاز والاخفش وسيبويه يجيزه في الشعر

بشرط ان يجوز بسقط الاداة وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان
الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي
لا نضيع اجرهم قوله ولو الخبر نفس المبتدا حتى لا حاجة الى العائد
لو كان الخبر عين المبتدا كما في المثال المذكور وقولك مقولي زيد قائم
قوله اذا كان جملة او ذلك الخبر فاحتياجه اذا كان المجرور اليه في جملة الخبرية
يجوز حذفه اي حذف الجزء من المبتدا الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف في
الجار والمجرور تخفيفا وهو صفة اي كان المبتدا الثاني نكرة كما في السمن
منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين درهما
لان التقدير بعضه وكما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وما ينبغي ان
يقدر منه فيحذف اي ما يجيء الى القول يجوز تقديم الخبر على العامل
المعنوي اذا كان ظرفا وسيأتي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير
المنصوب والمجرور ولا في الضمير المرفوع قال قد ذكر في الكافية
ستة وارد به انتهى الكل اثني عشر وستة والوسط ستون
مما مر والصالح اربعة ابتداء وامثلة المتن قال وما وقع ظرفا او
جارا ومجرورا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعله
بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز
ان يريد بهذا الاطلاق كما هو ظاهر الشارح انتهى قوله اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان ... فانهم قالوا ان ظرف
الزمان لا يقع خبرا عن اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة
ايضا قيل لان العين لا تتعلق بها الزمان وفيه ان الظرف مطلقا
متعلق

متعلق بالحصول والاستقرار عنده وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم
بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدث فالوجه ان يقال
لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان
الازمنة الجزئية ظروف للمخلوقات الكائنة فيها كلها فلا فائدة في تخصيص
بعضها بالجثث الا مكنة فانها ليست ظروفا الا لبعضها وفيه ان كون
الازمنة ظروفا للمخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون
السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان في الخريف سامعا
لم يعرف كونه في الخريف وتأنيثها قال الشيخ الرضي وهو ان ظرف
الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه كان المستوعب ذلك
المعنى لجميع الازمنة او اكثرها وكان اسم الزمان نكرة ترفع غالبا
نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع
تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فانه
في عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول
وان لم يستغرق فالاغلب نصبه وجره بالاتفاق واما قولهم الحج
اشهر معلومات فعلى تقدير الحج ... الى الاستغراق لو حتى
كان افعال الحج مستغرقة بجميع الاشهر وما كثرها فالحال وهو ان ظرف
المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام
في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت
مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني جهة مكان
قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح والجار حال له وهو ان كلا
من ظرف الزمان والمكان يجب نصبه اذا كان متصرفا موقتا انتهى

محدود وآوا ضربت به عن اسم بعيد لا رأوا تقدير المسافة القريبة والبعيدة
نحو داري منك فرسخ و شيء ذلك منه ليلة على حذف مضاف اي ذات
مسافة فرسخ و ذو ميسرة ليلة و منه متعلق بمدلول الخبر
اي بعيدة او بعيد هذا القدر وأما النصب نحو داري خلفك اي مكان
خلفك فرسخ و ميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة
اي بعدت فرسخا فالفرسخ حينئذ ان لا يكون الا من اسماء المقادير
على الحالية ويجوز انتصابه بحجج الاول عائدا كاليحث وفيه انتصابه على المصدر اي بعد فرسخا
فالاكثر العاد تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز فاء وذلك نحو موصولة
او موصوفة على انه اي كانتون وانقول عليه فقدان حاتم ان
جملة بعد التقدير بمعنى الثابت ولا يصح الكلام اذ لو لم يعتبر حاجز ظاهره
لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وفي ذكر الثابت في الجملة تنبيه في توجيه ان
الثابت ايده و حذف على التمييز نحو زيد طيب ابا اي ابا و المعنى ان الظرف
مقدر من حيث انه لم جملة او من حيث انه جملة اي مفروضا انه جملة
نسبة عن الجملة او ان الثابت لا لعامل والمعنى ان الظرف مقدر و هو
منتصب بجملة و يجوز ان يبين التقدير بمعنى الاحاطة بما قدرت هنا
بدالك الى الحقيقة منه و المعنى ان الظرف ملتحق بالجملة الحاق الجزئي
بالكلي و احسن التوجيهات ما في الشرح بتقدير الفعل و هو من الافعال
العامة الشاملة للافعال غالبا كحصل و استقر لدلالة الظرف عليه
و قد يقدر من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام
ولا يجوز اظهار العام تحقيقا لنيابة القرينة على تعيينه و سد الظرف
مسده واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا
غير

غير مخل لا بد له من متعلق اتفقت النحاة على ذلك وفيه بحث
لان نحو في مثل زيد في الدار الظرفية وهي نسبة لا تقتضي الا طرفا وظرفه كا
اما الطرف فهو حصول واما الظرف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار
امر آخر ان قيل هذا انما يصح لو كان الحكم هو وقوع الظرفية لا بل هو
هو والحكم ليس الا بهو هو وعلى هذا لا نم ان الحكم ليس الا بهو هو لا بد لذلك
من دليل فمن ادعى تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل والاصح
في الفعل هو الفعل والقبائح على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان
قيل بتقدير الجملة في امثاله للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا الاتباع
الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض
المواضع ثبت في الكل والاصح في الخبر الافراد ليوافق اخواته
ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتحول لتقدير الافراد وجاز
تأخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو شرب ولا بد ان كان لغير … وتسع
اللغات لكنه قد يجب للاحكام الحقيقة كما تجوز في الشرع … نحو
وغيره مشتملا اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالة بنفسه
او بما يجاوره جزءا منه متقدم عليه نحو ازيد قائم او ما فيه منه نحو
غلام من جاءك على معنى انه وجب له صدر الكلام اي صدر الخبر او غيره
نفسه مسامحة كالاستفهام وغيره من القسم والترجي والتمني وضمير
الشأن ولام الابتداء والشرط ونحو ينوع نحو مثل الذي يأتيني
فله درهم وما يجاوره ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر والنما قيضي
النصب لان السامع يبني الكلام الذي لم يتصدر بالمغير على اصله فلو
جوز ان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير انه

أي هو راجع الى ما قبله بالتغيير او بغيره لما يجيء بعده من الكلام فيتشوق لذلك
ذهنه   وهذا مذهب سيبويه لا يستثنى الا به الجملة الخبرية لم يكن في المضمر الذي هو قبل
تتفق عليه نحو ضاك   ومذهب بعض النحاة انه غير سيبويه قبل
من زيد معناه أجاء رام الخياط مثلا والموصفات متعاينة للتجربة والمعرفة الأولى
ممنوعة لصحة الاخبار بالكنية في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عنه
الخياط بزيد   لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقلا عن ابن
الحاجب في شرحه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام خالد
وتطرق الابهام في هذه المسئلة على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى
ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت
النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة
لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه   او كانا معرفتين الخياط
في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا انت جاز لك ان السامع يطلب
العلم بكونه وصفا للاخر فتجعله خبرا   ولا قرينة فلو وجدت قرينة
للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه
بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه   او متساويين
قيل المراد به التساوي في التوسعة والتخصيص كان غنيا عن قوله او كانا
معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف
وفيه انه مثل هذا الوهم غير وارد وبعيد عنه لشبهه في التساوي في التخصيص
فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل   او كان الخبر فعلا له
فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة وحق في ان المراد
فعل صورة كما جعل المبتدأ في المثال زيد مفردا باعتبار الصورة ثم

قال

ايه يرام زيد

ثم قال فلا يرد نحو ما قام الا هو لان الخبر جملة صورية وفيه انه لا حاجة حينئذ
لفظه له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز به عنه في شرحه
فالاولى ان يقال اسم الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم من جزئيه الاعظم
ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد
الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ قلنا فيه المبتدأ يشتمل على ما له صدر
الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرار
العلم بحاله بعد الا او معناها   او يا لمبتدأ ان لم يقل بوجوب التقديم
في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالمبتدأ او الفاعل بناء
على ان السامع لا يحمله على الاستتار لعدم الضمير قبل ذكر مرجعه او خلافه
الاصل   واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه او لو تضمن متعلقه لانه
لا يجب لا تقديم متعلقه نحو غلام من انت راكب تفسيرا في العبارة وفيه
ما تضمن ولم يقل اشتمل   ما له الاستفهام قيل الموجب لتقديم الخبر متضمن في
الاستفهام   لتصدره في الجملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه
ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة
ولا ما هو من تمامها من الكلام المغيرة لمعانيها كان وسائر ما يحدثه
معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال انه من تصديره وما جاز
في ذلك الذي انت تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى لا
ينبغي تتبع فيها لتقديم انما الحكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء
على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه
لزم ذلك المحذور   في المبتدأ نفسه اي افرادا كان في صفته خلاف الخبر
نحو على التمرة مثلها زبدا لجواز تأخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته

بجواز الفصل بين الصفة والموصوف حتى تخلو الجزء بالكلام الاجنبي الخبر
الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم طرده في مثل غلام
رجل منه الا اعجلت منه ابتداء او خبرا عن ان بشرط ان لا يجوز
ان يتقدم الخبر الا ان يكون خارجا فلا اصدقه فانه لا يجب تقديم الخبر لعدم
الالتباس لان الجملة الثانية لا تقع بعدها وفاتها اي في تاخيره حذف
لبسه ولا تقديمه فانه متعين لان لا يجوز خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها
وخبرها قولا يجوز ان يجوز مما في خبر ان المكسورة معنى تحصيل زيدا ولا كما
في خبر ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في خبر الموصول
عليه فتعين ان يجوز خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها ولان المكسورة
معها والثاني باطل لانها جملة تامة غير مؤولة بمفرد فتعين الاول
بالمكسورة لجواز ان يجوز المذكور بعدها خبرا اخر او ظرفا لخبرها
لا ما ان الذي هو ان المفتوحة وتجواز الحمل على كلا سمح لسان لان صدر
الكلام موقع ان المكسورة قوله واما في الكتابة لم يعهد في باب الكتابة
بالتقديم نعم عهد بالزيادة نحو عمرو قال وقد يتعدد لفظه قد يتقبل او
او للتخفيف قوله وقد يتعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وقد التعدد
اما غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك هذا عالم وجاهل
وهي تجب العطف وتوجيه ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة
التفصيل اعتمادا على فهم السامع ويتحقق المعطوف ضمير المبتدا لان
المبتدا منحل لتقدير ان في المذكور احدهما
عالم والاخر جاهل ولهذا اجاز ان لا يجعله مما نحن فيه لان الخبر عنه متعدد
حقيقة فعلى هذا جاز ان يجوز قوله قد يتعدد من غير تعدد المخبر عنه

احتراز

احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين كما في نحو
ما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين
الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين
اعتبر مادة في جميع الاجزاء فالحكم احدهما بالاخر في هذا المثال كما في
من الحلو والحامض ضمير المبتدا على ما قلناه يجوز في المجموع ضمير المبتدا ويقع
في شيء من الجزئين ضمير ان فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء
من الجزئين عند تثنية المبتدا وجمعه وتانيثه قطعا اجراء لهما على الاصول
على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على
المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه
فقس عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال
اجزائه المستقلة جاز ان يجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك
هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا حلو حامض
وجاز ان يجعل كل منهما خبرا مستقلا باعتبار وصف الجزء على الكل
فيجوز في كل من الجزئين ضمير المبتدا وعلى هذا الوجه يتعين بسبب هذه
مطابقتهما للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما
يجوز ان يجوز كالمطابقة في المذكور اتفاقا ولان الضمير يجوز ان يجوز
راجعا الى الابعاض المستفادة من الكلام الا انه ضعيف
هذا عالم وجاهل ويرجع الى الاخير بانه لو كان كذلك لما لزم ان يجوز مطابقة
المبتدا تثنية الضمير وجمعه يجب بعدد الابعاض اي من قال
قد يكون في الحاشية الطعم الجامع بين الحلاوة والحموضة وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى ان ثبت لان هذه الصورة مثل

من ان لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا حامض حلو ثم قال انه من باب
التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر وجوز العطف باعتبار تقدم
على ما حققناه ولا يبعد ان يدعى ههنا ان امتناع تعدد الفاعل
معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية وهو سببية الاول للثاني
قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول
كما في جميع الشروط والجزاء فلا يرد كذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكن
الشارح قد اشار الى دفعه بما يوافق كلام المحشي في بحث كلم المجازاة
او للتكلم به فان الجملة الخبرية كثيرا ما تورد ولا يراد مضمونها بل الاخبار
فلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود انه ليس النعمة

نحو قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون

متسببة بل هي سبب لكونها من الله وذلك ظاهر قيل بل الامر بالعكس
لان كونها من الله علة لكونها متسببة بهم قلنا فيه بحث لان المعلوم
المتبادر التحويل الى ايجاد الله تعالى واعطائه انما المتسبب الى كونه حاصلا
فيه وهو لانه غير معلوم فيتضمن ابتداء الشرط لما كان المبتدأ [illegible]
في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كونه
الصلة او الصفة ماضية اريد بها المضي لكنه قليل وفي جواز كون الظرف
صلة او صفة له وذلك الاسم الموصول قيل التوجيه الجزئي يقتضي
الحصر يعني حصر المبتدأ في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل
عليه الفاء ليس منحصرا بكون الشرط كما مر في هذا الباب ولا هذا ما ثبت
فيه بان التعريف بلام الجنس يقتضي الحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم
انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر
مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الخ

ان التوقيف

٦٦

ان التوقيف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب
الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط انه لا يثبت ذلك التضمن له
بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء حكمها او ان قوله ذلك اشارة
الى المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء
ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة في ذلك تأمل يظهر لك بعقل
او جار في قوته كاسم الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصول
قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ
واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه او النكرة الموصوفة
بهما ينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه ونحو ذلك
الذي يأتي ان الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء
الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر او في الدار كسبت الاسم
او بفتح [illegible] بل التخيير بين العبارتين فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت
تفرون منه ملاقيكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت
بالقتل قال المراد الجنس وصحة الدخول ههنا مبنية على التعميم او انه يصير
مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فتجيء الفاء زائدة او يجوز
الموصول خبرا اجماعا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في
اسماء الشرط كما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ
بكلمات الشرط ومقتضاها التسبب ومقتضاها امتناع دخول النواسخ
مطلقا عليه انما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط

والجزاء من قبيل الاخبار بهذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء
ظاهره فما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء لانه لا تخرج الكلام عن الخبرية
لابد وان يؤول الا انه بها فانه اخر قيل يفهم من الكشف انه بما هو
سيبويه نقل عن بعضهم انه قال في الايضاح فتح سيبويه جزء من هذا الكتاب في
حين ان يعيد من جهة النقل واللغة اما النقل فقد استشهد سيبويه في
كتابه بعد قول الذين ينقلون اقوالهم بقوله تعالى ان الموت واما العقل
فيبعد منه وقوعه في حق لغة الواضحات قوله ما كان فيكم قائلا
لكم القلاء بالمد والفتح دشمني ودشمن واشتن لقيام قرينة
اللام للوقت لا للاجل لانه يصح لا مقتضيه في ذلك ابعد الدوائي هذا كوره
في علم البلاغة وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ذكر
اصل في الكلام وكذا الحمد له انه الحمد محمود على حذف الخبر اي انه الحمد بعوده
والتقدير ان الحذف هو بالمدح او الذم حتى حال لا يعقد به ليعلم من حال
الكلام انه صفة لما جرى في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه على خلاف اعراب
ما قبله لانه في الافتنان وتغيير المالوف زيادة تنبيه والحافظة
للسامع للاصغاء اليه وذلك المدح لتنبيه الاهتمام به وشدة
الاهتمام بمدح او ذم او ترحم يقتضي به زيادة الاعتناء فكان ارادة
انه امتياز من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر
لم يسبق في صورة الصفة بل يتبين انه في الاصل صفة ثم غير
في مقول المستشهد المسبع في قبيل الاشتمال فانه لو ... وبانه
... واستقيم قوله الا اماه ... ويعده ...
قوله لانه فقط المستشهد بتعيينه شيء ... الاشارة ...

قوله وليلة نبوءهم بنصب الهلال برائيت او رايت وذلك لان الاصل في
المفردات الوقف خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على
اي خرجت ففاجأت كذا فجواب الشرط ولعلها ادخلها لزوم ما بعدها لما
قبلها اي مفاجأة السبع لازمة لخروجي وقيل زائدة وقيل انه لا يجوز
حذفها على المذهب الصحيح اما اذا ذلك لان فيه خلافا قيل انه اذا
ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يرتبط معنى مثل فاذا السبع بالباب
بدلا ... وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اي فاذا وقت
خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة
وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي ففاجأت وقت
وجود السبع وفيه انه يلزم اخراجها عن الظرفية لانه مفعول به لفاجأت
اللهم الا ان يقال ان فاجأت نزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف
الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل فاجأت لم يلزم اخراجها عن
الظرفية لجواز ان يقال اعناه ففاجأت وجود السبع ... قوله
الزم ... الرفع الشيء ... قوله الا ان في تركيب الا ظهر به
بحسب اللفظ ان يقال ان في خبر ولا يلزم خلو الجملة عن العائد بحسب اللفظ لان
الضمير في موضعه ... راجع الى الخبر واما ... بحسب اللفظ لا انها
يساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيستغني عنها الضمير قوله وذلك
في اكثر ابواب لا يقال انها ... ثم اخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا كما كزيد في الدار
فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الحقيقة ليس
الا الظرف والتقدير ليس الا رعاية امر لفظي فليس هو من باب حذف
الخبر والتزام بغيره مسده قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه

ولو دل عليه بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب **قوله** ولولا الشروح
الالزاد حوار حيدى لمودون هذا على مذهب البصريين فان لولا
عندهم كلمة بسيطة من كلمتين كما ترى والية ذهب الكسائي لان
لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل
الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسر كما هو شأن الافعال الواقعة بعد ادوات
الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء
وجواب القسم الا مكررا في الاغلب وقال الفاضل الهندي لان اداة
لاختصاصها بالاسماء كسائر النواصب ولا يخفى قصوره **قوله** مسوقا [illegible]
ثم قال الشيخ الرضي بدا فسرنا بجعلنا الى الفاعل او مفعولا او الفاعل ونحوها
لكن تقاربا **قوله** وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية
والاسمية يجب معها الواو على الاصح **قوله** والتزم في السويق ملتوتا
السويق بسبب حال [illegible] وفي الحاشية [illegible] السويق [illegible]
قوله واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب اكوان الامير قائما لا ان اخطب
اوقات كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع المصدر [illegible]
كما قالوا ان هذا الحين اي حين ان يجئ مصدرا او عبارة عنه [illegible]
فالمجاز على الحقيقة جاز هذا التقدير ايضا كما ذهب اليه الشيخ الرضي حيث
قال يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى المصدرية
الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا
قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز
يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما [illegible] تقدير الزمان
معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم وليله

اخطب

اخطب ما يخطب الامير يوم الجمعة **قوله** فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي
زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيد
لا يجوز الا عند حصول الظرف الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير
حاصل من غير تقدير كان لان قائما يجيء حالا عن معمول المصدر فان كان
عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين وقد مر بطلانه وان كان عامله
حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها ويلزم فوات شرط
الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضمير
الراجع الى زيد ومن تمة الخبر [illegible] لزوم الاتحاد فتثبت على هذا
وجواز **قوله** ثم حذف اذا مع شرطه [illegible] بالشرط وان كانت
اذا ظرفية لراجحة معنى الشرط واذا اسند للاستمرار كما في قوله تعالى واذا
قيل لهم لا تفسدوا **قوله** وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية
وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
وهو البعد وامر ظاهر [illegible] كان الناقصة لا معنى التامة لان معنى قولنا
حاصل اذا كان قائما ظاهر معنى الناقصة ومن ثم قال العلامة التفتازاني
انتهى الحاصل لو اعتبر لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة
ولو كان خبرا لسمع تعريفه مرة ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة
موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبر العامل لم يلزم الواو ولان دخول
الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال فذلك
لا يقتضي اللزوم **قوله** وتقييد المبتدأ المقصور عموم الحالات وذلك
لان اسم الجنس المعرف اذا لم يقم قرينة كخصوصية بعض ما يقع عليه
فهو لطلق الاستغراق وما التزم [illegible] بلا مرجح **قوله** وذهب الاخفش الى

عليه انه يلزم حذف الصفة مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان
الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله ان ضربي
زيدا اخبر به ان ضربي اياه الا انه الاقرب لمعقد قوله الا انه اخبر
لا خبر له كما في القسم الثاني المبتدا قوله لكونه بمعنى الفعل لم يبده واشباعه
تاكيده بكلا واحاله واشباعا لتوصيفه قوله او المضي حال الضرب زيدا
الا قائما لا يخفى ان الاستعارة الحصر على ما المعتقد بغير ظاهره قوله وتمام
كلام المبتدا الخ قال الشيخ الرضي الظاهر حذف الخبر في مثل حال [illegible]
قال ~~[illegible]~~ الكوفيون ان الواو بمعنى مع قائم مقام خبر لانها بمعنى مع ولو
اتى بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا
ولا يجوز ان يجاز اعرابه منقولا عن الواو لانه مع الفا وفي خبر الا انه
الرفع لفظا حتى ينقل ما بعده بل يكون منصوبا   وكل رجل وضيعته
قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار الذي يحصل [illegible]
والنخل والمتاع ونحوها كناية عن مصحوبها اي الضيعة اشتمال الضيعة
كاره ويبته كرون صراح الاحلت لا يجوز رجوع الضمير في ضيعته الى كل
لظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه يبقى فاع المقصود والصحيح فان
المعنى ان كل رجل مع ضيعته وذلك الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون
هو وضيعته على ان يكون الضيعة معطوفة على ضمير الخبر فيجوز نسبه مسد الخبر
وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف التوكيد وجواز الرفع والنصب في ضيعته
كما هو في جئت انا وزيد وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة
لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدا ويمكن ان يجاب عن الاول بان
حذف المؤكد مع المؤكد جائز وعن الثاني فبان المفعول معه لابد له من

فمنها

فمنها غير المسلم عليه بالواو وعن الثالث فبان المراد العطف على
المبتدا نظرا الى المعنى   اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول
زيد قايم وعمرو والعالم يفعل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر
الخبر مثنى محذوف بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر
ولا يجوز ان يجعل الجار المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدا قبيل
لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن
ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز الايقاع وضيعته ساد مسده
ويكفي في النيابة حيثية واحدة قوله ورابعها كل مبتدا بين مقسما
به ومتعينا للقسم فان تعينه له يدل على تعيين الخبر فيجب اضماره لانه لا يطلق
لزالا يجب حذف خبره قوله لعمرك كذا قد يستعمل لعمرك في قسم الشرط الخ
لعمرك افعلن قوله اي ان المرفوع عائد اشارة به لان ان قوله خبر ان واخوانها
مبتدا محذوف الخبر بقرينة سابق فقوله هو عند ابتدا كلام وجعل
الا ان المعد خبرا وقوله هو ضيعة الفصل والعالم بفعل وهو لانه
في الاصل خبر المبتدا فلم يفصل بما هو مشعر بكونه باقيا على حده قوله
اي شبهها بها السبعة الاخوات للاشباه والنظاير لما بينهما من التعارف
والتحاق كما بين الاخوات قوله لا يا لا ابتدا كما ذهب اليه الكوفيون
لضعف تلك العوامل لان تعمل عملين قوله لانها لما شابهت الخ ولانه
اقتضاهما لنجزئيه على السوا كالاولى ان تعمل فيهما قوله بعد حضور
هذه الحروف زاد لفظة احد ليصدق التعريف على غير افراد المعرف
الا فلت المعترف ان ان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفا في عدم
صدقه عليها لانها ليست بعد حضور احدها وان كان كلا من خبر ان

واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد حذف احدها
حكم الحرف حقيقة خبر لهذا الباب وكذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب
ان واخواتها او بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وان لم يجعل
كلامه على توزيع بتغير متعلقات كل واحد واحد لان المقام مقام التوزيع
وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع **قوله** لا يرادان اخر
فيهما لفظا او معنى اما لفظا فبالعطف واما معنى فلا يستحب مغايرتها اي مغايرتهما
فانه ليس الحكم مثلا يستحق الحكم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التوزيع
قوله بعد المقسوم وخبر المبتدا الذي بعد ان المكسورة بها او بعد ان المخففة
المطلقة **قوله** حتى يجوز ان يقال وان يقال زيدا اضربه ولا يجوز ان يقال
ان زيدا اضربه **قوله** ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا لان الاستفهام يأبى
التحقيق الا في تقديم صح العبارة ان يقال الا في التقديم لانه
الاستثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به
والصواب رجوع الضمير الى المتكلم بعينه والاصل ان لا يتقدم كما مر في
قوله والاصل ان يلي الا ان يجيء ظرفا استثناء مفرغا والتقديم الا
في تقديم في كل حال من احوال الخبر الا كان ظرفا ويجوز ان يكون الاستثناء
من معنى الكلام والحاصل انه منع اخبار هذه الحروف تحال حال خبر المبتدا
في جواز التقديم في الاوقات كلها الا في وقت كونه ظرفا **قوله** وذلك
لتوسعهم وذلك لان كل محدث لا بد وان يوجد في زمان او مكان فصار
الظرف مع الشيء كالغريب الملازم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من
الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف لان كل ظرف في
التقدير جار ومجرور **قال** خبر لا لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة واما

علمت

٧٠

علمت عملا ان لانها نسائية ان في افادة المبالغة فان لا للمبالغة في النفي
وان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا
نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض **قوله** وانما عمل اي كان
عملها بسبب تمثيل المحاذاة بلا رجل ظريف حاضر لان ظريفا في اللفظ صفة
اسم لا لانه خبر لا يحذف كثيرا وانما ينبغي ان يجيء ظاهرا فيما يلتبس في
ونحو ما لا يجيء الظريف الا بخبر لان المضاف المنفي بلا لا يكون
الا منصوبا واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون
فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان **قوله** على ما هو الظاهر
انما قال ذلك لجواز ارتفاعه صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة
كما **قوله** لان الظاهر لا يتقيد بالظرف ذكره من كان عبد ولا سماح من **قوله**
ليلا يلزم الكذب والا لم يلزم الكذب حيث لان المجموع خبر واحد حقيقة
كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل انه نفي غلام رجل
باقيا بالظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل
يلزم الا يلزم الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار على احدهما
على غيرها قلنا امتناع الاقتصار على الا واحد في ذلك **قوله** ولا النفي
عليه لان النفي يقتضي منفيا وما لم يكن هناك قرينة مخصوصة حمل على اعم
[illegible] اولا لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا [illegible]
رفع الوجود الرابطي سواء كان طرف الوجود او غيره **قوله** اي
لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري ما الذي اليه هذا
النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت
قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز **قوله** والمراد

مبحث ما ولا المشبهتين بليس

الاصح هو الاول قوله فيفيد كون نفي الجنس نصا لان اسماء الافعال وتبعه
خصها بان اسم الفعل لم يجز على هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم
بعدها يدل ايضا على صحة هذا القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لعدم قولهم
على القبيلتين الاسم والفعل قوله اي علم ليس المفهوم من الحاق اولها قوله
المشبهتين بليس لا ان تشبيههما بليس يشعر بكونهما على تقدير عملهما مشبهة
اجراء حكمها عليهما ولكن ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعملها قوله
فليل اوعلى اطلاق القياس على عمود السماع قالوا والشعر في حقه
قال قدس سره في الحاشية الصدود الى الاعراض والبراح الزوال والعصمة في نيرانها
لمحه اي ميل الارض عن نيران الحرب فلا زوال عنها يا البراح عنها قوله
اي لا براح لها الخ ان يقول الخ ان لا ليست لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان
يجوز كونها مبتدأ لا لتعلقها بعدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة للاسم
الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان التخصيص بتقديم الخبر فان لنا
ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم كما في ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى
على العموم قال الشيخ الرضي ان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر
سواء كانت مع لا او ما او ليس او في الاستفهام او النهي ويحتمل
ان يعرض عن الاستغراق بالقرينة فيقول لا رجل بل رجلان ثم هذا
اذا لم ينتصب اسم لا اما اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم
فلا يقال لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ
الرضي الظاهر انه لا يمتنع عملها لا نثرا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم
خبر لا منصوبا بالخبر فالاولى ان يقال الا لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما
بعدها الرفع مع التكرار لكنه يشذ والتكرار اغلب مع الفصل بينها وبين

معمولها

مبحث المفعول المطلق

في عملها ومع المعرفة قوله والمراد بجنس المفعولية علاقة كون الاسم مفعولا
من حيث انه علاقة له فلا يبطل طرد التعريف بمثل ضرب في ضربت ضربة
قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشيء ملحق به وفي حكمه
قوله لصحة اطلاق المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى
اللغوي عليه كما يدل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه الجمهور ولقائل ان
يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان
مفعولا لفاعل ذلك الفعل او لغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين
الفاعل والمفعول والنسبة لا تتميز عن احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يجب
ان يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا مطلقا وان لذلك الفعل
مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل
المذكور ربما يكون فاعلا محققا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في قولنا مات
وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه يسمى مفعولا بحسب اللغة كما قاله الشراح
بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه
ذلك الفعل وتعلقه به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلكونه
عن القيود التي يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه لا يظهر وجه التسمية
ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انما اختار الشيخ الاول ونقول ان
المطلق المفعول المطلق هو الاصل بالمفعولية لا المصدر نفسه وقد صرح
السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق الفعل والمصدر
على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة لعدم التمييز بين
الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذة من الفعل
اللغوي الذي هو المصدر تأثيرا كان او تأثرا ولا معنى لكونه مفعولا الا

محم

الا انه خاص ببعض الفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول او اجزاء
بعض الفاعل ح قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر الثنا في المفاعيل لان في تحقيقه
قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع
قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو
مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكان هم اكثر دا
التحقيق في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول مع ما يتعلق به
الفعل اولا وبالذات والحال والتمييز كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة
لهيئة الفاعل او المفعول به وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج
عن امر يقع معمولا على سبيل الاتفاق [illegible] هنا اعني من ان تعلق المفاعيل
بالفعل بالذات وتخلف غيرها بالواسطة يظهر توجيه جمع النسخ في المفا
اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح
اطلاق المفعول المقيد عليها فلا ينافي اطلاق المفعول المطلق على الحمل
الا انه يرد ان صدق المقيد يستلزم صدق المطلق فكيف يصح القول
بصدق المقيد وانتفاء صدق المطلق وما المطلق بهذه المقيدات
معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول الكائن في زيد حسبنا الغلام قال اسم ما
فعله فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضربا ضربا على صيغة المجهول قوله يجب
بصيغة المساواة اي على تقدير ان كان مثبتا او سواء كان بطريق
النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا بالتشديد قوله لا
لانه يجوز [illegible] كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم هذه الامثلة
الاتية قوله والكلام بعد لفظ الكلام اعلم ان الكلام في ضربت
في ضربت ضربا لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة

الى ان الاسم لانه من اجزاء الاسم فلو كان فعله كان في قوة الاسم
فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت المتكلم يرد عليه ان الفعل لا اعتبار
القيود لا يجاوزه بل هو في ظاهر اصطلاحهم وما لم يكن جزاء فضلا بما فعلهم تخريج
الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم الشياع اخرجه باعتبار انه معنى الاسم
فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر يجب عليه
ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لانه فعل المضمون والحكم
لا يجوز ان صفات المدلولات التضمنية على مدلولها يجوز ان
صفات المدلولات المطابقية على مدلولها كما يقال انه ضرب في ضربت ضربا
ضربا ما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال ان المختار الشق الاول ونقول الفعل
مستاد المفعول قطعا ولا يخرج قولا ولفظ ضربت باعتبار انه
مفعول اليه اسما لان الالفاظ موضوعة لانفسها كما حققه
السيد الشريف قدس سره فاحتج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لانه ما فعله
الفاعل هو المعنى والفاعل انه يقال الموصل يرد بصح ايضا لانه يجوز ان
صفات المدلولات المطابقية على مدلولها كما في سائر حدود
المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالكون
الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل والتاسيسه لانه
في صدد اخذ ارجع وهو محل رجوع الفعل اليه لا في حذو على ما
مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق
على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قال في الغالب
لانه قد لا يكون مصدرا او فيها انه يدل على الحدث نحو الويل او ما
يدل عليه بصرف عليه نحو ضربته انواعا او رائية الخا قوله وهو الحكم

يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اسم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا
وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كان او مفعولا او اسما مطلقا على قوله
مقدرا فان الفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى
الفعل قوله بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه لم يرد اشتمال مفهوم
الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج عنه مثل جلست جلسة وضربت
شيئا اذ الثاني بمعنى الضرب بل المراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئيه
الذي هو المنسوب يحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للتجوز
وتتحد معه ولا يخرج عنه مثل جلوس الخالية وغيره جاءني رجل لانه انما هو
الى هو مدلول الفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقة بالتحقيق بتقدم
وتأخر بينهما وكذا لا يخرج مثل ضربته تأديبا لان الضرب وان كان هو
التأديب بحسب التحقيق لكن لم يذكر ان التأديب من حيث انه هو الضرب
بل ذكر من حيث انه علة له لا بيان فقيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهة
فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من
تتمة القيد السابق ولواحقه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار
اصله قال للتأكيد اي لتأكيد ما هو المعنى حقيقة نحو ضربته ضربا فانه
لتأكيد الضرب مدلول عليه بضربت لا ان التأكيد الاصطلاحي وان كان ايضا فلو
قيل انه لتأكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم
التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان
بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على
ما يفهم من الفعل المصدر الموصوف بلام الجنس ان كان للتأكيد وجب تحقيقه
الزيادة بالقيد النوعي والعددي وان كان للنوعي وجب ان يجاوز

بدل

بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه وكلما
سواء كان النوعي مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصيغة
مع خلوه عن الوصف نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام
العهد او من صيغة نحو ضربته ضربة او من الاضافة الدالة على نحو سيأتي
نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع التصرف عليه نحو ضربته انواعا
او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقدم خبر مقدم فان
ايا والاسم المقتضي بعضها فان الية ولكن ان تقول انهما صفتان
للمصدر المقدر اي خبر وفاض مقدم والضرب اي الضرب الذي ينبغي
ان يسأل عنه بانه اي ضرب هو قوله ان دل على علاوة اي وحدته و
او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة
واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربته او مجازا نحو ضربته سوطا
او بواسطة الى الحدث ضربتين او ضربا بالسوط وهو مجاز عن الضرب
بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوعي ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا
كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى
فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو رأيته الفا اي الف رؤية
ولكن ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي رأيته رؤية الفا قوله
لانه واحد الخ هكذا قيل والاظهر في العبارة ان يقال لانه دال على
الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصيا كان
او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا لا يثنى ولا يجمع الا اذا اريد
النوع منها قوله والعدد لا يكفي في قصد تعدد المصدر بتجدد الاوقات
فلو قام زيد واثنا ولم يحكم في تلك الاوقات كان فيها قياما واحدا

فالخ

قال وقد يكون في غيرها للتعليل لانه وان كان كثيراً في نفسه قليلاً بالاضافة
الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازاً الى آخر قوله في قد نرى تقلب وجهك
في السماء قال بغير لفظه وهو ما كان ابلغ وادل مما كان بلفظه قوله اي
غاير اللفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقدم امثلته ومنها الضمير
الراجع الى مفعول عامله او غير عامله نحو بدرتين اي الدرهم وانجلى
الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير معمول عامله
نحو انجلى ضربا ضربت ذلك قال مثل قعدت جلوساً قد يفرق بين القعود
والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم قوله نحو انبته الله نباتاً
فانه مصدر نبت فجعل مفعولا بانبت اجلالا له في ضمنه لان معنى انبت جعله
ينبت وانه مطاوع له اولانه جعل بمعنى الانبات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى
التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه بعد انباته قوله
وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصح عدم التقدير وان التقدير
لا يجري في مثل قوله تعالى لا يعزونه شيئا اي جزءا قليلا قال لتقرير ليكن
فيه ضمير متقدم ونحو يجيء خبرا او معاد وكذا الحال قبل من يقتضي الى التفسير
ونحو يجيء وعاء قوله له حكم حال المضاف اليه لما ذكرنا من انه تعين حاله مضافا
اليه قوله الا سماعيا كل قوله وما يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا
من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم يحصل بطريق
الكلية لان بثبوت الضابط قياسا الحذف لا ليا قيل سماعا
مصدر منه محذوف اي سمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي
قياسا على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي
هو العلة المقتضية للحذف قال مثل سقيا اي كلها عامله وبلام التبرك

ايضا

ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يجوز نصبا قال وجدعا ورعيا دعا عليه بالذل وتقبيح
الحال قوله والجدع بالدال المهملة قطع واصله من الجذل انت فعله كان بدلا من
الواو بلفظه او كما في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب الحذف في
هذا قال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان وقع
فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع
وجب حذف ناصبها يعني قياسا وان لم يبين لم يجب الا في مثل
صبغة الله كتاب الله وسبحان ولبيك وسعديك وسحقا له اي بعدا له
وحمدا لك واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو
مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول او يجوز ان يكون الاضافة في حمده
لبيان النوع اي الحمد له الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم قال
منها ما يقع مثبتا كذا وكذا الا ان الحمد فيه لا ينحصر فيما ذكر فان منها المصدر
الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد ينوب عنه الصفة
نحو اقائما وقد قعد الناس قيام قال ما وقع مثبتا بعد نفي اي الحاصل منها
ان المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من هذا الحكم الحصر والتكرار
وهما اللذان يقتضيان دوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد
فينافيه وضعا والاسم لا ينافيه استعمالا فان المصادر قد تستعمل للدوام
وان اريد الزيادة والمبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا
سيرا وزيد سيرا سيرا تنبيها على الكلام بمعنى الحدوث انشاء للعدم مرجح
الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة
رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك
قوله فانه لو اريد نفيه الخ وذلك لفوات الحصر الذي قصد يوجب الحذف

وكذا الحال اذا كان منفيا لكنه لم يكن بعد نفي قال واذا دخل [illegible]
ان يجال صفة لكل من نفي ومعنى نفي قال على اسم مبتدا او مشتق ابتداء
بالعامل قال الشيخ الرضي وهذا النفي على الاسم بسبب شرطا كحد ان يكون
في نحو فاكان الاسير او ما وجدتك الاسير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول
مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بالحال ووجد فالشرط ان يكون ما حسب
خبرا على شيء لا يكون هو اي المصدر خبر المبتدا قال لا يجوز خبر المبتدا بلا تأويل
او مبالغة قوله لانه لو كان خبر المبتدا الخ ان قلت هو كسيه مفعولا لانه مرفوع
فلما المفعول فيه مرفوعا ان قلت منصوب فائدة تنه وبين علم الاعراب
فلما الفاعلية مواضع الرفع والنصب للمفعول ولا يخفى انه لو اعتبر هذا
الشرائط في المصدر كما اعتبر بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكنه ما ذكره فتدبر
انسب بالمقام قوله اي في موضع خبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد
الا بتكلف قوله وكنت الدهر مشكسة سندا قوله والحال مجيء بين الفاعلية
لا يخفى انها قد تجيء كما نحو ما زيد الا اسيرا ووجه شيء انه بقي الالف
او جب قال الاسير البريد البريه مكيا قال وفيها ما دخل تفصيلا الحال وجب
صدق الفعل عليها لا لانه الحال المتقدمة على المصدر الذي يتصل الذهن منه
الى غاية التي هي مصادر وجاء به منظما على اهلها قوله لانه مفعول مطلق
انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فقراءة بعد او سيفا وتيسيري كلما ما
اما سبحانا واما الكلا انما قال مضمون جملة لا يخرج نحو له سيف يصح صيحة
او تعقيبه اعتنا قال لا يخرج نحو له سيف سيفا قريبا او سيفا بعيدا الا ان السيف
القريب والبعيد من اثر السيف لا من نوعه قال منتقدة بيان للنوع
او احتراز الا ان يجوز تقديم التفصيل كما في مضمون منا او نقدون فداء

شذوا قوله مصدرا اي مفعول المفهوم منها قوله وغاية غرضه اي غاية
والحاصل غاية الشيء اثره الذي يحصل بعده كالاثر الذي يكون بعده كمثمرة
قوله اي لان يشبه به امرا اي لان يشبه بما ابى مشابه امر فانه الواقع بعد
الجملة يجب اظهار المفعول المطلق لا ايقاع فاخذ ان يخرج عن الضابط اذا
في المفعول المطلق نحو لا بد لقوله قد جرت عادتهم على حذفه واورد في فحوه
نحو هذا الوجه قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لانه يشبه به امر مسلم
عن المنافسة قوله نحو زيد صوته صوت حمار قال سيبويه يجب [illegible] المرفوع
على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كالاسم كما قبل الحال المؤكدة حالا لانه
في وضعه معنى الحالية ولذلك لم تجعله تأكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفد
الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان يجوز تأكيدا او اذا تركت المصدر
واتى بالوصف نحو له صوت حسن حالا الا الاتباع ويجوز النصب على
الموصوف قال علاجا كما في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الرضي وكذا
قال الابد من شرط آخر وهو ان يجيء الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى
الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو له زيد زهد الصلحاء ولا يخفى انه
لا يخرج نحو له حركة في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف القيد المذكور
علاجا فانه ايضا يخرج قال مشتملة على اسم اي الجملة اشتملت [illegible] لا يدل
على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الفعل يدل على نفس الفعل [illegible]
على صاحبه تدل على انه لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة
تغني عن التقدير وجنحه الشيخ الرضي ان قيل لم يجعلوا الكلام المذكور عاملا
كما قال بعضهم اجيب لان المصدر عندهم لا يعمل الا لفظا صح تقديره بان
ومعه منه وشيء من ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع موقع الصفة

وان يصوت يصيح قطعًا بموضعه **قوله** واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له
صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي رحمه الله وجه منع الاتباع بالنعت [illegible] جوز وصفًا
او بدلًا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست الا ان كالفعل لكنه [illegible] لا بد
للفعل منه وقد اجاز والنصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يحسن في النعم **قال**
فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على الصريح [illegible] الوصف
كما سيذكره وهو في الحال النكرة المشكر [illegible] واجاز غير سيبويه رفعه على انه
بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار
كما ذهب اليه الخليل وبحيز التوصيف بان يجعل صوت [illegible] لان فعلًا لا يعرف
بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير [illegible] الطويل [illegible] المصدر
اي مثل الطويل واما على انه جامد مؤول بالمشتق اي مصوت قال فاذا فيه
كان بدلًا او عطف بيان لا غير **قوله** من صيغة الخ يعني ان صوتًا جاء
مصدرًا بمعنى التصويت [illegible] فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى
او ان انه استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله بمعنى
من التصويت **قال** [illegible] بالتكثير [illegible] قيل هو اسم استعمال المصدر
قال فاوضع مضمون جملة حال او خبر لوقوع على انه بمعنى كان وهذا اظهر
معنى **قال** لا يحتمل غيره اي لا احتمال الجملة من المصادر غيره مختص
بمصدر مبهم وغيره مفعوله **قال** [illegible] على المصادر [illegible] منها
[illegible] او على العكس واللزوم لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل قول المجيب
الله اكبر [illegible] اي [illegible] لانه [illegible]
للصلوة [illegible] قسمًا لانه قسمًا بمعنى التاكيد وهو
ما حصل من الكلام السابق سببه واللام **قوله** اي الحق فانه اعتقادًا

قال

[illegible] الا باعتبار تحقق معناه [illegible] [illegible]

قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم ما يقابله على انه [illegible] بمعنى
الفعل **قال** وسمي [illegible] السمية من الصفات **قوله** لانه انما
يؤكد نفسه وانه كما يؤكد [illegible] بالنفس الا ان المؤكد ههنا [illegible]
المؤكد [illegible] الفعل وفي [illegible] مستقلا يؤكد مضمون الجملة الاسمية **قال** ما وقع
مضمون جملة لا يحتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون جملة يحتمل
غيره [illegible] جاز الرجوع [illegible]
وهو مضمون مفرد **قوله** من حقا لحق لانه يجوز ان يجعلان [illegible] حق
الامر بمعنى تحقق وكان على يقين في المقصد [illegible] كون على يقين ورفع
كونه على شك فانه من محتملات الجملة لكن ان الباطل والكذب من محتملاتها
ويجوز ان يكون صفة لمصدر محذوف اي قولًا حقًا كما قال الشيخ الرضي
من ان جميع الاشياء الواردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما في معنى
القول قال الرضي ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو لا افعله البتة اي
قطعت بالفعل وجاءت به قطعة واحدة لست فيه تردد كمن اجزم به
ثم يتبدد [illegible] ثم اجزم به مرة اخرى فيه قطعتان او اكثر بل هو قطعة
واحدة لا تثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بالفعل
وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيه في الاصل
للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فمعنى التقدير الاصلي
في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولًا به وهذا المصدر [illegible]
مفعولًا مطلقًا [illegible] المتبوع في القول الناصب [illegible] الجملة
المتقدمة لان المتكلم [illegible] الجملة [illegible] مقولة **قال** وسمي هذه [illegible] ايضًا
من المتاخرين **قوله** ويجعل اليه ذهب [illegible]

مبحث اياك و...

بحث المفعول فيه

لان اللام في تاكيد النفي للعهد لا للاجل التام الا ان يعرف عن الظاهر وتجعل
للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي ان **قوله** اصل اياك لا ان يكون التلبية
لانها ما خوذة من لبيك **قوله** حذف الفعل الخ كما في ذلك بعض ما ينبغي
بالسرعة ان التلبية فيه فرع الاسماع المامور به حتى يتثنيه **قوله** وتكرير تلبيخ
قيل الصحيح ايا وهو مفعول اضيف الى المضمر فقلبت الف ياء كلدي وسيبويه ينشئ
ليقاء ياء معناها الى المظهر **قال** المفعول فيه ما فعل فيه به لانه او في
الفعل به او تعلق به وكذا نقول المجالان اثر الفعل به او الصفة به
وقبل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال **قوله** ولم يذكره
اي الكلم ولكنا نقول لا حاجة اليه لانهم يجرون صفة المدلول لا المطابقية
على جدوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به
ولم يقع الفعل عليها من حيثيات مدلولاتها المطابقية بل من حيثيات
مدلولاتها التضمنية **قوله** والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا
والمراد تعلقه به اولا ليخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المحشي المراد بوقوعه
على الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج المفعول ظاهر
لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما
كنسبته والاستاد لا يصح تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو
فليس كذا لما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل
به من حيث الوقوع **قوله** ولا يقولون في مررت بزيد انه لا يقال الا يصح
اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلق في اصطلاحهم
بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح به لكن
المحقق الشيخ الرضي **قوله** فان المفعول المطلق عاد فعله فيه يا انما **قوله** فخرج به

بحث حذف الفعل العامل في المفعول به

قوله فلان يرفع ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تامل
فلا يرد نحو المورد نظرا الى انه مفعول به لكنه مرفوع **قوله** وقد يتقدم المفعول به
وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل
للعطف وموضعها اثناء الكلام **قوله** واما وجوبا فيما تضمنه وكذا فيما اذا
كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر **قوله** كوقوعه في حيز ان وكوقوع فعله مؤكدا بالنون
لان تقديم ... في نظر الاحرى على ان الفعل غير تام وتاكيد الفعل موقوف
بكونه ما قبلها ذا ان في الظرف **قوله** وتخصيصها بالذكر الخ ...
العدد لا يقتضي الحصر **قوله** لوجوب الحذف في باب الاغراء الخ ...
في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال اخاك اخاك اي الزم
وكذا الحمد لله الحميد بكذا اتاني زيد الفاسق الخبيث ومررت بزيد المسكين
قال نحو امرأ ونفسه الواو اما للعطف ومعناه اتبع على الغراء نفسه
واما بمعنى مع ومعناها فعريه ونساءه عنه **قوله** واقصدوا اجر الكلم اي
ما انتم فيه القرينة على تقدير الفعل اتك انتهيت عنه شيئا ثم جئ بما لا
ينساه بل بهو ما يوهم به انسان الذهن الا كذا اقصدوا او ايتوا ما
يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل
معها وانما يجب لئلا ترك الفعل في جميع الاستعمالات كحسبك خيرا لك اي حسبك
فاعقلن من هذا الامر واتت خيرا لك ووراءك اوسع لك اي تنح
واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انتهوا خيرا
قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا فلعله سمع ذكر فعله لكن الا ان
ذلك لا يقدح بوجوب الحذف في الاية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه

ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره من ان لبيدا لا يمكن حسبا انها قرآن الآية
استعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وسيجئ بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها
لكن الظاهر مثل هذه الجنبية لا يستدل على وجوب حذف احد قال وسهلا
عطف منا على منا قوله او اسهلا لا ازحاب اي كما جاز ان يجئ صفة
مكانا جاز ان يجئ المراد اهل الشعف في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي
فكانك قلت اتيت اهلك واجانبك قوله وطئت الوطي كوفتن راه
قال الشيخ الرضي في الحاشية السهل نقيض الجبل الحزن والحزن ما غلظ
من الارض قوله بوجهه او بعلقته انه يخرج نحو يا الله حيث نداء وما نحن فيه
تشبيه تخيلية بمنزلة صيغ النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح النداء بعيد
مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاوجه ان يقال ان المراد بكونه مطلوب
الاجابة كونه مسؤول الاجابة قوله يا سماء ويا جبال الخ وكذا نحو ان
نداء سهو لانه من باب التخييل تشبيها بمنزلة صيغ النداء قوله منزلة من الصلاحية
النداء لسرعة امتثال الامر قوله فان المندوب ليس كما قال بعضهم انه يرى
ويؤيده قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت
تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت
قوله فلا لا د احد قاله مع ان فيه حكم ونشر قال فيا ايها اكوا الانشائي
لان الجملة الندائية انشائية فلا لا د تقدير فعلته او نادت لان
الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن
نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو الطلب قد يجاء زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر
في الاخبار فلا يجوز زيد مطلوبا اقباله بل مخبر عن طلب اقباله قوله
او للمنادى بان يجوز حالا من ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر

وهو

وهو بنعت المقصد اتفاقا نحو يا زيد ضاحكا واي الفعل عند المبرد كقولك
يا زيد قائما الغرامة في حال القيام قوله وعند المبرد حرف النداء لسد
مسد الفعل فيه ان النحو بانه سماه مسد الفعل يستند على كلمة ان يكون
نسبة العمل اليه مجازا والظاهر ان سيبويه يكون بهذا احتجاج قوله وقال ابو
علي الخ رد بان الباء من ادوات النداء واسم الفعل لا يجوز اقل من
حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم
بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة
استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه
قد يستتر كذا رأيت بمعنى انتقيت وعن الثالث بانه قد يعرض الجملة ما لا يستقل
كلاما كالجملة القسمية والشرطية قال ويبنى على ما يرفع به اي بالضرورة
لا بالامكان العام لا يجاب نقيضه الحكم بالعلم الموصوف بان معناه ان لا
علم لانه لا ذكر فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لتعليقها باعتبار المحل فان محلها
اشتان مفرد معرفة مستقيمات [illegible] محل النصب فانها بعينه العلم
كتب التحقيق والاعتماد في هذه نسخة قوله ولتطلب الاضعف الغرابة
لما علم تمييز مواضع النصب عن حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة
لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل يا هذا
ويا سيبويه ويا رب وجوز النصب يا ايك نظرا الى كونه مفعولا له
واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة
كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله انتهى
نرفع بالمنادى كما في صورة النداء يعني انه من قبيل ارضعت بهذه امرأة
هذا الغراب قوله او الفعل المسند عطف كيف المعنى لفكانه قال الفعل

بعد تأخير المنادى او النعت مسندًا الى العبارة المجرد وغيره قوله وان جاء في الجمع الا الكلم
بحمل لام لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن
التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله الا لا يجوز مضافًا ولا شبه مضاف
يعني ان المفرد مقابل المضاف لكن اريد المفرد الكامل منه وهو غير مشبه المضاف
ايضًا اما اخرج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف تنبيك الارادة
فتقييد قوله وهو كل لا نهم معناه قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان شبه
المضاف اسم يجيء بعده امر من تمامه وذلك الامر [illegible] اما معمول له
نحو يا طالعًا جبلا ويا حسنًا وجهه ويا خيرًا من زيد واما معطوف على قول الكلم
على ان يجعل المعطوف مع المعطوف عليه مسمى شيء واحد سواء كان علمًا له
نحو يا زيدًا وعمرًا اذا سميت شخصًا بذلك المجموع او لم يكن علمًا له نحو يا
ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كالاربعة فهو كخمسة عشر الا انه
لم يركب واما قيد المعطوف بما ذكر لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شبيهًا بالمضاف
لجواز ان يجعل المفرد معرفة لاستقلاله نحو يا رجلا وامرأة واما النعت
فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وشرطه ان يكون ذلك النعت
جملة او ظرفًا نحو قولك يا حليمًا لا تعجل وقوله يا نخلة من ذات عرق [illegible]
اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردًا جاز جعله مفردًا معرفة
مع جعل النعت المفرد صفة له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان
جملة او ظرفًا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردًا معرفة والجملة او الظرف
وصفًا له لان الجملة والظرف لا تقعان صفة للمعرفة ومن جعلهما صلة
للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى
في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة
او الظرف

٧٩

او الظرف عند قصد التعريف مضارعًا للمضاف ولهذا لم يجعلوه من باب
لا مضارعًا للمضاف فلا يقال الا طريقًا من الدار بل يقال الا طريقًا فيها ولا يجوز
ان يجعل حالا لان الغرض يفضي على تقييد النداء قوله معرف قبل النداء [illegible]
يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا [illegible]
يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة
الاضافة ليست مفيدة للتعريف مع انه محل الاصول اختلافها قوله لوقوعه
موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة كلها من باب الغيبة فيه [illegible]
غيبة الا انه لما اسري اليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى
المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدل عن [illegible] الاصل الى اللفظ
ليكون متسارعًا الى فهم كل احد من الخطاب انه هو المخاطب والمدعو قوله
ولكونه مفعولا به [illegible] اعتبر [illegible] جهة الاتحاد ولا يلزم
بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا [illegible]
ان قلت [illegible] لا يلزم ان يكون [illegible] لذلك الشيء لجواز الاختلاف
في وجه الشبه [illegible] المناسبة والمناسب للمناسب للشيء
مناسب لذلك الشيء قطعًا ولو بالواسطة ولو قيل ان [illegible]
فتقرر المقصود [illegible] الشبه [illegible] جهة الاتحاد و[illegible] الاعتبار
وجعله كانه هو الكاف الاسمية واما [illegible] ان كاف الاسمية [illegible]
[illegible] لزم بناؤه قال ويا زيدان ويا زيدون ان قبل العلم اذا
ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه ان قبل بالتنكير فكيف يصح
نداء المثال اجيب بان اللفظ باق لكنه مقام اللام قال وتخفض
لفظ يا باللام الاستغاثة قوله وهي لام التخصيص معدية [illegible]

لضعفه بالاضمار قوله ولانه علم ان خصوص هذه الدلالة لابد ان تكون لامر يعتنى به
وذلك الامر المعتنى به يجوز ان يكون استغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك
لكن لم يتعين تلك الدلالة حال النداء الا مع احد الثلثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث
له اللام في المستغاث له متعلق بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل
المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه حاصل معنى
الكلام اي اتعجب بالله من الم الفراق قوله لانه علم بما بعده كان يطلب وصول
الجار على التغيير المنصرف لا يوجب حرفه فكيف يوجب اعراب المعنى [illegible]
علم بما وذي غاية الضعف وبانه بعد حصول اللام صار بعيدا عن معهود [illegible]
الشبه وهو بناو فخارجا عن الافراد وفيه ان البنا ينبغي مع بعد حصول ان
الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا بعد ان يجاب
بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في
تنازع الفعلين قوله واجيب بان الخ او بان قولهم فتنا يا عبد الله الخ من تتمة العلة
وقد يجاب بان لام التهديد ايضا بانه قليل قال ولا لام قال الخليل لان اللام
بدل من الزيادة في آخر المستغاث فلا يجتمعان وبكلا الزيادة في زيادة [illegible]
المندوب واو والف او يا قال يا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر الحمار
على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه [illegible]
لعموم قولهم الآتي ان يخرج بين المنعوت المذكورة والمقدر [illegible] بقي شئ وهو
ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح
ان يكون موصوف نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع
الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا التوقيت لنصب جبلا اي
يقال يا رجلا بالنصب حال كونه رجلا لغير معين لا حال كونه رجلا لمعين

قوله كونه لغير معين لا حال كونه رجلا لغير معين

فوجه نكونه اي المنادى غير المبهم مثل يا ايها الرجل مع انه مبني على ما يرفع به
رفع الرجل [illegible]
سواء كان منصوبا نحو يا عبد الله العالم او مجرورا نحو [illegible] بالزيد وعمرو

قوله مثل يا حسنا وجه طريفا قال قدس سره في الكافية واما قيد بالنعت
طريفا ليتبين نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد معين يقال
يا حسن الوجه الظريف انتهى اعلم ان الشبيه بالمضاف اذا قصد به معين
وجب تعريفه وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف
بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل القوم بل يقال [illegible] وذلك لانه
نكرة وصف بشيء فالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك في التقدير
قال وتوابع المنادى لم يقيد بكونه غير المبهم الذي جئ به للنسق
اعتمادا على ما سيذكره قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف
الاتي حكمها قوله بائنة اللفظ فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد
ذا علم ولم يحملوا على محل النعت كما في المبني [illegible] قوله وتنصب
بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع
المستغاث بالالف [illegible] وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف
بابن اذا كان منصوبا [illegible] لانهم نقلوا ان اللام في الجنس للعهد [illegible]
قوله وينبغي على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او منصوبا بالمضاف
الظاهر لا حاجة في ادراج المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة
لانه ليس بمضاف فتعميم في ادراجه يحتاج الى التحمل كما اشير اليه قوله
فانها كالنعت [illegible] فاعتبر حكم المفرد [illegible] العلم بالشبه بالمفرد
كما يحقق العلم بالشبيه بالمضاف لفظا كان او مبنيا قوله ويا زيد الحسن
الوجه ويا تيم لا الخير ويا رجلا قوله اي المعنوي [illegible] في شرح
المفصل قوله لان التاكيد اللفظي الخ وذلك لان الثاني عين الاول
لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد
الخ

قوله ويا تيم لا الخير ويا رجلا [illegible] شبيه بالمضاف ايضا [illegible]

زيد نحو في التاكيد وفي جميع الى علي فكل بدلا او صح اسيبويه ايا زيد عطف بيان
نظر الى انها يفيد ان ما لا يفيده الاول واذا وصفت الثاني قال ابو عمرو
بحكم الشيخ على انه تاكيد لفظي موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصفية
كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم
لا يوصف به قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه
بالمضمر وارتفاع العامل او انتصابه في مثل يا زيد العاقل على الاضمار وحجة
انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قال وعطف البيان مذهب
الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده قال والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشمل الى جائز
الاستقلال مما هو امتناع دخول يا عليه لمنع نحو يا محمد والتفاعل الرفع
قال ترفع ولا تنصب الصفة كما في لا رجل ظريفا الا ان الشيخ متوجه الى الصفة
حروف النداء والترخيم هو حرف النداء لشبهها بالرفع [illegible] كل عامل
لفظا او لم يظهر اثره بهذا الشبه المنادى لمكان النداء قوله المطلق
او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتهما تقديرية معهودة كما ذهب
اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان هؤلاء ضما محليا لانه معرفا
موقوفا مبنيا لو وقع موقعه لضم كان له نصب محلي لان معا ولو وقع
موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني ان
اللام للعهد والجار والمجرور يتعلق بقوله يختار قوله مع كونه بغير النعت
لان المراد باعتبار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف بحرف الع
نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى والاستقلال
فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع

لما

٢١

لما كان المتبوع غير المضموم يجيء هذا الوجه ايضا به اراد التنبيه على الاستقلال
مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما
قال ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المصنف لا يجري على جانبه اليه
لانه قال انه كانت اللام في العلم اختصرت مذهب الخليل لان الالحاق
واللام لا معنى لها فيه ولا يفيد ان النحويين لا يصح تنكيرها الوصفية
الاصلية فكانه مجرد عنها وان كانت اللام في غيره اختصرت مذهب
ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فيكون الاسم كالمجرد انتهى اقول
فلعله يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما مع اللام فليتامل
كلام في شرح ما نحن فيه [illegible] قوله اي
كالاسم [illegible] بجواز نزع اللام عنه كالعلم كان او غير علم فيخرج عنه [illegible]
وخرج عنه الصعق اذا اريد تخفيف لما في صحة نزع اللام عن العلم
واشباعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موصوفا على اللام صح دخول اللام
عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وقول الشيخ الرضي
وفيه [illegible] غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي
المحمد والعلي وكذا ان كان له حالة معنى جنسي يقصده [illegible] كالاسد
والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن مثل العلم وان كان موصوفا
مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانه كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها
ما يغلب في الاصل لمجنسه ثم كثر استعماله لواحد فخصص مختصة به [illegible]
الجنس [illegible] يجوز [illegible] لام او اضافة لتفيد الاختصاص وهو
العلم الغالب الاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي [illegible]
[illegible] كمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور معنى كالثريا والدبران والعيوق

اسماء الكواكب مخصوصة ومنها ما يقصد له ذلك لكن لم يثبت كما في الاعلام الاتية
من الثلاثاء والاربعاء والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس
ومنها ما يقصد له ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوته بمعنى العلمية كالمشتري
للكواكب فانا لا ندري ان معنى المشتري اهو فيه ومنها الاقسام الثلاثة الاعلام
غالبة عند سيبويه لكن يجب التقدير للاتحاد بما هو الغالب فان الغالب من الاعلام
اللازمة للام ان تكون اجناسا فصارت اعلاما بالغلبة **قوله** مثل يا بني تميم
كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب
بالعارض **قال** بغير ما ذكر صفة او بدل **قوله** اي ما اذكر كل منهما مطلقا
وما اذكر كل منهما ما لمفرد او مضاف **قوله** اي العلم بما المبني على
الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما **قوله** مخففة
بالفتح وكذف الالف خطا في ابنا وابنت وخففوا العلم لكثرة الاستعمال
الصفات في غير النداء كحذف تنوينه والالف خطا **قوله** التي هي حركة الابنة
الكسرة والضمة [illegible] الفتحة حركة مستحقة في الاصل **قال** واذا نودي المعرف
باللام قيل فيه انه نداء مثنى العلم وجمعه هو فيه باللام كحذف اللام لا بالنحو
فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب
بان اللام فيهما لجبر نقص التنوين [illegible] بالتنكير لا للتعريف فيجاب
بقوله هو عوض باللام **قوله** اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال
الاختيارية [illegible] او عبدا [illegible] الارادة **قوله** فيما قيل الحاصل قيلا
لان قصد نداء المعرف باللام على الطلاقة لا يستلزم قوله يا ايها الرجل
واضرابه [illegible] وذلك [illegible] لا يصح الاستلزام الى ان يزيد بقولنا يا ايها
الرجل واضرابه الكلام الذي توسط فيه اي او هذا او ايهذا كما قيل
النداء [illegible]

في الكل فعلوا موسى ان اخراج الكلام عاد اول **قوله** يتوسط اي يتوسط موصوف
فانه الا محققة لانه موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف
للمنادى وبويه كثيرا وقوعها موصولة ونكرة وقوعها موصوفة
والمالم تنقلب من انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها
تبنى على الضم **قوله** مع ها التنبيه اعتاضوا لكلمة [illegible]
لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فاكثر يعوضها التنبيه
عما فات بنحو حرف النداء **قوله** يتوسط [illegible] اليه نعتا في الوصلة
لما ذكر فانه يقصد نداؤه كالام اي فانه نصه [illegible] ولذلك قد يعتقد
على هذا ويؤنث بتابعه كما يؤنث بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد
الله معطوفا على هذا او لا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه ويمتنع وصفا به هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار
على ايها ولا يؤنث بتابعه بل يؤنث بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل
وعبد الله لامتناع وصف ايها الا بذي اللام **قوله** يتوسط الامر بيا
فما السر في توسيط تلك الامور انه يمتنع النداء على ما قصد نداؤه
وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلما لم
يا يتبع الالفا قصد التحقيق فانه لكان المناسب ان لا يتحو الواسطة
معه والامر قطا الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك مبهما لما
لما يرتفع به ابهامه بحسب الوضع لشدة احتياجه الى التعيين ثم الانسب
ذلك المبهم مبهما يحتاج طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك
وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع
ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باي

او قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيفت اليه ثم التنوين فلما عرفت فانها
مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل مما اضيفت اليه التنوين فانها
معينة بما اضيفت اليه وصح ما يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بموصوفه
باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام واتحاد صفتها او باسم الاشارة
لما فيه من التدرج في التعيين ويكثر الابهام الذي يورث زيادة تشوق فانه
قوله لان المقصود بالنداء يجب ان يرفع لا يجب اللفظ فانه ذكر ليدل على
معنى في المتبوع قوله لانها توابع مما هو معرب انه في بتقدير المنادى
ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو
بالرفع والنصب قد يرفع ايضا بان التبوع ليس في معرب لوحدة فلا ينتقض
الحكم بالمنادى المذكور لان عمرو في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان
زيدا باعتبار تعدد اعرابه معرب بالاعراب واحد وفيه ان المعرف باللام اعرب
اعرابين اما الرفع فلفظا واما النصب فلانه مناداة معنى فهو منصوب
محلا قال يا الله خص بهذا اللفظ بالنداء كما اختص مسماه سبحانه وتعالى
بلنبيا منه فقطع همزته في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره وفيه حذف
حرف النداء وتعويض الميمين في اخره واخر تابعا الاسمه نحو اللهم
وقد يزاد في اخره ما نحو اللهم يا ابتاه ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف
الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان اي يا كثير النوم
ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء
مستانف قوله وعوضت اللام عنها ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا
نحو قوله تعالى الا انه ان يكون لفظية قوله فلا يقال في سعة الكلام
وقد يقال في غيرها نحو قوله سمعها لا امه الكتاب ... الكاف اي

الكبير

الكبير قال فافعله اي صغير صفره قوله من اجلك اخره ... وانت بجهل
بالوصل قوله في قولهم يا تيم تيم عدي اخره يا تيم ... ابا لي ان يشعاني
... ورويت روايه ان يكسب ... ثم قال ولا لخطاب ... يحمل
له بهذا الخطاب قوله اي في تركيب وفيما قصد من المنادى مضاف ثم
كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول فنحو
صورة فقط واما ان الثاني فهو مضاف لانه تكرار للاول اجنبيه واما عدلي ...
مجهول يجب اللفظ قوله اما الضم في الاول فنصب النصب في الثاني ... انه
تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان العقد الى المضاف حاير
العقد الى المفرد وان المضاف او هي في المفرد فلا يجوز على الاول
فاذا كان الاول منصوبة كان الثاني بدلا واذا كان مرفوعا كان الثاني
عطف بيان قوله وينصب الثاني تاكيدا لفظيا واما جاء بتاكيد المضاف
بينه وبين المضاف اليه لئلا يشكل بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين
معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة لان تكرار
الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل
الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها
الا بالظرف وانه قد لا يليق بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل
الا على الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله او مضاف الى
على المحذوف قال ليس فيه لزوم التقديم والتاخير والفصل قوله لان الثاني
تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد
اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول في حركته اعرابية كانت
او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني لانه

ليس بمضاف **قوله** او ماي معاد بالوجوب كما ذهب المبرد والسيرافي **قوله**
يا بسم شيم عذرتي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لكم هو مدح ومعناه
انك فاحد شجاع لا اب جاء الى نصرتك ويقوم بامرك وقال الازهري
هو شتم لا شتم فوقه اي انت بابن رشيدة **قوله** وفتح اليا وهو الاصل كما هو
المشهور **قوله** وسكونها وهو الاكثر **قوله** الاكتفا بالكسرة وقد يضم وذلك فيما هو
الاسم الغالب عليه الاضافة الى اليا للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة
رب احكم بضم اليا **قوله** وقلبها الفا رد على الخفة ولامتدادها الصوت وزعم صاحب
للبناء فيها بهذه اللغة طيء فانهم يبدلون اليا الواقعة بعد الكسر الفا فيقال
في بقى وفنى بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة **قوله** وقد جاء
سا واثرها قال الشيخ الرضي اما فتح يا بنتي والاصل يا بنتي مثله يساعد كما كثر
في ياغلام لاجتماع يائين **قوله** ويجوز الهاء يعني ان الالف في قوله
وبالها للسكت والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة جزاء وقوله وقفا
اما حال او ظرف لكنه تقدير فعلا معطوفا على الفعلية اي لو قفا بالهاء
وقفا **قال** وبالها وقفا قال الشيخ اي اذا وقفت على يا غلاما فالحاق الها لبيان
الالف واذا وقفت على يا غلامي بسكون اليا وصلا فالوقف عليها
بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على قاض في
بادره وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد
واذا وقفت على يا غلامي بفتح اليا وصلا جاز الاسكان لله قفا والحاق
الهاء للسكت مع ابقاء الفتح **قوله** بابدال التاء بالبا لانهما
من سنخ في انهما يزادان في آخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من اليا
لم تجتمعا لا يثبت ظرفت التاء لكنها تقف عليها بالها لانها علامة

عز زايد

عز زايد بخلاف بنت لانها ما عوض عن اصله **ان قلت** كيف جاز الحاق
تاء التانيث بالمذكر اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم
كما في علامة فانها مطلقتان للتفخيم وبان التاء في يا ابت لتحمل على يا امة
مع ان التاء في المذكر غير عزيز كما في نحو ربعة وسابقة **قوله** لمناسبة
اليا يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في البداء
مشابهة من المبدل منه **قوله** وقد جاء الضم وعليه قراءة يا ابت بالضم **قوله**
لاجرائه مجرى المعرفة لانه اسم في الكثرة تاء التانيث كونها
قال وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف عاطفة غير جائز
وقد جمع الفرزدق بينهما في قوله **قوله** ان
واقع يعني ان الجواز وقيل **قوله** في سعة الكلام بهذا التقييد يشار اليه
الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولكنه لا تقييد ونحو
مثالا للضرورة والمقام وقع ترخيم المنادى في السعة لكن يقصر
في النداء بهم لما رايه فيقصر بسرعة الفراغ عنه الى ما هو المقصود
نزرته الا لا ان الانسان في حال نداء الكثرة استبانها لاسمه منه في غير
حالة النداء **قوله** الا ان جعل التعبير عن الكثرة ونحوه
فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة
والاضطرار صفة المرخم فلم يتجه حمله عليهما وحذف اللام مشروطا
الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يحالفه
مذهب نحو وكان ترخيم ضرورة على الحرية ان الترخيم في غيره ضرورة
ضرورة نحو قوله ويا ندبته اخرى تساعفنا الاصل او قوله
قال وهو حذف الاظهر ان يقدم مقدما التزحيم على حكمه لكن قدمه لانه

المقصد قوله اي ترخيم المنادى الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنىً ه
وبقا الكلام رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف قوله اي آخر المنادى
نحو حذف يا يا غلامي لانه ليس آخر المنادى بل ليس [illegible] الاعراب فيما جعل
وهو حرف فيه حذف الكلمة الاخيرة من نحو بعلبك بل يبقى اجراء الاعراب عليها قوله
اي الجزء التخفيف نحو [illegible] ان حذفه للاعلال وكذا نحو [illegible] لانه حذف
آخره للزوم احد الامرين اما [illegible] الاعراب لو اسكن الآخر واما اجراء
الاعراب على حرف العلة لو احرك وذلك ثقيل ودخيل في اخراجها من الترخيم
حذف في التركيب الحذف في بيد حالة الافراد قوله لا لعلة اخرى من
قال انه حذف في الآخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد بهذا المعنى
والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة قوله بارجاع الضمير الى الترخيم
مطلقاً لان ذكر المقيد يستلزم ذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم كانه
الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او بشرط الترخيم لو كان واقعا في المنادى
ولو ان رجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قال انه لا يجوز [illegible] فالاولى
ان يجوز [illegible] لانه اظهر في اخراج شبه المضاف لانه سيجي
منه جمع المفرد في مقابلة المضاف وشبهه قوله او حكمي فيه الشيخ بذكره
المضاف من المشبه به لو لم تحته ان حكمي قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى بل الظاهر لو كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول
بمنزلة زاء زيد واما لو لم يكن علما فلانه المضاف من حيث انه مضاف
لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولان [illegible] خلافا للكوفيين نحو قول هذا
واخلف بال علام آل عكرمة قوله لانه ليس [illegible] لو لم يكن ه
المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلانه المركب الاضافي بل اي حال

جزئية

جزئية قبل العلمية في الاستقلال بكل من الجزئين بالاعراب قوله فامتنع الترخيم
فيهما بعد رعاية اللفظ والمعنى قال ولا جملة لبعض العرب يرخم الجملة ه
بحذف عجزها نحو يا تابط قوله وربما جرته على اللغتين لم يلزم نقض الاسم
الذي في حكم المعرب الماقيد به لجواز النقض فيما ليس في حكم المعرب نحو [illegible]
واما نحو [illegible] فالحذف فيه سائغ والشاذ لا يعبأ به قوله بلا علة قيد جنس لكنا
قيدنا به لجواز النقض بالعلة الموجبة كعصا قال فيما [illegible] الثانية قد كثر
الترخيم فيه ولذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة
المرخم اعني فتح اليا والواو وقفا على ذلك [illegible] آخره [illegible] السكت
فيقال في يا طلحة يا طلحه وذلك لانهم يلحقون ها السكت بآخر ما ليست حركته
حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلا ما يوقفا على الساكن وقد يلحق
[illegible] في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ه
قال زيادتان [illegible] وان بينا المعنى نحو [illegible] في حكم
الواحدة صفة لزيادتان من قبيل [illegible] في السابقة [illegible] زيادتان
معا وان كان كل واحد لمعنى [illegible] معنى الآخر كزيادتي مسلمان ومسلمات
علمين وهاتان الزيادتان سبقة احداهما زيدان التثنية علم وزيدون
الجمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين علمين وزيدات جمع المؤنث السالم
نحو مسلمات وزيدات نحو مروان وعثمان وخراسان ويا النسبة وشبهها
نحو كوفي وكرسي والعالم التانيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها ه
قوله وكان في آخره حرف صحيح الظاهر [illegible] الشيخ الرضي به لا قيد بكونه ه
غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو
سعلاة فعلى هذا [illegible] بينه وبين القسم الاول [illegible]

لشفاه فهما في اسمائه واخر اقتطاف بعري وتحمار **قوله** وهو اسم الحائم
لانه ترخيم مثل مد علو وهرق يحذف الا الحرف الاخير والمدة السابقة
قوله في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه ليوافقه
ما قبله من انه منزل منزلة الاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه **قوله**
او واو او يا ساكنة احتراز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب
وقنفخر على وزن جردحل ... وهو ورق الزرع اذا
طال وكثر ... **قوله** حركة ما قبلها ...
سنور وعقنقل ... يتعلق بالشيخ **قوله** فانه لا يحذف ...
فانه يحذف المدة ايضا **قوله** لانه نحو ثمود لم يحذف زيادتا ثبوت جمع ابن
لانهما غير تابعاء واحده فكأنه ليس جمع المذكر السالم كثمود **قوله** اما في الاول
لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى
فصل بهذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل آخره مدة **قوله** وبلغ
في الشفرة قال قدس سره في الحاشية الشفرة صغار الغنم انتهى قال في الصراح
نقد بفتحتين نوعي از گوسفند کوتاه دست وپای زشت روی
نقدة يكنى بها الراعي كذلك **قوله** وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر
واثنتا عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشرة بمنزلة النون
في اثنان فان اسم وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم ... **قوله** يا خمسة
وفي الوقف تقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمات وقفت وقلت
قلت يا مسلمة بالهاء **قوله** حرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد ...
... بالجملة الاسمية ... بهذا الحذف كثيرا مستمرا ...
استمرار ... وهو مستفاد من المضارع لان الاسمية ...

لو انتظ

لو انتظر الى اقرار الحذف اما الى الانتظار الى النظم الطبيعة فنقول ولذلك
قد سلمه ... الى الاقرار ... والى مناسبة المضارع ...
الواقع جزاء في الشق السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية
تدخل على المضارع المثبت **قوله** وهو في حكم الثابت اي فيما انما
يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف
ههنا لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم
اجيب ان المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة
الموجبة **قوله** فيبقى الحرف الاخ ... فمنها اسم ازال الترخيم ما
يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى وقاضي
ومنها اسم يبقى بعد المحذوف ما منه حرف اصله السكون كان مدغما في
ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة ... وهو نبت
فسيبويه بفتح الآخر وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يجز اصله السكون
يرده الى اصله حركته ان لزم ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان
فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر والفراء يرده الى اصله
حركته وهو الكسر **قال** فيقال الفاء فصيحة اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة
عطف الفعلية على الاسمية المؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف
نابيا بجميع اجزائه والمحذوف ثابت فيقال **قال** يا حار ويا ثمو ويا كرو
وقيل ... لان التغيير في الاحمال الاواخر اما بالحركة فقط او بالحروف
او بكليهما **قوله** وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر
ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى
... گويند ...

مبحث المندوب

ايضا جملة على وجه القضية **قوله** فلا جرم فيثبت يائه لانه لم يأت في كلام
العرب اسم متمكن آخره واو ما قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو
التفازي والتلقي واما دلو فانه في حكم المتمكن لعروض بنائه **قال** وقد استعملوا
صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص
فنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب
آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويجوز اعرابه على حسب ما كان
عليه من قبل هنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فاقره
غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منصوبا لانه ولا مخصوصا بفعل التفجع
لانه يتعدى بالحرف اللام الا ان يقال ان المندوب منصوب بمعنى ادعو او اخص
ويلزم ح ثبوته موضع خامس من مواضع حذف الناصب لمفعوله قياسا **قوله**
يعني لما كانت بالشهرة تشبه النداء صح اطلاق صيغة النداء عليها
وفي هذا التشبيه استعارة بان يا اصح في هذا الكتاب. **قال** المتفجع عليه التفجع
ورسمه عنده بترك صلة اللام فالمتفجع له وحمل على معنى ...
كما يجا في المحزون عليه او تفجع معنى البكاء وفيه ان لا شبه المتفجع عليه وجودا
قال بيا ادوا الباء للالصاق صلة المتفجع وقيل للسببية او الاستعانة
قوله مما زاد استغرابه الا ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى
الاعتبار وحصول الباء في المفعول اغرب لعدم حصوله في المقصور عليه
قال وجاز لك وجاز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا قال الله
الا انه ليس يجيء بيا لئلا يلتبس بالنداء قال الرضي الاولى ان يقال
او ان دلت قرينة حالية على النداء كنت مخيرا مع يا ايضا والا فيجب
الالحاق معها **قوله** اي آخر المندوب وقد يلحق في آخر غير المندوب.

قال ... [illegible]

قال فان خففت لُبِّس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يحذف
الا الالحاق ويجوز الاعراب نحو واضرب الرجلاه وفي تمسيح بجوز الرجلاه
وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس فيصير بتبعها مدة من جنسها
ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول في ندبة يا غلام باسقاط
الياء بالاضافة يا غلاماه قال الشيخ الرضي الا اذا جاز يا غلامي
لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم قال واغلامكيه لما لم يكن المندوب
مخاطبًا في الحقيقة بل متفجعًا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب
ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف
والمضاف اليه ولا لاشارة الى المبتدأ لم يمنع بقولك واغلامهوه
قال واغلامكموه قال الشيخ الرضي آخر المندوب ان كان ساكنًا
فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف
للساكنين ويزاد الالف واما المدة فان كانت الفًا حذفتها لالف الندبة
نحو واغلاماه صلاة للمصلي فانه يقول المثنى بها عن الف الندبة ولها
واوًا وياءً فان كانت الحركة قبلهما مقدرة حركتهما بالفتح نحو يا فتياه
واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلاماه لان
اصلها الفتح والمص يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء صلاة في
الحركة فان كانت مدتين فانك تكتفي بما قبلهما من المدة نحو واغلامهوه
واوهي هواو ضربوا او وواوها ضربي لقد اسمى بالحال وان لم يكونا مدتين
جئت بالف الندبة بعدها ان شئت واما ميم الجمع فلا يأتي بعد الف الندبة
لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه وواغلامهمي والواو والياء
بعدها اما الالف فانه حذفها في الجمع للاستثقار وقد يامده الندبة وا...

واما الف المدة فلتبع واوا او ياء البتة اما الساكن غير هذه الثلثة فيفتح
ويلحقه الالف نحو يا منادي المستعمل يمينا قوله لبيانها ولا يستعمل الالف الحاقها
والهاء جيئت بعدها هاء ساكنة تثبت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء
تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل
مجرى الوقف قال الا المعرف وجب الا يحذف المندوب معرفة سواء
كان قبل النداء او بعدها وجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا ليدرك علما
كان او غير علم نحو وا من قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من
قوله وا رجلاه فمستجاه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه ولهذا اجاز الفصل بغير الظرف بين الصفة
والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر
قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال
الموصول بالصلة قوله لانه نداء وا لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص
الحذف بالعلم وليس كذلك فما يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف
التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول له
ولا يجوز في الاول المعرفة ولان النكرة المعرفة يجري النداء لا عرفه
اذ لا حرف التعريف وحرف النداء لا يحذف مما يعرف بها حتى لا يظن
بقاؤه على اصل التنكير قوله لانه كالعلم الجنس ولانه موضوع في الاصل
لما يشار اليه حالا طلبه ويراد من الكلام يشار اليه وكونه منادى اي
مخاطبا منافي لظاهر فلما اخرجه من النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة
ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله سواء كان
مع مبهم يعني ان جواز الحذف اعم من ان يجئ مع مبهم او لا فلا يرد ما قاله

الشيخ ارتضى ان الاصل لم يذكر لفظه فيما لا يحذف منه الحرف وسهى منه لانه
لا يحذف منه الا مع ابن ام الحصين منه في اخره قال نحو يوسف عبري وقيل
عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف لعدم فيه الا العلمية
وقد يدفع بانه يجوز ان يجئ معدولا عن يوسف بكسر السين قوله ولفظ
اي لفظ اي وصفا بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس معرفا بالنداء
الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء
جاز حذفه قوله والمضاف الى معرفة عطف على قوله لفظ اي قوله
اي حر منبيجي او ادخل في الصباح قال قالته امرأة القيس فلما اصبحت
رحلت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل حين يستعمله
مع مفهوم قوله فانه يستخف صار مثلا للحث على تخليص النفس من الورطة
الشديدة قال وفي اطرق كرا الاطراق خاموش بودن وخميدن سر
افكندن وسر فرود كردن قوله سبحي رقبة اي فاسمعوا تلبيد بالارض
فيلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن يتكبر وقد تواضع من هو اشرف
منه قوله والمعنى ان النعامة ليست معناه ان ذكر الحبارى يحذف طويل
العنق للصيد فاخفض عنقك للصيد فان اطول منك عنقا وهي النعام
قد اصطيد قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعالى
وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا
يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان لا يسجدوا ويجوز ان يكون بدلا عن السبيل
اي فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يكون
بدلا من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل
اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا وفصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا

قوله اي معمولا له بواسطة او بلا واسطة وعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمعمول
والالم يخرج التوبيخ عنه فانه ما لم قد يصدق على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه ونحو
انما لا تخصيص ولا باس في التعميم مع صدق الحد وحرمان الشامل للمواضع الاربعة
لانه يجب بعض افراده منها قوله اي مانع العامل الذي بعد عامل يحتاج على شرط يعني ان
على بابه وكان ان تقول بعني الا على صفة لشرط وقوع اي احتراز احترازا واقعا
على شرط ما تم وقوع البناء على المبني عليه قوله واما وجب حذفه لانه ربما ينقض
بقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تات لمجرد التفسير بل اتت بها
تبيين الجملة الاولى فهم تامة ما باعتبار ما تخلف به من كونهم ساجدين بها
كقولك علمت زيدا علمته كاتبا قال كل اسم الخ لفظ الله كل لبيان الماهية
قال بعده خبر مبتدا او حال عن الظرف قوله وزيدا انت ضاربه لانه بشبه
الفعل مما يعتمد عليه ما قبل الاسم المجرور ونحو زيد هذا ضاربا وازيدا
ضاربه العمران او بعده كما في احمد كورو ومن زيد اضاربه عمرو وعلى
ازيد عمرو مبتدا وضاربه خبرا له قال مشتغل صفة لاحد الامرين
المفهوم من لفظ او او لكل من الامرين على سبيل التنازع قال عنه
متعلق بالاشتغال لتضمينه معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض
قوله او متعلقه لعموم في هذا التوجيه تصريح بالالتزام الضمير
وتعلقه بالضمير بان يجر الضمير من متممه بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه
منها ان يجر المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا
بالاصالة للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا
ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يجر المتعلق موصولا او موصوفا

وزيدا اضاربه

بجامع

بجامع العطف او معطوفا عليه موصولا عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت
غلامه الذي يضربه او رجلا يضربه قال لو سلط التسليط بركاه شتان
بر چیزی قال او مناسبه كبيرا في اكثر النسخ بالباء في شئ من كتبه واما
المحقق غيره فيدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعني تسليطه بعينه او
بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله وبقيد الفراغ عن العمل
الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه فعل لا يصح عمله فيما قبله
وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا لما له
صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي
وهل ومن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا
بعد الا او موكدا بنون التاكيد او ... الى الخبر متصل راجع اليه نحو زيدا
اظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية او واقعة بعد اما
اذا اذا كانت زائدة او غير واقعة في موضعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو
فرد غيرها واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما ما يكن من شئ فحدث بنعمة ربك
فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء وحذفها ازيد
على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا الكلام ما استفيد من كلام الشيخ الرضي رحمهما
... ويدان زيدا في زيدا ضربت غلامه نحو ما علته لسبيل محرور الاشتغال
بمتعلق الضمير فانه عن العمل فيه لافساد المعنى فانه البتة كما في الضرب
لم يقع على زيد لا يجب افساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول
يدخل فيه حينئذ كل شئ فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى فيما
التسليط فيخرج فيه قيد التسليط خبرا ورابا ولم يكن فال هذا القيد
وسابقه واحد كما قال له الشيخ الرضي قوله بالنزاع ما فيه سابقه

لان التزادق انما يكون في المفردات **قوله** باللزوم ولو بواسطة كما في قوله الشاعر
اسماً منصوباً بمقدر نحو زيداً اخاه غلامه ضربته اي لابست زيداً اهنت
اخاه ضربت غلامه **قوله** ولا يتصور ههنا الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم
جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول
في زيداً ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون
الفعل الظاهر تفسيراً للفعل المقدر والمعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدر
وكذا جوز تقدير المجاوز مع المتعلق في زيداً مررت بغلامه وجوز ايضاً
فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة **قال** وينصب بفعل [illegible] يفسره
ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان فيما عدا الصورة الاولى
يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحذوف وما عملا بتخالفهما بان يجعل انه ساحرة
مسند اليها اصالة لان تنصبها ومن فوقها اعني جاوزت واهنت ولا بست
اما الصورة الاولى ففيها اشكال انه لا يجوز تعلق فعل خاطب المعمول واحد
بمعمول له بالاصالة متعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يجوز احدهما بدلاً
من الاخر فان كان الثاني بدلاً من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه
بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلاً من الثاني
لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة **قوله** فلان الاختيار
قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع ينظر في باب الرفع والنظر انه
من قبيل الاختيار على شريطة التفسير وان لم يكن في الواقع **قوله** ويختار
الرفع بالابتداء به لسلامته من تكلف تقدير عامل **قال** بالابتداء لم يقل
بينهما انه رافع نحو كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى وجه اختيار
الرفع **قوله** ان قرينة ترجيح خلاف الرفع اراد به ترجيحه بتقوية جانب
النصب

قوله لسلامته من التكلف اي عن ما التزم ومن [illegible] لا يجوز ارتكابه في باب [illegible] والاولى ارجاع [illegible] الاولى والنصب [illegible] ارجح في الرفع [illegible] النصب على وجوب الرفع [illegible] اصحاب [illegible] وذا [illegible] الرفع [illegible]

النصب سواء كانت مع قرينة وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته
له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في ضمن
زيد ضربته وبلا انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره ره
نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعاً الى اختيار
الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد **قوله** لسلامته عن الحذف يعني الذي
خالف الاصل اذا حمل على تقدير الرفع ايضاً يلزم خلاف الاصل وهو
حذف الخبر الجملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبراً اهون من وقوعها
لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم ح حروجها مثل زيد ضربته
عن هذه الضابطة وانه راجع عن الضابطة التي بنيها **قال** كما قال
الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ههنا اقوى منها هو
شيئان فقط على ما ذكره اما واذا للمفاجأة **قال** مع غير الطلب
لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب
والالحق ان يقول ايضاً ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها
جواباً لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم
اكرمت لان القرينة التي تقوى جانب النصب هي التناسب والتطابق
المذكوران **قوله** كالامر والنهي والدعاء فصل الطلب بها لانها
لو كانت مع غيرها كالاستفهام مثلاً لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط
على الاسم **قوله** فان الرفع يقتضي اه وان الجملة الطلبية فلما يخرج الاسمية
لاختصاص الطلب بالفعل الا نادراً كالاختصاص [illegible] حروف الطلب
بالفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يجارضه السلامة من الحذف
لكثرته ووقوعه في كلام تام **قوله** فانه اه يلزم الاسمية او اسم اللزوم

الكلمة في هذا الموضع لورود النصب بها قوله سبب عطف جملة ولو بلكن
وبل قال على جملة مجملة فعلية حقيقة او حكمًا نحو مررت برجل ضارب عمروا
وهندا يضربها فان اسم الفاعل شبيه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه
من الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل
التعجب نحو محمود وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة
الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطفها الخبرية
على الانشائية قوله ولا يقدر معمولا فانه علام تقدير معمولا قلت نحو قوله لانه
يختار الرفع في اسم الاستفهام لانه كان هو الاسم المحدود واما لو كان
الاسم المحدود بعده نحو متى زيد اضربه كان حكمه حكم بل كما صرح به الشيخ
الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام
لم يصح ما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به
والترجيح لكن على ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت
عنه كما في هل زيد خارج واما اذا وجدت فعلا تذكر الصحبة القديمة
فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج قال واذا الشرطية
كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها
حكم لو في وقوع الجملة بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم
متى الشرطية من لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازات
لكنها قاصرة عن اخواتها لانها لم تدل على حفظ الوجود بل قطع الحصول
قال وحيث ودون وحيثما فان حكمها حكم متى قوله لانه مواقع الفعل
فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيها نحو اذا زيد يفعله
او اختل زيد مقاما يقبله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة بجملة للصفة

وفيه

وفيه فوات ذلك قال وعند خوف لبس عطفا على قوله في الامر وتمانع
بلفظ الحرف لعرفا بين تخفيفا اللبس ونوعه فان الاول انما يجوز عند
تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض
ورفعه مخير كما ذكرنا فيه وفي كل ان اللفظ لو اريد بكونه خبرا او
صفة كان الاولى الجواز على الخبر لما فيه من العائدة التامة قوله وهو
خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه
خبرا او كونه صفة لانه ان اراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه قد قال
للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة
كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء
للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله
للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من
تخصيصه بموجوده بما سوى الواجب وصفاته ولو سلم تخصيصه بالمخلوق
فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق
لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا فيجب العموم او يجب
الرفع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قال ويستوي
الامران في الاختيار قوله فلا نسبة معارضة بقرب المعطوف عليه اي
السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف
العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك مما نحن فيه حذف العائد بل
من باب الاقتصار على بعض الشيء اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له
من عائد لانه كان جملة فيعرفه من هذا المعنى وقد نبه سيبويه في ذلك
ليس الا تشبيه جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على

خبرها **قوله** فلا تنبغي هذا باعتبار المنتهى لو اجعل الجملة خبراً اما لو اجعل
الفعل وحده خبراً او اعتبار الابتداء الى الاستمرار الذي هو في حكم الملفوظ
كما قيل في زيد عرف كان ما الكبرى مفعوله باعتبار المنتهى الذي هو الضمير
قال بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء المتضمنة في الشرطية **قوله** والا
بالتشديد يجوز الخليل فيها التخفيف **قوله** لوجوب دخولها على الفعل قال
الشيخ الرضي لا شك ان التخضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني
معانٍ يتعلق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان
بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التخضيض وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولوية بها بالافعال
كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلفت في اختصاصها كالا
للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في اذا ما اهلك يجوز عند
الاخفش ان يكون مبتدأ **قوله** فانه وان صدق عليه الحد قال الشيخ
ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلاً عنه بضميره لان الاشتغال انما
بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ها هنا مرفوع المحل ويجوز نصبه
باعتبار الساد الذهاب الى المصدر المدلول عليه ضمناً بجوز المعنى ذهب
الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل فمن
وجب ان يجوز المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصاً **قوله** ضعيف تقديره
زيد ايلابسه الذهاب به الاظهر ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وفي
هذا المعنى ملابسة الصفة للموصوف وفي الاول ملابسة مبداء الصفة
بموصوفها **قوله** مع الحاء وما هذه اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر
عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به عن المضمر الا برى انه

احد

احد واقع من متحارك المقدر مقام الضمير من متحارك المضمر وزيدا في الا
زيداً ضربته واقع من ضربت المقدر مقام الضمير من ضربت المضمر وان التقدير
في ان زيداً لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لاقتضاء النفي
بالا وكذا في ان زيدا لم يضرب الا اياه ان ضرب زيداً لم يضرب
الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى بلابس واذهب بنسبة كنسبته الى
ضربت لان نصب وزيدا مفعولا **قوله** واجب بالابتداء كذا ذكره المص
وخبره انه يجوز ان يجوز فرقا باذهب المقدر رعاية الاستفهام ونحوها
ضابطة وذكرها في شرح المفصل **قال** وكذا خبراً او صفة انه وجه
قوله لقوله تع وكل صغير وكبير مستطر السطر مشتمل **قوله** يجب لا ايجاد
الكبائر كبيرة ولا صغيرة **قوله** والظاهر لا يمنع الفاء يجب الظ
دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها كخوقوله تع وربك
فكبر **قوله** عن بعضهم هو عيسى بن عمرو **قال** ونحو الزانية والزاني
الفاء اما للعطف على كل شيء فعلوه حينئذ التقدير وكذا الحر الزانية
والزاني وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان
بتقدير المبتدا اي بعد الاية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول
واما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء
بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية اي تتخير العائد
وقوله وجملتان معطوف عليها عطفا مفردا على جملة لا محل لها
قوله مرتبط بمعنى الشرط فيه الباء صلة ويجوز ان تكون السببية
قال عند المبرد فيه ظرف للعامل المقدر والاظهر انه ظرف النسبة
بين المبتدا والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف النسبة بين المبتدا والخبر

يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله وفيما يلي الفاء انما جاز
حذف لان الفاء لما كانت زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما في
قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله لفظ
الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار
ولذا قدمه المصنف فيه انه يلزم ان يجوز الانشاء خبرا قوله عند المحققين
المعنى او خبر كذلك والتقدير فيما حكم الزانية والزاني كما في الفصل
والباء قوله ان ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء او
بالاقرار قوله وهي زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان الفاء
بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتفسير لان اجلدوا
ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله وجزء الجملة لم
يجوز ان يعمل ما بعد فاء التفسير او السببية لما كانت الفاء واقعة
موقعها لا تعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب يعني ان الشرطية
اسنادية لا تقبل الاستثناء التي ... بنقيض التالي يثبت نقيض المقدم
وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمل على ذلك لانه لو لم يحمل
عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه
غير واقع اصلا ما دام الشرط لا يعبأ به قوله لتصحيح الوقف
في كلا قسمي التحذير ضعيف ... وهو صحيح في القسم الثاني منه ولهذا
لا يذكر الا المحذر منه قوله وفي الاصطلاح النحاة معمول النصب اليه
لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه قوله اي اسم علم فيه
النصب اشارة الى ان اطلاق المعمول المنقطع باعتبار انه محل الاثر
العامل قال بتقدير اتق الا انسب بالصناعة ان يقال باتق

بدون التقدير قال تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر
والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا
وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدر نحو لا احذر وغيره يجعله
نحو حذر خطابا والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قال او ذكر المحذر
منه هذا القسم نحو ... ظاهرا او مضمرا سواء كان اللفظ معطوفا او لا والمضمر
متكلما او مخاطبا او غائبا قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله
او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر فحق عطفه على قوله معمول التقدير من
حيث المعنى الا انه يقدر مع الا وامعلقا اي هو ذكر معمولا وفيه نظر ايضا
لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة
صيغة المجهول وليس بوجه لانه اذ هذا انفصالية الا ليست اخرانية فينبغي ان
يليها مثل المذكور قبلها والمذكور قبلها مفرد وما يليها جملة وانما جازت
المخالفة اذا كانت اخرانية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو
المنسوب الى الفهام ولم يجعله معطوفا على قوله معمولا حتى يلزم ما ذكر
من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر منساق اليه الفهام اعني حذر ...
او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا
بتقدير يحذر او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق وما في معناه نحو
دون غيره من الافعال للتحذير لا ان التقدير لاجل التحذير لان التقدير
لدفع الغرفة ولا اصل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل
معطوفا على قوله معمولا او يجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال
العطف بالواو في الحد وانما يصح لو كان صدر الحد قسما ولا المعطوف
ليس اشارة الى القسم الحد وهو ليس الصدر هاهنا ولا الحال لانا نقول

لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه
في الحقيقة فيبقى قوله معمول اتق دالا للقسمين قوله فلما تم او ولما تقدير
العامل والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار ضمير في ذكر وجعل
المحذر منه بدلا منه قال مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المصنف
الاصل اتق نفسك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤوا بالنفس
مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذف الفعل حذف النفس
لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يجيء متصلا لان عامله
مقدر فصار منفصلا ثم قال وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى
عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتا فيز الفاعل وجاز اجتماع
ضميري الفاعل والمفعول لواحد لما كان احدهما منفصلا قوله ولا يخفى ان
قوله غير صحيح لانه يفهم في اتق معنى التبعيد يجوز التقدير اتق فبعد اتق
نفسك ولا يخفى انه في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تاكيدا البسم في تقدير
بعد قوله لا لا يقال ان يقتضي زيد الى الاسد لان معنى الاتقاء يرجع بدونها
لا بد من صحة البدل قوله فالصواب انه يقال يمكن ان يقال ان ارادة تقدير اتق ونحوه
قوله فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك فيه تأمل لان نفسك محذر منه
لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال
ان اتقاء الشخص من نفسه التحذير منها ليس الا ابقاؤها الشخص في ضمن غيره
فالمحذر منه في الحقيقة هو الغير وسمي محذرة بالمجاز فاذا نظر الى هذا صح
هذا المعنى قوله لان ان حذف حرف الجر مع ان لان ان حرف موصول مطردة
بعينها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما كان لفظا ما هو في
الحقيقة اسم واحد جاز فيها التخفيف فيناسب حذف حرف الجر
قوله

قوله قال ابو علي انما التقدير ... ان حذف العاطف له كان كذلك لا وقع
في القراءة ... كما قال ابو علي في الاية المذكورة وبحثها الكايد

قوله ولا تقول اياك الاسد الا في قول الشاعر فاياك اياك المراء فللضرورة
الشعر او لان اياك من باب الاسد الاسد والمراء منصوب
بفعل آخر اي اترك واحذر او لان المراء في تاويل ان تماري قوله فلم
يثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله ولا على الذئب لفا اعتاد التوكل لهم
فلت اي وجب قال المفعول فيه اي فمنه المفعول فيه او هذا باب
المفعول فيه والمفعول فيه هو كذا وهو مقتصر على الاخصر وقصد المناقشة
على الاولين قال ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه مسامحة او انهم
ما فعل فيه قوله الا حدث وهو الفعل اللغوي قال مذكور اي ملفوظ
قوله نظما الى قوله ومطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على
المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل
في المعنى الالتزامي وحاله يحتاج الى معنى قوله لفظا كان العلم مصدرا
او بمعناه قوله فلو اعتبر من التوابع قيد الحيثية يخرج فيه تأمل لانه لو اريد
بقوله ما فعل فيه ما نسب الفعل اليه بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية
ولو اريد معناه الحقيقي لا يجدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا
وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من
اعتبارها قوله ولا يخفى انه قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء
ولم يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح قال من زمان او مكان
قد يكون يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او بجعل المصدر مجازا
عن الحين لاشتراكهما في ملابسة الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية
وقد يجعل العين مكانا نحو جلست قرب الشمس اي مكانها اذا اريد
بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم قوله اشارة

لا قسيم المفعول فيه استارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بل
على ان ما محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه **قوله** مبهما
كان او محدودا النفع العموم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له
حد ونهاية كالحين والدهر والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر
والسنة **قوله** وظروف المكان الا كان المكان مجمل الضمير راجعا الى المكان
والاوجب ان يقول الا كانت وكما كانت اضافة الظرف الى المكان
بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عايد لان عايد المبتدأ عايد الجملة
قال وفسر المبهم بالجهات الست التفسير الكثير المتقدمين واما تفسير غيرهم المبهم
من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان
خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا وحكم بعض حرفية بانه ملحق
بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة كما قال الفاضل الهندي في الارشاد
من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثل بك ومنهم من فسره
بما فسر به المبهم والمعين من الزمان ويدخل فيه الجهات الست وعند ولدى
ووسط وبين وتلقاء ونحوه كل مبهم عنده من جانبه النصب لان جانبه
وما بمعناه من جهة ووجه بمعانيها وكنفه ونحوها لا يقع فيها مثلا
زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل
ولم يتبعا لكل فيجب مجرورا عندهم حال المقادير الممسوحة كالفرسخ
والميل منصوبة **قال** وحمل عليه ينبغي ان يذكر المقادير الممسوحة اتفاقا
فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان تحمل على الجهات الست
لمشابهتها لها في الاستغراق فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يجعل موضعا
دون موضع بل يجوز ابتداؤه وانتهاؤه كيف لا تحول فاعادته المعينة

90

سمي لا **قال** ولفظ مكان يتعين ظرفا ان يكون في عامله معنى الاستقرار
فلا يقال كتبت المصحف مكانك كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي اوله
ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والمعنى ينتصب بالى ال
على ذلك الحدث وبما ينتصب المكان المختص وهو فقعدت وسكنت ونزلت
وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص **قوله** وما بعد
وقعدت وكذا سكنت ونزلت **قوله** ولا ننكر ان معنى الدخول الانتهاء
فينبغي ان يجعل له كما ان في معنى لقصد الذي هو لازم وجه الاستدلال الشيخ
الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في
المكان ويجوز الدخول فيه لا فالعول من المصادر اللازمة غالبا ولكونه
ضد الخروج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة
قوله والنصب فيه مما يجب رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومما يختار
نصبه نحو اليوم الجمعة سرت فيه ولقيا اليوم الجمعة سرت فيه ومما البعض المشتغل
بالنصب كل يوم صمت فيه في الضعيف ومما يستوي فيه الامران نحو زيد
سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه ومما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت
فيه **قال** ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل على الفعل وهو متقدم او ما يجب
التقدير او يجب التحقيق **قوله** الا ان يراد بذكره معه لا يقاع الحرج
المفعول المجرور بكذا حينئذ يتسمح لان الجار في المجرور هو الفعل وانه
المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف **قوله** حاذ الفاعل
ضرب التاديب بالضرب اذ حيث كيف يحصل التاديب بالضرب
ويترتب عليه مع اتحاد احاط الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه
التاديب اعني التادب قال الشيخ الرضي بحافظة التادب اي نصبه
العلة

التأديب لنفهمه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفعل والزمان ولو
ولو فرحت بالعلة الحقيقية لم ينصب عند النحاة **قال** وقعدت عن الحرب
جبنا فيما لو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اي احسن مقابلة
المقارعة للزجاج واظهر الخلاوة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه
وتنبيه على عدم تصحيحه والاكتفاء بظاهر الامر **قوله** والقائل ان يقول
بان المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام بحالها خلافا
لقول الزجاج **قال** خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال
فيلزم التنكير **قال** فانه عنده مصدر لكان اي من نوع مضمون عامل المفعول له
تفصيلا وبيانا كما في ضربته تأديبا **قوله** فان معناه ادبته بالضرب
تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات
الجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يجوز مصدرا
مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس
وهو القعود عن الحرب كما يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية
وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر **قوله** او ضربته
ضرب تأديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف
لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته
سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من
غير لفظه فعل لا يخلو عن شيء **قوله** ورد قول الزجاج وادخله المصنف
ايضا بان معنى ضربته تأديبا ضربته لاجل التأديب اتفاقا وقوله انه
للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه **قوله**
ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل فيه ان وضع المظهر موضع المضمر
اشارة

مطلب الفرق بين التقدير والحذف

اشارة الى الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك
في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية
قوله اي الحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة
لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو
الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين رضي الله عنه في نهج
البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية
والمستحق ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يجعل حالا
لاستلزام عطف حال الفاعل وهو الاستتمام على حال المفعول وهو الاستحقاق
قال ومقارنا له اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى
في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب
اي الصدق الذي في الدنيا ولا يخفى انه لا نزاع في ان الحال والفاعل
لا يشترطها ولم يشترطا ان يجوز نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع موقعه
لكن الغالب فيه التنكير كما كان في المجرور النحو لذا **قوله** او يجوز كان
وجود احدهما بان يجوز اجزه او الحدث او بالعكس او بغير ذلك
قوله لانه بهذه الشرائط قال المص انما اشترط ذلك لان علة الافعال
كثيرا ما تجيء جامعة للشرائط مخصوصة وسبل على اللام المقدرة
قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي مشرف جدا الحيم حاله محط الفائدة
قائما مقام المفعول الفاعل وخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر
الفعل او عن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص **قوله** وقد
جمع بين التعبير والتعبير قال قدس سره في الحاشية العربية اخذ الوحشي
والابل والنزوان الوثوب وقد قدس سره في تفسير الوثوب

مطلب المفعول معه

برجلين قوله كما سواء كان ذلك لمعنى الخ لظهور الحكم بعضهم فحكم فاعلا نظرا الى
ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض
ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله نحو
استوى الماء والخشبة اي تساوى هما الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى حد
الخشبة فعلت الخشبة او غرق الماء والخشبة معهما يعرفان به قدر ارتفاع
الماء وقت زيادته قوله والمراد بالمصاحبة لمعنى الفعل الخ فلا يجوز ضحك زيد
وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز عند غيره لا الا بقولهم جاء البرد
والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى
مجازي شامل للسير والجريان قوله او مكانا واحدا المشهور الاكتفاء
بوحدة الزمان قوله نحو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان فصيلها
في الكافية حقيقة بچه شتر از شیر باز کرده رضیع الصبی شیرخوار کودک
قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بتقدير
الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصب
بمعنى مع مطلقا لنصب في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب
الظروف لانه قائم مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطي النصب
ما بعدها قوله واصلها واو العطف ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه
على عامله في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابن جني قال الشيخ
الرضي لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب
كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تأخر عن المعطوف عليه
قوله فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي
وحده جعلها تامة تقدر لفظا تميزا او حالا ويحتمل ان تكون ناقصة

والاول

والاول الصحيح ما ثم يعرف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان
الاصل في هذه الواو العطف وانما خرج عنه تنصيصا على ارادة
المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
لعدم النصب في العطف الذي هو الاصل ظهر انه علة فان عمرا في المثال
المذكور ليس مفعولا معه وكلا مصاحبة فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج مثله
لان الكلام هنا لا يختص به والا لم يبق بعد ذلك تعين العطف قوله
فان العطف فيه ضعيف ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة
قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار قوله مبنيا لا يجوز على الضمير
المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة
ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف وقال والاولى ان يقال
ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على
الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون
للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك بان يكرر حرف الجر مع انه
لا يجيء مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص
على المصاحبة وهو الحق مما قاله المصنف لوروده في القرآن كقوله تعالى
تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكما بمعنوية العامل
المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين لكلمة الاستفهام وحرف الجر الكائن
للفعل الاخير ايضا شأن كلمة الاستفهام والشأن الذي بمعنى المصدر
يجيء الفعل والصفة فان الاشتقاق على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي
يتعاضد امرين بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو ما انت وزيدا
فان الاشتقاق فيهما ضعيف لعدم معاضدة حرف الجر بالاستفهام فتأمل

وفوات مطابقة الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني وبعضهم لم يتوقف بين هذه
الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين وبين
الاخيرين قوله لان المعنى فانتصب وحالا بمعنى متعلق بمفهوم الكلام السابق
كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكى وذلك لان قوله ضم حال زيد وعمرو
خبر محذوف تقديره ذلك ضم حال زيد وعمرو اي الجامع المعنوي مع جواز
العطف مثل حال زيد وعمرو ووقع عليه حال اثنين الاخيرين وكل
قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام محالها حكمها بمعنوية الجامع
في تلك الامثلة قال الحال ما يبين هيئة اي الغالب انما سمي هذا
القسم حالا لانه لا يخلو عن الانتقال غالبا قال ما يبين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل
الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة وهي
اعم من ان يكون محققة وهي الحال المحققة او مقدرة وهي الحال
المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ونحو
خطبها التزويج جميعا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي
مقدرة نبوته والبعض يجعل اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول
او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد ابوه قائم كما يرد
النقض بقولك انتبك وزيد قائم ونحو ذلك صاحب المفصل في موضعه
ان قال في بعض حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة الفاعل لازم الفاعل
او المفعول اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم
باللازم فكان ما هيئة الفاعل اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام
زيد ليس هيئة زمان زيد الاتيان والا زمان الاتيان كما كان
مباينا مطارحا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلائم حمل الاحكام
بينهما

بينهما على ان عبارة التوضيح لا تدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي ثم
ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة والكلام هنا في حد لاختلاف ماهيتي الحال
المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي
في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجري مجراهما ويقولنا جزء كلام
يخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب معه كريم على ان الواو للحال
وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون الجملة وقولنا غير حدث
احتراز عن نحو رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول في دلالته
حال على ان بعد لولا هيئة الفاعل او المفعول به من حيث انه فاعل او مفعول
نحو ... ثم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل
بهما قوله لا الجمع واذا توافقت حالا الفاعل والمفعول جاز التوزيع
كقولك ضربت زيدا راكبا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا
فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا
نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما
بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا او يحمل على ضعيف جعل
حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا
قال الشيخ الرضي وقال بعضهم في شرح المفصل حق الحال المعرفة ان ترتب
على حد ترتيب صاحبها قال لفظا او معنى يخبر عن الفاعل والمفعول او
حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح قوله اي اللفظية
بان يكون بينه شرك لانه انتصب الفاعل قوله فكان الفاعل او المفعول
فان تعلق فعل بشخص بمنزلة علاقة الحال بهما فرافها قوله فكان
الحال عن المضاف اليه لان المضاف في الذات في حكم الذات قوله

قوله وان الحال هو المراد فيما قاله المصنف من جواز الحال عن المفعول معه وفي المفعول
بلا واسطة والجمهور جوزوا الحال عنهما لشدة شبههما بالفاعل والمفعول به والتمييز
ان لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه قوله وزيد في الدار قائما
من الظرف الملفوظ حكما هذا التوجيه حسنه لكن المصنف جعله في شرحه من الحال
المعنوي وتبعه عليه ان قائما على الظرف فاعل اللفظي لان عامله مقدر في نظم
الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن بالمحذوف في المعنى كان في حكم
المعدوم من المعنوي ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه
فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف
عامل الحال وصاحبها وهو لا يجوز عند الاكثر بل يعلم انه لا يجبر فاعلا
معنويا على التقدير المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول
اولى لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه لان المنبه عليه حقيقة هو ان جرا
زيد مع تقاربه الاسم والفعل قال وعاملها الفعل وشبهه العامل بها
لتحقق لفظية العامل والمفرد ومعنويتهما ويبين توطئة لاقسامه
لتقديم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المعلوم
من تخصيص الاقسام به وكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقديم
والالحاق المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفصيل
قوله وهو ان يكون لانه صيغة قوله كالاشارة وحروف الاستفهام والتمني
وان من حروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمني
والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا
مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه كما لا تكن لو ان اتيت ليت
ان يقع فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد للخبر فكان المعنى ليت انتي
لكان
راجع

راجع وهو فقير ولست المعنى على ذلك بل معناه تمنيت اني فقير وان كان مع
فقيرا راجعا قوله وكان الاسد صائلا اي زيد كعمرو كاتبا وزيد الاسد
صائلا بحذف اداة التشبيه قوله لان النكرة فيها ولان الحال جواب مع
كيف والسؤال انما يكون المعلوم فيه فان المعنى المراد جواب للكم مع انه
صحيح كان يجيء معلوما والحال ان باعتبار يجوز ان يجيء مجهولا باعتبار
آخر قوله نكرة موصوفة اي قبل مخصوصة بعد الموصوفة يشمل المخصوصة
بالاضافة لكان احسن قوله لكنوا لجمعها وعمومها بنفسها او لعموم علما
في حيز النفي او النهي او بمعناه قوله ان جعلت امرا حالا اشارة
الى انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يجيء منصوبا على الاختصاص
او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي آمرين امرا او عن ضمير مفعوله
ولا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ابعاد النصب على الخصوص وكونه
ان يجيء حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف قوله
او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي
في كونها غير موجب قوله او بعد الا نقضا للنفي لم يجز في السكوت هنا تعين
صورة النكرة عبارة اللب حيث قال لا يجوز ان صاحب الحال الا نكرة
موصوفة او مغنية عناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او
بعد الا نقضا للنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال الشارح في قوله
بعد الا تعسف لا يكون الخلاص عنه الا ان يقال ان يجيء قوله بعد الا
ويجيء قوله مقدما عليه تسامح في قوله الحال يعني عامل الظرف لما هو
ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من اعتبار
ما ذكر في وقوع الظرفية صفة لنقدمه نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها

معلوم

ثم قال لو قال قبل الالحان سالما ان التعسف لا يخفى انه لو جاء كذلك
لوجب ان يعود او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال
ذلك او قال لا ضعفه وانما قال تعسفاً للتنبيه لان الحال لا يقع بعد الا الا
ان يجوز الاستثناء مفرغا والاستثناء لا يجوز في الموجب لا مصدرا قال الحسن
انما حسن التنكير ههنا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يجوز الحال
صفة لها لانقطاعها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا **قوله** اذ تقدم
عليه الحال انما حسن التنكير هنا لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة **قوله**
وتخيم قولهم صاحبها نكرة وما يجئ غالباً ظرفا ملفتة بين المبتدا والخبر اذ
لمعنى حكم مستفاد من قوله معرفة اي تعرف غالباً **قوله** ولم يرد بها قال
قدس سره في الحاشية الذي هو المنع **قوله** ولم يستثنف على نقض الدمام
قال قدس سره في الحاشية الاشرافية الخوف النقص بالعاملة والمعنى
بالمنصوبة من نقص الرجم [illegible] لم [illegible] انتهى والواقع
[illegible] السلام [illegible] وشبه آب بالسيد [illegible]
[illegible] **قوله** ثم يرد ان العطن قال قدس سره في الحاشية
العطن ما حول الحوض [illegible] مبارك [illegible] في [illegible]
شرحوا بالشيئين **قال** ومررت به وحده قال قدس سره في الحاشية الوحد
مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا
وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير
والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان
يقال ان اصله ايحادا ثم حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في
اقام الصلوة **قوله** منه فعلت جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره

في الحاشية

في الحاشية الجهد بضمها بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال
الفراء الجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة **قال** كل فكل واحد منهما
او نوعها **قوله** وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة لفظاً
ان كانت مصدراً كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها على
وان كان غير مصدر كان تعريفها باللام كذلك وتأويلها انها في معنى النكرة
نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيراً ساتراً لكثرتهم وجه الارض ونحوه
ادخلوا الاول فالاول اي اولاً فاولاً ونحو جائني الرجال ثلثتهم
وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء المضافة لغير الضمير الى
عشرة فما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة ابن حجية
في الجمع وتأكيد لما قبلها في تميم **قوله** احدها ان يكون مصدراً لا فعال محذوفة
او الصفات اي مشتركة ومنصوبة والحذف غير واجب في المثال
الاول واجب في امثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي **قوله** مجازاً
موضوعة بمعنى ان اللام للعهد الذهني او زائدة **قال** فان كان
صاحبها نكرة والحال مقدماً عليه لو كانت مجملة وجب الواو التقديم
قوله ولم يجز الحال نكرة نحو جائني رجل وزيد راكبين **قوله** لتخصيص
ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم
فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال ان الحال حكم آخر فلا بد من
التخصيص الحاصل بالنسبة الى حكم آخر **قوله** لئلا يشتبه بالصفة فيه
ان هذا الالتباس لو كان محذوراً لوجب التقديم وان كانت
النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس **قال** ولا يتقدم على العامل المعنوي
وبمن اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا ما في كقصدها بالواو

لمراعاة اصلها وهو العطف او لعدم تصرفه في الافعال كفعل التعجب او لتصدير
عاملها بحروف الصدر او لام الابتداء او بسائر الموصولات نحو الذي
راكبا جاء **قوله** فيما عدا ان زيد قائما كعمرو قاعدا علم انه ان كان العامل فيه
مضاعفا فقد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وتضارب زيد
وعمرو وزيد اخر به مع عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو وكان
التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لا يدل على خصوص حدث
حدث وعلى كلا التقديرين لا يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان
او الزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا باحد وجهما
لم يتميز ايما لعامة حتى يبين كل منهما ما يتعلق به التمييز ذلك المتعلق
صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف
ومثل لا يجوز في الاتباع والحرج على الاتباع فيقول زيد قائم كعمرو
قاعدا او زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه
رطبا **قوله** على هذا معنى الكلام وهو تمييز قوله بخلاف الظرف حالا
عن قوله على العامل المعنوي كما انه حال عن تمييز لا يتقدم على الاصطلاح
المختار ويحتمل ان يكون اعتراضه بتقدير المبتدا **قوله** واما اذا جعلته حالا
الخ اليه ذهب بعض في شرحه كما مرت الاشارة اليه **قوله** فالمراد بهو الاحكام
الخ وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني لو كان
العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه لو لم يكن كذلك لم يجز تقدم الظرف
عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقدم الحال
لو كان ظرفا او شبهه على العامل المعنى لو كان ظرفا او شبهه وفي ذلك
القتيل ابو الحسن ... الحكم منه لسعة ... حال العامل

بسبب

١٠١

بسبب **قوله** ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال لو كان مرفوعا
او منصوبا كما ذهب البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما
الا في صورة واحدة وهي لو كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن
العامل **قوله** سواء كان المجرور بالاضافة استثنى منه حال لو كان المضاف
اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم كما يجوز على فعله نحو يعجبني
ما شئت زيد وتتبع حنيفا ملة ابراهيم **قوله** لان الحال تابع في قياس
لا يرد عليه نحو الكنا جاء زيد لان العامل من حيث انه مسند اليه محله قبل
الفعل وان افتتح بجار من الاشتمال بالمبتدا فيه وجه منع تقديمها على صاحبها
المجرور انه كالتابع المجرور ولم يسمع في الفصيح تقديمها فلو جاز لوقع
قوله بجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس
عما يضرهم ان قلت انه صلعم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل امرا بتكليف بجميع
ما يفعلها النحو اضافي لا حقيقي كما لو جعلته حالا عن الناس لا نم
مبعوث على المستقبلة ان ملت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكفاف
في وقت الارسال وليس كذلك لانه اجيب عنه بكلا الحال مقدرة والتقدير
لا يلزم ان يجوز من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه **قوله** والتاء للمبالغة
كالكافية والشافية وكثير منهم من ذهب الى ان تاء المبالغة مخصوصة
بفعالة او فعول او فعال **قوله** اي ارسالة كافة اي عامة شاملة
قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة لازمة الحالية لم يجر كافة
كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى **قوله** سواء
كان الدال المشتق او جامدا قال الشيخ الرضي ان الاحوال الغير المشتقة
فانه يكفي الحال المشتقة وهو اسم جامد موصوف بصفة بعد الحال

في الحقيقة فكان الاسم الجامد وصفا بالطريق كما هو حال في الحقيقة نحو قوله
انما اخترنا ان لما وقع اثنا محالة عن بيانه ونحو جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما
يقصد التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال
في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل
لكل جزء من اجزاء الجزاء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال او في نحو
بعد ما يجزءا مع الواو العاطفة او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا
بدرهم **قوله** وهو ما بقي فيه ثمرته الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع عفوصة
فان الرطب بسر عفوصة اول ما يبدو من النخل طلع ثم خلال بالفتح
ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر **قوله** وهو ما فيه حلاوة وينبغي
قوله ولا حاجة الى ان يقال البسر بالتمر سوى الى الكان هذا اشارة
الى التمر لان الجنس هو النخل كما يدل عليه استقاقه اجابة الكان اشارة
الى التمر كما هو الظاهر فتأويلها بالنضج وغير النضج او المدرك وغير
المدرك **قوله** لان الاختلاف بنفسه واحد فقد تفضيل غير ذلك
في وقت آخر **قال** ويقع جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية
مقام المفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه
مقام الحال وجاء الى في نحو بايعته يدا بيد اي نقدا بيد
اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل
شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو
بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فحذف
الخبر الجزء الثاني ليقبل اعراب الحال **قال** الخبيصي يجوز ان يأتي به
على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم و شاة ودرهم
قوله

قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال بعيد تعلق العلم الخفي بالجامع او لم تكن
بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد بالانشاء وقوع مضمونه **قوله** وهي
الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية منفصلة احتاجت الى زيادة
ربط ولهذا الاتيان الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا
الا لفا اصل الحال في الانفصال وخلافه لوقوعها بعد الا واستعد له
نحو ما جئتك الا وانت تخبر وما جاءني رجل الا وهو فقير **قال** كالاسمية
وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولان
على الزجاج فهو حرف في حاصل على الاسمية وقد تخلو الاسمية عن الضمير
عند ظهور الملابسة نحو خرجت على الباب وهو قليل **قوله** لانها تدل
على الربط في اول الامر لانها في الاصل للجمع مع السابقة فان اولها
الى النظر الى السابق **قال** والمضارع المثبت بالضمير وحده لان الواو
وقول لانها جملة وانها تشابه المفرد ولانه خبر مبتدأ محذوف
ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين
وسوف ونحوهما **قوله** المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم جاز فيه
لانه ليس بحالة فلا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال
الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يجز الواو
واذا انتفى المضارع بلا فالضمير والاغلب تجرده عن الواو
قوله لبيان هذا التحقيق ما ذكره السيد الشريف وللقوم هنا كلام بعيد
تحري ان لا نذكره **قال** ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا
في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد ثمن او غيره مقرونة
بالفاء او ثم منقولا في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا

اي فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا في الازدياد وتقول
في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او فزائدا اي فذهبت
القراءة كل يوم في الزيادة والصعود **قوله** وبهذا اي بالحال المؤكدة لكونها
اما لتقرير مضمون الجملة وتاكيده واما لا للتأكيد لا على مضمونه على سبيل منع
الخلو **قوله** والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا
للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد
انها قيد له بحسب العبارة والتصور **قال** اي احقه ذلك التقرير من
سيبويه قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان المعنى لتفوهه بحقت الاب
وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فانه
معنوا ان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك من
وهو ان العامل معنى الجملة فكأنه قال جعلك ابوك عطوفا وذلك لتلك
المعنى يتولد من اسناد الجزء الى الجزء فكان العامل فيها معنويا بل ايد الا التقدم نصب
المؤكدة على جزئ الجملة ولا على احدهما **قوله** او بمعنى اثبته معطوف على قوله
بهذا المعنى فيكون لا حق مشتقا منه فيكون المحقق والاثبات ولا حاجة
حينئذ الى هذا المعنى وهو المحقق وما يناسب المعنى اللغوي له ما ان ارادت بيان
ان متعلق المحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة
هو الاب من حيث انه اب لا اخواته لا من نسبته واثباته فحاصل ان تحقق
ابوته لك **قوله** اي اثر او جوبا حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف
عاملها اذا قدرت بهذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون
مؤكدة للجملة فعلية كقوله ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا
وان خصصها المؤكدة بالجملة الاسمية بناء على الغالب فالمصنف تبعه في قوله
مفسدين

١٠٣

مقصد بمعنى الافضل وكثير الجاجي في صيغة الصفة مقام المصدر **قال** التمييز
ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وقد يقال بفتحها لان المتكلم
يميزه عن جنس الاجناس يرفع الابهام **قال** ما يرفع الابهام الا ظهر او تقديرا
انما قال انه جنس ذكر التعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متعارض لتعيين
واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه
واجاز الكوفيين تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رأيه والم
بطنه وسفه نفسه والجواب ذلك عند البصريين انه غبن رأيه بمعنى
غبن في رأيه وانه الم بطنه بمعنى فيه بشكاوانه سفه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى العظيم
انتصب ما بعده لوقوع الفعل عليه فصار في معنى سفه بالتشديد **قوله** في
المعنى الموضوع له اي من انه موضوع له بنحو الوضع سواء كان الوضع التحولي
المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية
وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد
بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز **قوله** لكن المطلق
ينصرف الى الكامل على ما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل
الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال
في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري والمراد ههنا
هو الثاني **قوله** كلمة غير مستقر بحسب الوضع ولهذا هو حقيقة في كل واحد
من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص حقيقة منه
مجاز **قوله** وكذا التقييد بالاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان
يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال فلا حاجة الى ذكر

ذكر المستقر لان صفة النكرة قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يجعلا
من ذكر المستقر لاخراج التوابع الاخر المغنية عما يراد من المشترك
قوله ولا ابهام في هذا المقام ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن
اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تع ماذا
اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا الاشارة منه وكذا الحال في رجلا في حبذا
رجلا قلنا لعل هذا الابهام مبني على ارادة مبهم من اسماء الاشارة كما
في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه الان صيغ ضرانه فيه مبالغة
لان ضرات الرطل بالمعنى المذكور القبيح ولا ابهام فيه انما الابهام فيما يوزن
بها كالسمن والعسل ... اليه قد ... قوله والان صيغ وصفة بهذا الحقيقة
راجع الى الوزن كما ان الاوزان راجع بالحقيقة الى الموزون قوله ... في
قوة قولنا كاتب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة
اما مضاف الى ما انتصب عنه لفظا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا
وعلما واما غير مضاف اليه لفظا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى
زيد رجلا وشهيدا الكفى شيء من زيد على ان يجوز زيد بدلا من شيء او عطف
بيان له قال المحقق السيد الشريف صلوات الله على صدره الذات المقدرة
في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك
ابهام في ان الكافي من زيد ماذا فاذا انه رجوليته او شهادته
ولذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته قوله
... عن ... جامع عن ... ليرفع كما يحتاج الى ... وقال الشيخ الرضي
انه ... في مثل ... انه ... وسبب ... فعلت
عن ... اي سبب مركب فالتمييز صادر عن المفرد اي ... لا ...

سبب

سبب اما او من نسبة في جملة اي النسبة سبب لها لانك تنسب شيئا الى شيء في
الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فلكل النسبة او من
سبب لذلك التمييز لانه سبب لانتصاب ما يستند اليه التمييز وكذا معنى قولهم عن
تمام كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي قصد انتصاب
التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لولا انك قصدت طاب اليه
لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع لانه هو في الاصل فاعل اي طاب نفس
زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام
وعن تمام الاسم يعني ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي
يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال الجار اي عن في هذه كلها بمعنى بعد
كما في قوله تع طبقا عن طبق والاول اوجه قوله وهو ما يقصد به الشيء
وذلك اما نعت مشهور موضوع لذلك كالعدد والكيل او متضمن غير مشهور
ولا موضوع لذلك كقوله تع ملء الارض ذهبا والملء قدر ما يملأ
به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا وما غيرك انسانا وسواك
رجلا ... بالضدية ... رجلا ...
قال وسواء ان ... تثنية ... وهو افصح ...
قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله
او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع كعشرين لان نون الجمع ...
وحاجها لان التمييز فيه ... عن ذات مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف
ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اثنين بدون عاطف وان اضيف مع حذف
المضاف اليه لزم خلاف ... قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما

الضمير وهو الاكثر وذلك لما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وما انها
فعنة ولله دره رجلا لما كان الضمير مبهما وتمييزها اسم الاشارة نحو قوله
تع ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز في الصور تمييزه هو نفس الضمير
وابهام الاشارة قوله عندي راقود خلا راقود نوع من جانة
وخم قبر انده ده كرده فان في الاساس الراقود مكيال معروف لا اهل
مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قال فيتفرد الى قوله ويجمع ضمير الفعلان
راجع الى التمييز عن العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في
العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا ام لا وسواء قصد به
الانواع اولا قال الشيخ الرضي لما قصد به الانواع وجب تجرد التمييز
عن التاء نحو عشرين تمرا واما اذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء
قوله وهو يتشارك اجزاؤه اي يتشارك اجزاؤه في اسم الكل اي لما كان
له جزء واما ما ليس ذلك لان الاب جنس مع انه ليس له اجزاء قوله ويمكن
ان يجاب عنه بان جوابه قد سلم ومبني على التمر او لان الظاهر الجلسة
بفتح الفاء او كسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس هنا هو
المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح
التثنية والجمع قوله عندي كاعدا التمر بينه عدا انك بار وحاشية ان قوله
او المعنى ان وجه التمييز بهذه الاحكام مناسب لسابقه قوله يثنى الجمع ان اراد
تثنية نوع الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الا لا يجيء ان يقع
لو كان تمييز الظاهر نكرة ولو لم يكن تمييز الجمع ان يجوز علما بان علم
فالاشتباه لمن الاعلى تقدير ان لا يجوز علما قال او عن غير مقدار قال
الشيخ الرضي وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون
بحيث

بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو منصوب على التمييز
واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز
نحو قطعة ذهب قوله ولفقد غير المقدار عن طلب التمييز واذا اقتصر
عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يجوز للتصحيح عليه انما يأتي بما هو
طالب بالتمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا
في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام
مستترا ما لم يتوقع ابهام في النسبة بحسب احتمالات الطرف ورفع ابهامها
النسبي مستترا ما في ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه
على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان هناك نسبة كذلك الا باعتبار
عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق الا ترى ان نعم رجلا منه في
القسم الاول مع ان المميز غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره قوله او
المصدر جعله الشيخ الرضي من افراد شبه الجملة ولهذا قال الاحاجة الى قوله
او في اضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله
اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة الاسنادية وليس الاضافة
كذلك قوله نحو حسبك زيد اي يكفيك زيد قوله فلله قال الجابر دره
لبنه اي كثرة منه وشبه فعل ... واما وكذا في ما فعله
اعني البنوة التي قوله والدر في الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدر في الاصل
ما يدر اي ما يسيل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية
عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه قصدا للتعجب منه
لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قال نحو ان

كان اسما يصح ان قوله والاظهر لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة تورد على
انتقاض الشرطية الاولى بمطابقة زيد نفسا فان نفسا اسم يصح ان يجعل
لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها
بعد التمييز مما لم يكن نفسا فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية
بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب عنه الفاضل الهندي
بان نفسا كما يصح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه
نفس انسانية يصح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان
له نفسا تتعلق به واستحسن هذا الجواب فقال انه جواب بديع وفيه نظر
اما اولا فلان النفس تحتمل معاني ثلثة الذات الشيء والقوة المدركة والقوة
الحيوانية والنقض ليس الا بمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق
واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة لانه لو نقضت الشرطية
بمثل طاب زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن
هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ يعني به هاهنا الكامل في الرجولية وسيأتي
ان الجواب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذه الصورة كان الجواب ذلك
ولو كانت المعنى الاول لما لم يرد بالنفس القوة المدركة او القوة
الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يجعل
تمييزا الا للذات من حيث هي لا الطيب في حق المراد ولم يلزم الشخص
مع جميع صفاتها فلا يجوز كأن في حكم رجلا في المعنى المذكور ولو سلم صلاحيته
التمييز فلا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا
ولا يخفى صحته هاهنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه
صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد وبعضهم

الشارح

مطلب ان للنفس ثلثة معان

فالشارح جواب اخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير
ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه
واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع
بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله
تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية
نقيض لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء
احد الجزئين او بانتفاء كليهما فيلزم ان يجوز التمييز لو كان لما انتصب عنه
فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن لشيء منهما كان للمتعلق ويدفع الا انه
بان هذا الشق غير واقع والاولى تقدير معطوف في تالي هذه الشرطية
والتقدير والاظهر لمتعلقه اوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله وكذا
بجعله الاضافة عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم نفسه فما يصح
جعله لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه مسامحة
قوله وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد
بالذات والمتعلق لان الذات المقدرة مطلق هو الشيء المنسوب
الى زيد كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع حسب تقييد مشاركة ما بعدها
بكونه من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضي وهو ان
المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم اشتراهم فوا بابا انه مشترا مبتدا
لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديره اي كائن مبتدا لفظا بمعنى كان
لفظ مبتدا وكاين معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله لانهما
نزاع في التمييز في قسميه الاول مطلقا وفي قسم الثاني اذا كان لما انتصب عنه
وفيه سطلح هكذا قال الشيخ الرضي وقال في المقتبس يقال لله دره

من فارسي ولا يبقا عنده ثلثة دون من دراهم والفرق ان الاول لما احتمل التميز
بجنسه كان المميز مخصصا للتمييز **قوله** لكونه من صيغ المعنى فاعلا ولفوات
الغرض من التميز وهو البيان بعد الاجمال البعيد او فيكون البيان من البيانية
لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم **قوله** اذا جعلته
لا ان ما يتعلق لانه مطاوع له فكان التميز باعتبار المتعلق بالفتح وكذا الكلام
في العكس لانه مطاوع له فعل بنفسه وكذا الفعل **قوله** نحو فجرنا الارض عيونا
انما ان يجعل لان التفجير منسوب الى الماء عذب وملح وغير ذلك وان
وحار وغير ذلك **قوله** لان المتكلم لما قصد بقرينة حال ان يعلم ان الظاهر غير
مراد **قوله** وذلك لبعيد بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة معبرا بربح تجارة
زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم **قال** مثلا ما للمثال نسخة السماد الصبر
تلميذ الاخفش **قوله** نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب يقتضي
لان ... **قوله** قرا الشاعر وهو من تحيى الشعراء **قوله** احتج بما جاء
الرواية الصحيحة وما كان نفسي حبيبا تمسك **قوله** بالفراق وفي بعض
الروايات بالفراق **قوله** وما قيل قبل نحتمل البعد انه يجوز تطيب النفس
المذكور نفسه النطيب المعدد قبيل نفسا **قوله** غير جائز تمسك
بان تمسكهم على النظائر التي يقبله الطبع السليم **قال** المستثنى الاستثناء
من [illegible] وهو العرف والمناسب لهذا الغرض المعنى
بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه حرفا عن حكم اي منعه عن الدخول فيه
لكنه عبر عنه بالصرف لاشتماله معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوعه
موقعهم في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين امنوا
يخرجهم من الظلمات الى النور **قوله** كافة في تعقيبه وفي الحكم عليه العبد

ولو

ولو نوقش في انها غير كافة في الحكم عليه اجيب بان تعريف المنقطع من
تعريف قسمه كما يشير اليه قدس سره بهذا او يقال لمعهم قال
ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنقطع لان ماهيتهما
مختلفان لان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين
مختلفي الماهية في تعريف واحد كما قيل وفيه نظر لجواز ان يكون قدر
مشترك بين الماهيتين المختلفتين فان التعريف واحد كما يكون ان
والماشي المشترك بين الانسان والفرس فكذا هنا لقوله المستثنى
هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل
عليه بالمطلق من المنصوبات وتقسيمه الى قسمين ورجع الضمير في قوله
الاتي وهو منصوب اليه مجانا وهو فيه الى الكلام وهو مجاز او اجرا
حال المذكور على الدار والاستخدام بجعل الضمير في قوله الاتي الى المعنى
المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا
القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا ان المستثنى مجاز فيه **قوله**
لا يمكن اجراء ما عليه بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه **قال** المتصل
الخاص بتقييد **قال** هو المخرج سواء كان ان احل تماما او التي فيه اصلا
لانهما اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل
في القوم او خارج عنه وعلى التقديرين لا يجوز مخرجا لان اخراج الشيء
فرع دخوله ويلزم البعض مخالفة الاجماع والعقل اما الثاني فلانك لو قلت
له علي عشرة دنانير الا دانقا كان الدانق من احدا الدنانير وعلى الاول
يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام الفصحاء واجيب عنه
بوجوه واضحها الشيخ ابن الحاجب الاكثر ونحن نقول هذا هو الصحيح

فيكون مقصوراً بالنسبة واما لو كان المتبوع اعني زيد مقصوراً بالنسبة فلا يكون معطوفاً عليه

وما صار ان الشافعي انما يلزم لو انتقدمت نسبة الحكم على الاستثناء ولكنها
متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة
متأخرة عن المنسوب اليه قطعاً كما ان ما متأخرة عن المنسوب ما لمنسوب اليه
في جاء القوم الا زيداً القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم
التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما خلا
وما عدا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن
ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض
وبيان ذلك انك لو قلت جاء القوم فقد ثبت اولاً المجيء الى القوم
على انه يجوز على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل والايجاب بالقياس
الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر الايجاب والسلب
بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيداً متصلاً بجاء القوم تقرر السلب
بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي وهو معنى الاخراج الا
الحكم بعد اشتراكه في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك
لم يكن هناك اخراج قال من متعدد اي في عدد وكثرة قوله بالا غيره
المصنف بيان للواقع فيشمل بدلها قال واخواتها اراد بها كلمات مخصوصة
لما هو معناها اصطلاحاً حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى
منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعي
ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واوله في
البعض ما حملنا على ما قال الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء قوله واحترز
به عن نحو جاء القوم الخ قيل لا وجه لان سببه عما ان اخراجاً ولذا استعمل
في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاءني عمرو لا زيد وما جاءكم و
لكن

نحو زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المستثنى المنقطع الا بعد الا وغير وبيد
قوله اي ليس بتبع في الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير المثبت
وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام
غير موجب تام وجب نصبه لانه اذا كان بعد الا في كلام موجب نحو لو لم
ينصب لكان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه واما غير الموجب فلا يلزم من ذلك جواز اعتبار
تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية
فيلزم في حكم التفريغ وهو في الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما في الاول
فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر
عن الايجاب والسلب ولهذا اجاز جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه
في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية
حتى يفسد المعنى وفرق بين نقض الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون
الكلام موجبا تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره
بقوله بان يذكر والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله
قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعدم [illegible] اراد [illegible]
انه من قبيل المفرغ فيلزم ان يجوز [illegible] في الآتي قوله والعامل في
نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المص في شرح المفصل العامل فيه
المستثنى منه بواسطة الا قال الا انه ربما لا يجوز هناك فعل ولا معناه
نحو القوم الا زيدا اخوتك والبصرية ان يقولوا ان في الاخوة
معنى فعل وهو الانتساب بالاخوة ثم قال ولو لم يكن في الجملة معنى
الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قوله او مفعولا عطف على قوله بعد الا

[illegible]

[illegible] الاستثناء بالمذكور بعده [illegible] على اولويته بالحكم المتقدم واما عند
من [illegible] لان ما بعده يخرج عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فاحفظ [illegible]
[illegible] زائدة [illegible] ان [illegible] نكرة موصوفة والاسم بعدها [illegible] وان رفع وهو [illegible]
[illegible] محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية واما كان [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] صلة [illegible] على الذي او صفة [illegible] بعد لاسيما
[illegible] لكن [illegible] • ولاسيما يوم بدارة جلجل • بنصب يوم [illegible]
[illegible] التمييز [illegible] قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما [illegible]
يوما [illegible] على التمييز • قال الاندلسي لا ينصب بعد الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة [illegible]
[illegible] لاسيما بتقدير [illegible]
[illegible] بالمعرفة والنكرة • قال المحقق في قولهم ان فلانا كريم لاسيما
ان اتيته قاعدا [illegible] زائدة [illegible] • والحكم
ان الواو التي تدخل على لاسيما في بعض المواضع [illegible] ولاسيما يوم [illegible]
[illegible] والطلاق [illegible] بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي [illegible] بمعنى [illegible]
[illegible] القوم لاسيما زيد [illegible] القوم الذين جاؤني [illegible]
في [illegible] والنحو [illegible] في هذه اللفظة [illegible]
[illegible] لاسيما [illegible] وقد يحذف
ما بعد لاسيما [illegible] منصوب [illegible]
الاختصاص [illegible] في باب النداء الى باب الاختصاص [illegible]
[illegible] الرجل [illegible] على [illegible] ظاهره على الحالة التي
كان عليها في النداء [illegible] او رفع الرجل [illegible] على نصبه الذي كان له
في الاصل [illegible] الاسم [illegible] منصوبا [illegible] على المصدر [illegible]
[illegible] راكبا وعلى [illegible] راكبا [illegible] حال
[illegible] المقدر [illegible] راكبا [illegible]
وهو راكب وكذا [illegible] لاسيما [illegible] راكب [illegible]
راكبا وعلى هذا ينبغي ان [illegible] الاحقية [illegible] فلان كريم لاسيما ان اتيته قاعدا
[illegible] الواو [illegible] لاسيما [illegible]
[illegible] عطفا والاولى
اولى والاعذب [illegible] لاسيما • صح [illegible]

[illegible]

هذا هو الظاهر المساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا
وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا وبكر ان يجعل
معطوفا على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان
او حال قوله اي المستثنى منصوب على مذهب سيبويه لان المنقطع منتصب بما
قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا منصوب سواء كان
متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف لكن في العاطفة
في وقوع المفرد بعدها وهما خروف لما ان ادنا بمعنى لكن قالوا انها
الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاء
القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو
قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع
بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس بمستقل لانه مرفوع توهم المخاطب حوار
ما بعدها في حكم ما قبلها قال في الاكثر متعلق بمنصوب المنقطع على لغة
الحجاز او خبر محذوف قوله واما بنو تميم ففي بعض شروح المفصل
ان بني تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب
قال ابن السراج المنقطع عاير الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد
الا حمار فمعناه ما فيها احد ولا ما يشبهه الا حمار او انما لم يجز فيها
الا النصب لان ليس من جنس التشبيه الا لفظ قوله اسم يصح حذفه متعددا
كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمر قوله كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال
ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما
بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى
ومنهم

ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم
والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة
وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل
ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة
قوله ليته سهام الالباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست
موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المجاوزة والظرفية والمجاوزة
والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المسامحة قوله
او الى الاسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله والى البعض مطلقا
كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في حيز الكل
وانما لم يجز ارجاع الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلقا ليحتمل
للابعاض لان تجاوز البعض المعين لا يستلزم الحط ولا يدل الرؤية
عليها قيل قد يستبدل البعض بمعنى الكل واريد منه هاهنا المعنى قوله
والتقدير جاءني القوم عدا الجائي لفاعل عدا ان كان معناه انتفى
كذا فاذا قلت جاء القوم عدا الجائي منهم زيدا كان معناه انتفى الجائي عنه
واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي
او البعض عن زيد بمعنى انه ليس زيد جائيا او لا بعضا منهم ولا قبيل
خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه
انتفى المجيء من زيد او انتفى الجائي او البعض من زيد الى غير ذلك قوله وفيه
ضمير اي فعل الجائي منهم او بعض منهم قال ولا يجوز الا تقديم فيه ولا تقديمه
غيره من حاشا كان ولم يكن قوله وهو ضمير راجع الى الاسم الفاعل الجائي قال
الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يجوز زيدا معناه ليس بعضهم
زيد ولا يجوز فعلهم بعضهم زيد قوله فيما بعد الا عاملا في الضمير المجرور قبل ابدا

عنه وتوجيه الشرح الى ان المقصد بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا
لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ان في بعض النسخ لفظة فيه وح يجوز
قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويجري على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه
النسخة احسن لتقييد كلام الفاضل كما هو مناسب ذلك ان يجعل قوله فيما
بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام
غير موجب متعلقا بكلام الفاضل على سبيل التنازع او بالاخيرة فقط لان
جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط اختيار الرفع ه
قوله ولم يشترط ذلك لا بد من اشتراط ان لا يجوز المستثنى متراخيا عن المستثنى منه
اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البدل
مختارا وان لا يجوز رد الكلام بتقديم الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب
من قال ما قام القوم الا زيدا فان النصب هنا اولى ليطابق الجواب السؤال قوله
على البدلية اي على البدل البعض من الكل واما صحة ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه
لان الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى
منه قوله لا بالاصالة اي بالتبع لمحل قال ويعرب على حسب العوامل اي
على قدرها اعترض عليه بانه ان اراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه
فان اريد الثاني كما في ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل
المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى
منه غير مذكور لان المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار
ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا
محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل
نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحل ه

المستثنى منه

المستثنى منه قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب
ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو مجموع المركب من المستثنى منه
والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى
صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب معنى فاذا حذف المستثنى منه لم يبق
المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لاستغنائه الجزء
الاول قوله يفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوي يبين دلالة الهيئات التركيبية
على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاءني كل احد الا زيدا فينبغي
ان يكون ما جاءني الا زيد ويمكن ان يقال ان اراد بالفائدة الصحيحة دلالة الكلام على
المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب قال الاول فلان ان
الاستثناء المفصل قرينة على ارادة العام ومن ثم كان يقتضي متعددا والعالم بان
قرينة مخصوصة حمل على العام وليس له معارض فتعين المراد واما الثاني
فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على
عدم ارادته معورضت بذلك فلم يتعين المراد بخلاف استقامة المعنى
وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا اذا كان الا ان يستقيم المعنى وهو
ليستثنى من مفهوم الكلام اي كان يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت
من الاوقات استقامة المعنى فانه لا تعين المراد قوله لا في معنى ما دام
ثبت الاطراد ان يقال اثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال المراد ان
نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث قوله لان نفي النفي
اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على
تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قال ما جاءني
من احد لكونه منعا بالباء المزيدة لانه كيد غير الموجب كما ليس زيد بشيء

وهذا زيد شيء استبعاد للصور الاربع التي يتعذر فيها حمل البدل على اللفظ
لكن اولى قوله تعذر حمله البدل لكن لان يجب يبدل الا من المستثنى المتصل في نفيها ويجوز
نصبه على الاستثناء لكنه ضعيفا لانه يتوهم انه بدل محمول على اللفظ واضعف
منه في النفي نصب الا الله لان العامل فيه وهو حرف لا لخفة وفا اما قبل
الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى الا علي قوله قيل اما وصفه به لانه
لو لم يوصف به يصح ايضا جواز ابدال ما تستويان التحقيق قوله لان ذا كانا
اما فيه اهمال لان تحقيق زائدة في الموجب عند الاخفش لهذا لم يمكن
التسوائية قوله لانها لتاكيد النفي اي نفي مجرورها سواء كان نكرة او لا
نحو ما جائني من رجل وامراة قال لا يقدر انه اي لا يفرض هنا وقوله
عاملتين تميزا وحالا ومفعولا ان تستخرج معنى الجملة قال لانها عملها
لشيء يعني انه علة عملها على ليس وانه او جزء العلة وعلى التقدير بما
بانتفائه تنتفي العلة قوله تمر ومرفوع على انه اسم النفي لفظا وقيلت
على المبتدا والخبر عليها لكن يبقى تقدير عملها لفظا لان العامل حرفا
ضعيفه ثم لو كان العامل حرفا لا بغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر
بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك
المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه قال لنقضه معنى النفي
فهو معمول [illegible] قوله وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل
ما كان بدليل لحوق علامة الافعال عليه نحو لست ولست ثم سلبت
الدلالة على الزمان ما لهما معنى تحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى
الكون وهو فعل يتضمن نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما بالبقاء
معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسرتها

مع

مع القصر وفتحها مع المد مشهوران قوله لكونها حرف جر اليه مذهب سيبويه
والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من دون نون الوقاية واجتماعه
وقوعها صلة لما المصدرية متطوقا او ما علیها ونصب بعدها
حسان عنده قوله واجاز بعضهم النصب بها بدليل حاشى زيدا واما
فيحتمل ان يجئ بمعنى ملك حاشى نحو لا انث اي حقت ولو ثبت
اي حقت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل ولفا وليشبه
اللام تعبير فعلية قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم بمعنى تنزيها
نحو حاشا لله في بعض القراءة وانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا
ان يكون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف
التنوين في حاشا اي لكسر الحكم مع التنوين فيما غلب عليه تجريده
منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة الفاخر ان
ترك تنوينه لابد على علمية لانه لاجل بقائه على صورة المضاف كا
لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها تنزيه المستثنى لفظا استعمل حاشا
في الاستثناء ومن غيره فمعناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر
وربما اراد والتنزيه شخص من سوء فيبتدء فيقدم تنزيه الله سبحانه
من السوء ثم ينزه هو من ارادة والتنزيه على معنى ان الله منزه عن
ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون اكد وابلغ قوله اتفق اعراب
الاسم مع الا اعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله
نحو ما جائني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جائني الا زيد قيل لما
كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب
غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف واما لم يبين غير مع انه بمعنى

لكن

لان ذلك فيه عارض فما قال وغير صفة وغير مبتدا وما بعدها خبر انما لعدم الشبه
فيتم معنى المغايرة لها سواء كان في الذات او في الوصف لكن قال الشيخ الرضي
ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله وفرق الاخفش الى كل منهما في معنى
ان استعمل غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في معنى المغايرة فان غير ايدل
على مغايرة مجرورها لموصوفها او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها
لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة قوله
مذكورا اما لمشتركا فلان ليجوز الظاهر كونها صفة قوله نحو ما جاءني رجل الا
الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان الحكم على اثنان
لشائع بخبر بعد الجنس وليس زيد اثنين منه قوله واما ما كان الا هذه زيادة
لدفع الشبهة وهي ان ما لا يحمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره
من الضابط لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا
فوجب ان يقول الجمع غير معلوم تشاوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلفان
المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا قوله في الآخر الآية صفة
قال سيبويه لا يجوز هنا الا وصفا يعني لم يجز البدل لانه لا يجوز الا
في غير الموجب قال ولا تعتبر النفي المستفاد من لولا لان النفي المعنوي
ليس كالنفي اللفظي الا في قليل واقل وابى ونحو فانه وهي مذكور الحق
الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا يعود
الا الهة اي يجب ان لا يوجد اله الا الله لان التعدد يستلزم التمانع والمغايرة
مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فكانما قال
ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها قوله اي ثابت على طرفيه
قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان ويجوز
مكان

فكانه قال جاء الانه مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان [illegible]
عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل
في الاستثناء لانك لو قلت جاءني القوم بدل زيد اي جاءوا الا زيدا بطل
ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى كان في الاصل مكانا فرسخا
ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه
ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى
معناه الاصلي الحقيقي في اعرابه صفة الظرف بعد حذف موصوفها
وذلك ونقضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه
في حكم الغير قوله والمراد بعدية المسند الخ اي اسميها وخبرها عامل
بعد اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد بعدية المسند
لما هو لها ان يخبر بها واقعا بعد ما هو لها قوله فالكساد الواقع
بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الكساد الواقع بين الخبر والاسم بانه
على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الكساد قد غير بدخولها قوله
كان من خبر المبتدا في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يختص
ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يجوز ماضيا عند ابن درستويه
واما عند الجمهور فيقبح ان يجوز ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة
وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا
اصبح زيد يقول اخواته والكلم ونحوه ابن مالك يجوز وقوع
خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في نحو انه وان كان قميصه قد

مبحث خبر كان واخواتها

ومنه ابدا حالك وهو يحتمل من معنيي خبر صار وليس وما دام وكل حال

ما فتئ انما ما زال وما زال ونحوها من ان معناها ملازمتها لخبرها فى الحال

فى الزمن الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة الا لا يستمر الحال

المستقبل ايضا واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح

للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل واما

ما دام فلان ما المصدرية للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا

واما ليس فهو للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق

هو الجامد والصفة والمضارع **قوله** وكذا اذا انتقض الاعراب واما

ما وقع فى بعض النسخ الشاذة قوله فما زالت تلك دعواهم انه نكتة

حتى فلعل ذلك مبني على ان الخلاف فى تعيين الدعوى لا فى نزلها عن علوه

قوله وهو كان يعني ان الطلاقة ليس بجيد **قال** فى شرح اللباب قال الشيخ

الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان ان كان اسمها ضميرا ما علم من خطاب

او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وبعد

لدن كنت صابيا **قوله** ويجب ان يجي بعد ان اسم وجاز تقديره معها او فعلا

وكذلك مع كان المحذوفة وان لم يجز تعين النصب نحو اسير كما شبه

ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب

وان كنت راجلا فانا راجل **قال** اربعة اوجه قال الشيخ الرضي رحمه الله

ما بعدها واذا لا مع ما بعد ما يهالان صح رجوع الضمير كان المقدر الى

مصدر ما ثمة ان يحذف حرف الجر نحو مقتولا تعتبر به اي ان سببا قبيحا

اي كان قتله بسيف فقتله السيف وحكى عن يونس مررت

برجل صالح الا صالحا فطالح اي الا يكن صالحا فهو طالح

قوله

قوله ونصبهما يجوز فى الثاني تقديره تعيين لا يقع نحو ان خيرا **قوله** ورفعهما

قال الشيخ الرضي رفع الاول ضعيف معنى ولفظا اما الاول

مراد المتكلم ان كان نفعه عمله خيرا لا ان كان فى عمله او معه خير واما

الثاني فلانه حذف كان مع خبرها الذي يحصر صورة الفضلة حذف شيئ

كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو

كجزئه لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر لرفع كان

التامة قلت لضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثير

الاستعمال وتقديره اشهر وادل على المحذوف **قوله** فكان جزاء خبرا انما

صح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء

قوله اما انت منطلقا انطلقت قال الكوفيون ان ان المفتوحة هذه

بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ

الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه

فى قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم

الضبع ولا يجوز ان يجوز اصله لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله

لم تأكلهم لانه يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد

من تقدير فعل لها عند البصريين نحو قوله لفتح وتكسر ثم قال الا ان

ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فانه حذف شرطها

جواز المطلق بغير صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع تقريبها من ان

زيد كان منطلقا واذا حذف شرطها بلا عوض وجب تغيير صورتها

من الكسر الى الفتح ولا بد لان من ما لتبقى كافة لها عن مقتضاها

اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند فكان ان يحذف خبرها كان مع اسمها

وخبرها او بحذفهما وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء نحو اما زيد
فمنطلق اي ان يكن شيء موجودا فزيد منطلق فلا بد من الفاء اذ
جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها
قال المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل ظريفا
حسنا فانه منصوب بلا ولم يل لا قوله اي لنفي صفة الجنس اي نفيه فالجنس
عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية والدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراج
عن تعريف المنصوب بلا التي لنفي لانه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة
اليه في تعريف اسم لا من لعله قال ذلك ليصح قوله وبهذا القدر كان قصد
لهما وتمييز من اخراج ما الى الذي الحد اليه خبرها وعليها ما ذكرناه مع ه
حذف مفعول عالم بسيم فاعله والحد الى بعد دخولها قوله وبهذا القدر
كان في عينها ان ما وقع بعدها معرفة كان او نكرة لا يستحق اسمها له ه
فالتعريف غير جامع الا ان يعنى بالدخول عليه العمل فيه قال او مشبها به
ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا تقبيح عليكم
بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان الاول حرف الجر صلتان للمعمول والاسم
العامل وهما لا بد من صلتهما فيكونان مشتبهين بالمضاف مع
انهما مبنيان على الفتح اجيب في الاول بان الجار مع مجروره خبر
واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر لا وجود
عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله
لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لانه حرف الجر الذي
هو صلة المعمول جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المعمول مثبتا كان او منفيا
ولا يعمل تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور متعلقه خبر المعمول واما في الجر

الذي

الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل
بك فان على انك خبر عن جار قوله اي بمعنى فيه يعود الضمير لها يعني انه
ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى الاسم المفهوم ضمنا
كما قيل لان ذلك اظهر قوله والمكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني
فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان لم يكن متمكن لكن مشابه
له فيمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين ...
لا سيما ان نظر الى ان التنوين للمقابلة قوله والياء منهم من قال انه بهذا
الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين
جعلا اسما واحدا او قد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف قوله
لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية
لا يفيد التنصيص الا ترى انه ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق
ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الا
ضافة اي الاضافة الى الاسم المفرد ترجح جانب الاسمية فان ه
المضاف الى الاسم المفرد لا يجوز مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشره
ونحو قال والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المنفصلة بلا اذا
النفت عنها لان القرينة على ارادة نفي الجنس بعد الاسم او بادوه
وقد ... نفيا فلا بد من التكرير ليقتضيه عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه
يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليجوز مطابقا انما قدر
السؤال ذكر لفظ لم يجز فكررا الكلمة نعم او لا قوله لاشتهاره وبقوله
عليه الصلوة والسلام اقضاكم علي قوله ويعود بهذا التاويل
اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام في العلم

نفسه او فيما احب الى الاخ عبد الله وعبد الرحمن لا اله ولا رحمن

لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما النزاع في الصورة

الاولى فلم عاملية واصلاحه واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع

على الثاني والثالث واضحا لم يتعرض له قوله لان الظاهر تنوينه للتنكير فحمله

على الثاني او الثالث **قال** ومن قولهم لا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية

ولا قوة في الطاعة **قوله** فانها تجب التي حيثية يتفرع عليها لانك اذا فتحتهما

يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي

الثاني زائدة ولذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين

لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها

ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرئة

والثانية زائدة ولذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع

محمولا على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه

على انه اسم وان يكون للتبرئة ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثاني

يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبرئة **قوله** وخبرها كذلك

واحد في قوله بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان

لانهما يحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان **قوله** اي

لا حول ولا قوة موجود الا ظهر موجود ان **قوله** يجوز ان يقدر لهما

خبر واحد عند غير سيبويه فان لا عاملة عنده غيره في المتبوع والتابع

واما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لانه عنده مع اسمه المبني مبتداء

والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل

منهما خبر **قوله** فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زائدة

بل

بل التي لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا فصل اسمها نكرة غير معمولة

بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كلتاهما **قوله** والثاني

معطوف على محل الاول والقياس في كل ما هو معطوف على كلا قوله وفتحها

المعطوف الشيخ الرضي **قوله** لا تكون بمعنى ليس لانه لم يثبت في كلامهم

لا عاملة عمل ليس بلا لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح

ولا يستمر لخطائه انها عاملة عمل ليس والحق انها التبرئة لكنها ملغاة

للفردة **قال** واما ادخلت الهمزة في الخبر فانه لغا اوضح يحوره

كنت بلا ماء او تحقيقه من لا شيء وربما فتح نظرا الى اللفظ لا كما يحمل

مع لا الزائدة نظرا الى اللفظ **قال** اما الاستفهام فظاهر عبارة المص

انحصره في المعنى لكن لا ينحصر فيه لجواز ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ

فالاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص المعنى بالذكر

لمكان الخلاف فيه قال السيرافي لا يجوز مع الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز

حمل التابع على الموضع في صورة التمني ايضا التمني بغيرها عن الخبر فنصب

اسمها معمولا لمعنى الا غلام اتمنى الغلام وقال الاندلسي ما نقله السيرافي

قد تفسيره **قوله** واما قول الاول هلا يعني لكان القياس الاول بالنسبة الى اخره

بدلا على محقبلة تبيت المحقبلة المراة التي تحقبها تراب المعدن

تبيت اي تبيت تقعد كذا **قوله** لمكان الاي صرح اي لثبوت الانكار

نحو انا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت

لا رجل ظريف اي كبيه فكانك قلت لا ظريف **قال** ومن ضرب رفقا و بعضا

مصدر ان مرعيان والقرا بانه منصوب بنزع الخافض حقيقا

لانه السماعي الاثر ان وانه **قال** او يجعل مرفوعا فقدم انه التنوين معنى خبر

قوله لانه بني ان يجوز حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب
البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة وهو معلوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء
والتاكيد كجنس تابعه واما المعطوف فلا يجوز في المنكر وعطف البيان حكمه حكم
البدل عند الشيخ الرضي قوله واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك
الاسم هو المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع
هنا عنده واما عند الشيخ فالاولان والاب والاخ قوله واجري
لاحكام المضاف اليه نحو زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة
بالمضاف لانه لو كان كذلك لثبت لا ابا له كما يثبت لا حسنا وجهه
ولم يحذف النون في لا غلامي قوله اي مشاركة الاسم لا حين مضاف
يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار
الاضافة لوجود اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه اللام هذا انه هو
المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه
بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو الافتصاح جمع الاختصاص
معنى الاضافة لانه عبرة من التعريف والمقال الاخر قد يتجمح قال لفتحه
بمعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان المقصود
تعريف لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التعبير قصد النصب من غير تكرير
لا لتحقيق وقد انتشر مع المعرفة قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر
كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة قال ضربا ولا
قد يحذف لا الا كما يقال في رتبة وتمت بناء الكلمة والمبالغة
ولابد في الاعلام حين مضافا الى النكرة وهو الغالب وعلى انه ان
او بهما مستعملا الاختلاف كذلك حين مناص والغالب في حملها
النصب

النصب بانه يجوز الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد رفع
بانه يجوز الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا
محذوفا احد جزئي الجملة قوله المشبهتين بليس في النفي قال الشيخ الرضي ان
ما ولا بليس لنفي الحال عند النحاة وهو الصحيح انهما لمطلق النفي قوله اي
خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبرها ولا قال الشيخ
لانتفاء عن احد رفع الاسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فجميع لا يعملونها
الخ وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل
لتقوي تمكنه بثبوتها في قريبها وما مشترك بين الاسم والفعل قوله نافية
مؤكدة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا الحاقا قالوا
من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى الا مفصولا بينهما قال او
انتقض النفي بالا نقل عن يونس انه يجوز اعمالها مع الانتقاض بالا واستشهد
في ذلك ⊛ وما الدهر الا منجنونا باهله ⊛ وما صاحب الحاجات
الا معذبا ⊛ واجيب بان المضاف محذوف في الاول اي دوران ال
منجنون وان معذبا مصدر كقوله تع ومزقناهم كل ممزق فمعناه
مثل قولك ما زيد الا سيرا قال او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف على
الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان
ظرفا كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي على خبرها
منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله فحكم المعطوف الرفع حملا
على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي بل هو شاخص
ولكن هو قاعد وقيل عطفا على سبيل التوهم لان كثيرا ما يقع خبر ما
مرفوعا عند انتفاء العمل قوله يعني الحرف بالنسبة للرافع فلا يستقيم ⊛

الدور **قوله** لفظاً او تقديراً لم يقل او محلا لان المصنف ذكر اقسام المعرب **قوله**
بخشية كونه مضافاً اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب واما لم يعطف
بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ لاحق
كلامه اعني قوله المضاف اليه كل اسم الخ تجوه سابقه مع ان المراد فيه
قوله لكن يشتمل على علاقة اعم منه يجوز ان يتحقق علاقة الشيء بدون
ذلك الشيء **قال** والمضاف اليه اتى الظاهر موقع الضمير
لتشبيه على المراد لاحتمال انه اراد بالمضاف اليه هيهنا غير المضاف اليه
المذكور اولا بان يجعل اعم من المضاف اليه حقيقة وحكما يشبه كغير كفى
بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هيهنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
قوله اي ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز
تقدير كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير
في اقسام وجاز ان يجعل حالا لان حرف الجر لا اختصاص له بالاضافة والحال
في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا
الا سماعا ... قياسا لذا لكان المصدر من اقسام مدلول العامل
نحو اتيتك سرعة وبطوءة **و** التقدير بان اللفظي والتقديري من اقسام
التوسط لا يخفى ... **قوله** وهو الجر بيان للواقع لا ان الاثر ملحوظ بهذا
العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرور يصير دوريا لان الخفاء
في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور
قوله اي منسلخاً عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى
القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين **قوله** تنوينه او ما قام
مقامه اعترض عليه بان الاحسن ان يقول لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه
للاضافة

للاضافة واجيب عنه بان الاصل احسن الوجهين على ان وجه ما عطف
للمحل وما على الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه العامل
مقام تنوينه محذوف كالقائم مقام التنوين لان ما على الشيء بمنزلة جزئه
من ذلك الشيء فعلم ان المقبول في مثل التثنية والجمع محذوف واما الاضافة
الى جملة فجرى على المحل لان ما الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون
يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما في كم رجل وصواحب
بيت والضارب الرجل لا يجانس فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة
ذلك التقدير لا ان القول اللازم من تحقق شرط شيء تحققه فلذلك الشيخ
لجواز ان يجب مشروطا بشرط آخر وهو هيهنا تجريد الاضافة المعنوية
عن التعريف **قوله** حيث لم يكتسبوا حتى قيل بان تقدير حرف الجر للاضافة لا معنى لانه
حرف في حد الوجود لانه هو ولا في ضارب زيد لانه في تقدير نفسه
فقيل على ان هذا المضاف الى الاسكان الاول هيهنا حرف جر حتى يعتبر فيه
ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانها معاه
لفظا وعملا كان في ذلك بمنزلة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يكون عمل
المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون
لاجل الاضافة **قوله** لانه التقييد معنى اراد به ما قام بالغير وهو
معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في الحد ما يقابل الالفاظ
قوله علامتها اي ما قدر لها اللام لا يصح حمل قوله انه يجوز على الاضافة
المعنوية لان تعريفها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا
مع ان ارادة معنى من البناء انسب بالحمل واما لم يجعل فعلامة المعنوية
انه يجوز لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها **قوله**

كاسم الفاعل الخ وهو قوله واما مساوٍ وكان المراد بالمساواة اتحاد
الاستغراق للمراد منه ومساواته قوله او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد
هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه لانه لم يستعمل يوم للاحد وكذا
الكلام في الباقي وفي مسجد الجامع وطور سيناء والصحيح ان اللام في الاضافة
مثل عند ودون ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنوينها
لانه غير معرب قوله ولا يحتاج فيه الى التكلف الخ قيل في تصحيح اضافة
الكل الى رجل ان كليا لاحاطة جزئياته كلي اضيف اليه واضافة الجزئي
الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام لابعاد الشيء ويراد بالجزئية والافراد
مثلا والا لزم تحكك كلي عن الاضافة وهو لا يجوز وفيه بحث لان كلا كما لا لفظ
والجزئي والفرد ملحوظ في جانب مضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح
اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجري في تصحيح اضافة كل الى الجزئي والفرد
قوله كان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي
في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء سهيل اي كوكب
له اختصاص بامرأة الخرقاء لملابسة انه تشرع في التهيؤ لاسباب
الشتاء عند طلوعه لا غير كما هو شأن الشتاء المدبرة المتهيئة للامور في
احيانها قوله واما الاضافة بمعنى في فهي كثيرة وايضا لو كثرت لزم
ارتكاب مجاز كثير وفي كلامه ان الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى
الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله معينة لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه
قوله فلان ذلك كما قال الشيخ الرضي اه وضع هذه الاضافة لتفيد ان
لواحد مما اضيف مضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي فمعه
فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلام فلا بد ان يشير به الى غلام له نوع

لزيد

لزيد خصوصية لزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او
بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك بالجملة فيخرج بما يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون الغلمان هذا اصل وضعها ثم يقال غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين وذلك كما ان في اللام في اصل الوضع لواحد معين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين وهذا حاصل كلامه ولا يخفى انه لي حال
كما هو مذكور في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية
الفرد ومعلومية الجنس او موضوع لمعلومية سواء كانت معلومية
الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يجوز تارة لارادة
نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين
وفصل ذلك في كتب القوانين ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق
واما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا باهون عناية قوله
وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل الى قوله في نحو ثم ما هو بمعنى اسم الفاعل
كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك والعالم يستغني العدم
الاعتداد بها لفظتها ويجوز ان يقال الاصل قول ابي سعيد فانه ذاهب
الى انه اضافة لفظية لانه بمعنى اسم الفاعل فان حسن بمعنى مماثل او مغير
بمعنى مغاير واضافة اسم الفاعل الى المعمول لفظية سواء
كان بمعنى الحال او الاستقبال او غير ذلك والبعض ليس يجري هذا الحكم في نحو
حسبك وشرعك وكفيك ونهاك لانه بمعنى حسبك زيد ليكفيك زيد
وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد
بطنه نكرتين ووجه العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم انه واحد مضاف
الى امه وامه مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بغيره كان كالموصوف

الى الواحد — الى الامام

لكان التعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف
الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد
اخيه فالضمير عايد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى نكرة غير مخصصة
نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة يعرف المضاف وكذا ان
كان نكرة مخصصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورب
قبيلة ونادرة دهره ونحو ذلك مستثنى وبهذا التحقيق انه في الدفع
الذي يتوهم في امثال هذه التراكيب **قوله** متوغلا في الابهام لان
مماثلة زيد في صفة لا تختص بواحد وكذا مغايرته فانه يشمل كل جنس
الموجودات الا ذاته **قوله** الا اذا كان المضاف اليه مشهورا هكذا قال ابن السيرى
وقد جاء ابن السراج في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان كلام
كان مشهورا وهو ضده الصالح فيجب ان يجيء غير معرفة لا يصح نعته
صالحا كما اجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة واليه سلم انه
محمول على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف وبكون انه جواب
ابن السراج ان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا
قصد **قوله** بل يجوز ان يجيء كذا قاله الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم
قد يكون بارادة اشتهار وصافه او اراد ما هو الغالب في التنكير واراد
ان تنكير العلم لفظا اضيف لا يجوز الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندنا
انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه لفظا فتمتنع من اجتماع التعريفين
اذا اختلفا كما ذكر في باب النداء وذلك لفظا اضيف العلم
الى ما هو متصف بمعنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا
الا زيد واحد **قوله** لكان ظاهرا كلا الا في وهو مستفاد في اواخر النظر
قوله

قوله لكان تخصيصا للشيء يعني انه اخص من الاضافة الى المعرفة من
حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة لم
يكن الا تخصيصا لما هو حاصل فيه يعني اصل التعريف **قوله** وبين بعلها
علما غير ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم
هو المركب فلم تكن المعرفة مضافا **قوله** ثم جردوا عن التعريف لا حاصله ان
العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف
الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول
فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لافضت الى اجتماع تعريفين في الاذان
قوله من ترك اللام فقط **قوله** قال الحماسي والرقية تمنع الاخفاح
ثم تقول قد سكرنا في الحاشية الشريف وهاه اما فتى ليس سلامه
ثكلتكما ه سل الازم الباني مقصدين رواه فنشأ الى
اتى ياتي والديار البلاقع ه وقائله سائر جمع ابن جواب
السلام ومن او بكشف العمى عن المتحير الذي هو في عمى عن حال
سلمى من غير الاعوام في جمع اثنيته واحد من الاحجار الثلثة
التي ينصب القدر عليها ومن البلاقع جمع بلقع يعني الخالي **قال** صفة
مضافة الى المعمول قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة
جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسم
الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمنصوب سواء
كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار وبعد ما كان
الى المرفوع نحو زيد ضارب الا الى مرفوع
لم يكن سببا كحرمت قائم في داره عمر ومضروب بابه

بل وبطلان في غير ما فرغ من المفعول به وغيره لان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
او الاستمرار واضافته الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين
وعلى الثالث يحتمل اللفظية والمعنوية وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل او المفعول
فيتم تنظير الاضافة لفظية كما يؤول القيد بالمقيد والغير بكبير العين او المجرد
وسليل الموحدة بالعابر **قوله** نحو مصارع البلد ونحو الحمد لله فاطر
السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين الا انه جعل
بمنزلة الماضي لتحققه وقوعه او اعتبر معنى اللام كما في صاحب الحال
فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم
وتعين الاضافة بهذا الاعتبار لفظية **قال** ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة
في المعنى كما اشار اليه قدس سره **قوله** واضيف القائم اليه بعد جعله
مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها لان الرائع
من الصفات نعت الحر نوع بخلاف الناصب مع المنصوب فانهم اعتبروا
في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع
اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية **قوله**
والمراد ان المشار اليه ثم انه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء
يجوز ان يكون مسوقا لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في
ذلك الاستلزام لكن بهذه العبارة واضح انها ما تعارف السابق لا احتج على
سابق ولهذا لا بالاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف
بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخصيص
وانتفاء التعريف او يرتكب مجازا كما يقال انفلان قتيل تلك القبيلة

القبيلة مع انه لم يقتله بعضهم **قوله** وعلى هذا كان الاشبه بان
يقال مذكور صريحا بخلاف اصل القرعلية السابقة فانه مذكور ضمنا
قال خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء **قوله** واجاب
بعضهم واجاب بعضهم بان الاضافة فيه شايعة بعد وان كانت بعيدة
ابتداء فيلزم بعد او كان اللام عند بقائها والرجوع الى النصب الذي
هو الاصل لئن واجاع عن الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه
شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال حكمهم
والبطلان يتوقف على اثبات المطلوب **قوله** اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده
لان اختيار ضعف في التركيب في الجملة لا **قوله** لان لا نص فيه على
الجر فيه شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الجملة لا
قوله يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك **قوله**
وفيه وجهان آخران احدهما الرفع فيقبح خلو الصفة عن الضمير واما
النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب **قوله** يعني
سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشراح فانه حيث فسر والكلام المصنف
هذا ابتناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضارب الرجل والمشهور
من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند
الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول
بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله **قوله** حملا
اي المحمولية او كما حملتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي
جوزوا حملا **قوله** ولم يجعلوا الضارب زيد الخ يبنى على هذا التقرير
ان النظر الى التقرير السابق شيء وهو انهم لم يجعلوا الضارب زيد
النقد

على ضاربُ زيدٍ كما جوّز الضاربك على ضاربك و اما ملتا دون التقدير السابق
لو كان حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لانفصال
الضمير لان التنوين واتصال الضمير متنافيان سواء كان الضمير
منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الخفة لم يبال لو
بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب ضاربُ زيدٍ فان
التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة
المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف
قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين قدر بانفصال
الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة
كما في حواجّ بيت الله الا انك قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك
للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضاربُ زيدٍ قلنا
بين المسالتين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في الا حذف
تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب
زيد في ذلك **قوله** وحصل التخفيف من جانب المضاف ومن جانب
المضاف اليه كما ترى **قوله** ويرد على القاعدة الاولى ح ذهب الكوفيون
الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع
افادة التعريف او التخصيص تمسكا بمسجد الجامع واخواته
وجرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصل مسجد الجامع مسجد الجامع اضيف
للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد
المسجد هو الجامع بعينه كذلك حصل الوجه فانه حسنا وانه
هو الوجه حقيقة لكنه جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير المتكرر
وقد

١٢١

جرد قطيفة اي قطيفة جرد وقدم جرد واضيف للتخفيف
بحذف التنوين والتخفيف فيه عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار
اليه المصنف بقوله ومسجد الجامع **قوله** متاول مسجد الوقت الجامع وذلك
الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامعا للناس في مسجد للصلوة
فاضافة كاضافة نسيف شجاع **قوله** وتاويله ما لح وحاصله ان اضافة
المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا في سائر الامثلة
فتكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر ونفقة الابرة
وجانب اليمين **قوله** متاول الصلوة الساعة الاولى وهو اول الساعة بعد
زوال الشمس **قوله** وبقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت
في مجاري السيول او مواطئ الاقدام **قال** ومثل جرد قطيفة قال قد الكريم
في الحاشية جرد جرد رسته از كهنگي و فرسوده كي منتهي كلام قطيفة
جامه ريحيدة دار **قال** اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
اراد المشابهة في شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه
الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكلما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه
الليث وبالعكس **قوله** سواء كان مترادفين اجاز الفراء اضافة
احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالسماع وتبعه الشيخ الرضي
قال بخلاف عين كل الدراهم وعين الشيء وكذا جميع زيدين فانه
ونحوه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام ولفظه وهما اسماء
متحقق **قوله** فانه ان المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لانه قوله
يكتسي شيئا من حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه
ولانه الكلام مسوق لفائدة الاضافة **قوله** سواء افادت التخصيص

يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل بالتعريف فيصح تمثالا لان قوله فواعا
لو كان للجنس غيرها فقال اعلم ان الشيء بمعنى موجود في الخارج عند جماعة ولا
شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى مساوي للموجود المطلق الشامل
للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله
كل مفهوم بهذا المعنى اريد بالشيء نفسه الموجود معناه في قطع النظر عن تحققه
في الذهن او لا فهذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء
كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وحمل يعني العين اعم منه قوله تجمع احدهما على
الاحد لو كان من باب حمل احد اللفظين على احد لو اراد الاخر على الاول جزء وه
وفات وشهر فانه ايجاد الفا حنيفة لا المقصود بالنسبة كقولك جاء اصحابي
اي وقع صاحب هذا الاسم وفات صاحبي اي مدة صاحب هذا الاسم
وليس منه خواص صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصبح بمعنى خواص صبوح فان
هذا المشرب قوله جائني مدلول هذا اللفظ لا دال هذا احد لولا انه
الجئته الى الدال غير صحيح لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعيين
الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر اولا
يغني غناء الاسم ولهذا لا تجد من اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه
فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يجوز عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا
او منصوبا قوله غالبا والمغلوب لا حكم له ثم فان من عمر بن عبد الله تغليب
تغليب قوله وبه شرف النحاة فالبيه في اخره حرف علة وذلك لان نظرهم
في احوال اواخر الكلم قوله او الملحق به بمعنى الالحاق بالصحيح في الاعراب
بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كان
في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن في الصدر فانه لا يستقل الا في حكم
الابتداء بها

في الابتداء بها قال فان كان اخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به
فان كان يح قوله لمناسبة كلمة ياء المتكلم اعلم انهم لما راوا ان الكسر
لازم قبل الياء المتصلة في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف العلة من جنس
حركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها الى الياء ليجانس الكسرة قبلها
قوله ولا يقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع
ياء لالتباسه واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها والحاجز
بين [illegible] القلب [illegible] لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو فيما
مسلمي فانه لا يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسبق
اولاهما ولا ينزل الا من حيث اللازم لالتباسه بغير ض في بعض الاحوال صح
قوله يوجب بقاء الضمة يح لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة يقلب
واوا قال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب لئلا
لم يؤد الى الابطال فانها اذا ترك الضمة وزن بوزن فانت مخير في
ابقائها وقلبها كسرة نحو لُقِيّ في جمع الوى لما بينه فُعّل بعض قوله
وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكنا مع الالف
في قراءة نافع محياي ومماتي اجراء للوصل مجرى الوقف او لان
الالف الكثير مدا اقيم فهو يقوم مقام الحركة من صحة الاعتماد عليه
ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قوله فاخي
وابي لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تع يوم يفر المرء من اخيه
وامه وابيه واما تقديم الاخ على الاب في الاية فلرعاية اسلوب
الترقي قوله فالحاق في اخي وابي لحا وقيل فاذا في اضافة بعضها الى ياء
المتكلم اخي وابي وعلى هذا يجوز عطف قوله واجاز المبرد وعطفا

قوله وتقول جئ عليه عطف مفعلة على مفعلة واما على ظاهر توجيه الشارح
فيكون عطف مفعلة على اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابوان
قوله ولبى مالك بصيغة المخاطبة قال قدس سره في الحاشية اوله
فقدرا حلك ذا المجاز وقد ارى وكتب على قوله ارى فقضاء وقال
ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى اظن انتهى وقوله ارى بصيغة
المجهول قوله مع انه يجمل فلا يصح [illegible] مذهب بمجرد الاستعمال قوله اى الجمع
جمع اب فاصله ابون كما جئتم جمع اخ قوله وتقول ان الامرة جمع قبل الماء كما
بالقوافي لان عرضه ... والالهان الى النفس ولو قال ابقاء الكلام اولى للتحرز
عن نسبتهما الى المخاطب مع ان اضافة الحكم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف
الا الى الاسمي الى الاسم الا ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة لتقدير الغائبة
فانه في الاعتراض بلا تكلف قوله قبل الخ داب ودم وهما وفم اعلم
ان الاسم الاربعة الاولى واوية بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان
والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كآباء واخاء واحماء لان
فعلا بالجمع فعلا صحيح العين افعال كجبل وجبال واما حسن فلم يسمع فيه انه كان
حتى يستدل به على تحريك عينه وسكونه ولهو ان لا يدل على تحريك عينه لانه
يمكن ان يجوز ساكنها لما حذف اللام فتح العين لانه ما قبل تاء التانيث و
لا بد من فتحها وكذا الاصل لباخر هنوات لانه يمكن ان يجوز كشمرات ولام
الحامة هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل
على الحركة والاصل السكون ولا يدل صيغة الجمع بها على حركة عينها
لان فعل ساكن العين مطلقا يجمع على افعال كحوض واحواض واما
غيره فنستب الميم عن العين لانه لما حذف نسيا منسيا عوضت
الميم

الميم من العين الواو لئلا يوول الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان
الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هو
هما نفثا في في من فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء
وهي اللام قدمت على العين قوله بالحركات الثلث التابعة للحركة الاعرابية
وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك قال حسم
لم يراع من الذكر درجات [illegible] اللغات والافالحق ان يقولوا كدلو
وعصا ويد وضب وفيه لغة سادسة اصح الكل وهي ان يقول كرسا
قال وهذا اعلم ان عينه واو ولامه ياء الاولى فلان مؤنثة ذات
واصلها ذوات بدليل ان مثناها ذوات لم يحذف عينها لكثرة الاستعمال
واما الثانية فلانه باب الطي اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اولى
ووزنه فعل عند الفراء ويمشيهوا ان وزنه فرس لانه لو كان كفعل
لقلب في المؤنث واوه يا كطية ولا يجيء اخذوا جمع ذو على انه
مفتوح العين كما مر قوله لانه وضع وصلة اى قال الشيخ الرضي انهم
ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتات لهم ان يقولوا
جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب
ولما كان جنس المصدرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو
الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف
دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل
فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالفتح
وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا وعلم
لم يجز فيها الا معاده قوله كقول الشاعر انما يعرف وكذا اللام صلة على

محمد ومروية وما وقع في كلام بعض المتأخرين والصلاة على نبيه محمد والصلاة

وذلك اقتباس من الدعاء الماثور **قوله** وكانه خفف المعرب يعني ان المناسب للمقام

النظر الى حال اضافته الى المعرب حاصله لكن عدل عنه الى فوعه واما العدول

لاجنبيه فبعيد **قوله** اي كما وكذا منهم فانه وقد جاء بعضهم فانه نقطوعا

على سبيل الشذوذ وفي نحوه ولكن اريد به الذوبان **قوله** والفاعل الاسمي

يجمع على فواعل وكذا الفاعل الوصفية دون الفاعل الوصفي **قوله** كالكاهل

وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره في حاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما

بحسب فهو اسم بحسب العارض **قوله** متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان

في الرتبة الثانية منه وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس

لا غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقولنا من بيان الحال لا التقييد ومنهم

من قال المراد بالثاني هو متأخر مطلقا وفيه ان كان عموم مجاز وهو خلاف

الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف

عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التأخر بحسب الرتبة

قوله بجنس جزء اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا

بحسب القصد فلا يرد النقض بقراءات الكتاب جرّه جرّه لان اعرابها واحد

بحسب القصد ظاهر في موضعين **قال** من جهة المقتضي للاعراب **قوله**

شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا لان جهة نصبها متحدة

نوعا لا شخصا **قوله** بانتسابه من جهة واحدة شخصية وان لم يعتبر ما مدخل

في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل **قوله** لان المجيء المنسوب الى لا حد ان

يا فقد منه بانه يلزم ان يجي المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد

هو فاعلية غلام لان المجيء المنسوب الى غلام زيد في قصد المتكلم

منسوب

التوابع

والفرق بين الصفة والنعت ان النعت الصفة يقع على الموجود والمعدوم والنعت لا يقع الا على الموجود وانما

والصفة تستعمل في المدح والذم شرح

منسوب اليه معنى زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب

اليه لان النعت هو منعوت بحسب الذات **قوله** ثم ان لفظه كلها وكذا

لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال انه صيغة الجمع ولفظة

كل يحتمل ان يريد بيان الجمع والمنع **قال** النعت تابع قدمه على سائر

التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر متابعة كما سيجيء **قال** يدل على معنى

الحالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه وباعتبار متعلقه

فدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه **قوله** اي دلالة مطلقة فاصله

ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لمتبوعه ثابتة غير منفكة

عنه والسائر حول صلوة صفة لحصول المعنى في متبوعه في ضرورة

بجواز التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال

لانها مقيدة بزمان النسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة

في التابع فلا حاجة الى قيد يخرجه وحمل التابع على المعنى اللغوي مجالا

يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو معه انه لدفع توهم ان الحال

داخلة فيما قبل هذا القيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على

معناه اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاء القوم كلهم

فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا

يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاءني زيد

صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما عيننا فيه الحقيقة

في التعريف لاخراجها وهو ان يخرج مذكور الدلالة على فكيف يخرج

تلك الامور نحو التاكيد فتقييد الاطلاق غير ضروري **قال** وفائدة

ليس من وظيفة النحو **قال** وقد يجيء لمجرد الثناء نحو وقد يجيء

للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يجيء للترحم نحو اللهم ارحم زيدا الفقير وقد يجيء
للكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة
الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية
مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير بين وقيل الفرق بينهما
بان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة
والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاج لالحاقها بالمؤكدة واعلم
انه يجيء وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع
كاشف وليس نعتا الا حقيقة لان تلك الامور الثلثة صالح لكونها كاشفا
لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة فلا شبهة لاحد في ان
المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري
في مثل الانسان حيوان ناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع
نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قراءة الكرخي جزءا
جزءا والبيت سقف وجدران قوله وما كان غالب مواد الصفة
في حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا
في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد
وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفي الفرق نظر قوله رده
بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره المص لا يصلح ردا لان كونه نوعا بانفراده
انه في قوة المشتق قال ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره فالخط
ان يقول او غيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد والواو
لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو واما التي بها دون الواو
ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نوعا من غير حاجة
الى رد

لا يرد اي الجامد الى المشتق وذلك لانه اذ يقع بين المتقابلين قال انما
كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يعم الوضع النوعي
الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة
اربع بناء على ان اسم العدد جامد وهو مجاز ونحو مررت برجل
اي رجل بناء على ان اي هذه الاستفهامية المتغيرة للكمال البالغ
غاية الكمال في مدح او ذم كجامع انه مجهول الحال حتى كان جاء الى حد
السؤال عنه قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة
واللام للاجل والغرض محمة ليشتمل على ان اللام ليست صلة للوضع
قوله فان قيل ولذا يجب ان يجوز له موصوف لفظا او تقديرا قوله
نحو مررت برجل اي رجل اي هذه يجوز وصفا للنكرة مضافة الى
ما هو بمعناها او يقرب منه كل وجد وصفا يجوز تابعة للجنس
معرفة كان او نكرة ونحو مضافة الى اسم فيتبوعها لفظا او معنى
يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق
في جميع الرجال وجد الرجل اي كان ما سواك هزل وهذا الرجل
اي كان غيرك سواك بالطفل قال وبهذا الرجل يعني به اسم الجنس
الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بهذا الرجل
قال الشيخ الرضي وذلك لان معنى الرجل بمعنى الكامل في الرجولية
ليس وصفا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس
باقيا معناها على حاله وضعت له سائر المشتقات كما يوصف بها اسماء
الاشارة نحو مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل
قلت الشخص الموصوف في مثله عن فائدة زائدة فان كان يحصل من اسماء

وكولم يقع صفات لأن قولك مررت برجل يقيد الشخصية واسد يقيد السبعية
بخلاف رجل طويل لأن الطويل يجوز في غير الرجال ولهذا الحذف الموصوف
في الأغلب لفظا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء في الأرض
والسماء أما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جليلة الوصف حاضرا
قال ويزيد بهذا قال الشيخ الرضي اسم الإشارة يقع وصفا للعلم
والمضاف إلى المضمر وإلى العلم وإلى اسم الإشارة لأن الموصوف أخص
أو مساو وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفي المواضع
الأخر التي لا تذكر أي لا يقصد به لأنه بهذا المعنى قوله لا المعرفة الأخر
باللام لا يشير بها إلى واحد بعينه لأن تعريف لفظي قوله التي هي في حكم
النكرة لعدم الإشارة إلى معلوم فيه مخصوص بها لكنها تشبه نكرة لأنه في
المعرفة من أقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة إشارة
إلى توجيه قولهم أن النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع أن
الجملة قد تقع نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت
المفرد وتوجيهه بأن الجملة في تأويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي
في أنه قام رجل ذهب أبوه في تأويل ذاهب أبوه وأبوه زيد
في تأويل كائن أبوه زيدا قوله لأن الدلالة على معنى الخ فرق
الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة والمشهور أن المفرد أصل
لعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما تعرف في تأويل المفرد
قوله لأن الاشارية لا تقع صفة لأن الصفة يجب أن يكون مخصوصا
معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي أن يعرف المخاطب
الموصوف المبهم بما كان معلوما له والإشارية لا يكون مخصوصا بها معلوما
للمخاطب

اوله حتى اذا جن الظلام واختلط — المذق ما يخلط ... الذئب حال بورة ... وتشبه

للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة **قوله** الا بتأويل بعيد وهو جعل الطلبية

المحكية بقول محذوف كقوله ؎ جاءوا بمذق هل رأيت الذئب

قط ؎ اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يجيء في الحال والمقول

انما من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله **قوله** ولا القائم بكلامه

فيها الضمير الرابط ثم اجنبية اى لم تكن حال النفس الموصوف ولا

لمتعلقه وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير

كما في خبر المبتدا **قال** ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور معمولا

لاسم فاعله **قال** وبحال المتعلق المتعلق اعم من ان يكون حالة افعة

ومنتسبة اليه كالاب والغلام او حالة ربط الى حالة تلك النسبة كقوله

قام رجل ضارب اباه زيد **قوله** يعني بصفة اعتبارية الى بجعل الموصوف

بحالة بمنزلة حالة باعتبار تلبسه بحصول الجائزة في **قوله** عشرة افراد

انما تعتبر في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه

قال والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة

فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي

جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا وجاز

الا خفضا ووصف النكرة الموصوفة بالمعرفة **قال** والافراد والتثنية

والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع لانه كانه الجمع في محتمل مجاز اجزاء

كوصف النكرة المطلقة بالاسناد فانه في كثير من اشباعه كلا واحد

منها ينبغي **قوله** او بعض الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن

قال والثاني تبعه في الخمسة الاول لغيته مثلها ذكر مجملا بقوله الاعراب

ازقيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو جاء رجل

مساو له بالنصب او الجر وح يطابقه الموصوف في المعرفة فلما لم يكن اتبع
يجاب عنه بانه حال من قبيل وصف الشيء بحال نفسه تمحلاً وذلك لان نصبه على
التشبيه بالمفعول تمحلاً والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يجوز الضمير فاعلاً له
تمحلاً **قوله** لانه بمنزلة يعدون على حكم ضعف فاعدون عليهم اقل
من ضعف يعدون عليه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب
بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان لا غير قطعاً **قوله** وحمل علامه
ضمير الغائب جاز الكسائي وصفه لقوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم
والجمهور يحملون مثله على البدل **قوله** لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب
الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع
الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع
بان ذلك المعنى لما كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال
في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساوياً والضمير اعرف المعارف
فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى
هذا التعليل ولهذا قرنه به او الكل به فوقع الدليل موقع المدلول
كما في شرح الشيخ الرضي **قوله** اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصاً
منهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص
والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولاً فلان الموصوف معرفة
كان او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل
على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانياً فلان
لا يصح بانه قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الخ على ذلك الا ان يقال
الاستلزام بان يكون الاشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين

ان قيل

تشبيه بح

وهو في العرف الا ان يذكر لفظه بعنوان فيراد به احدهما بالضمير
الراجع اليه معناه الاخر ح

١٢٧

ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في
في حكم الضمير او في قوته فان قوله من ثمة في قوة قولك من اجله **قوله** لانه يقصد
ولا يجوز ان يجيء المقصود الاصلي متنحياً في الرتبة عما ليس مقصوداً
قوله انه اعرف المعارف قال الشيخ الرضي ان المتكلم والمخاطب اعرف كما مر
واما الغائب فلاحتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد واما
العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع
غير معين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيراً ما يقع الالتباس لمحاضرة المشار
اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفاً في كلامهم
ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه انما
اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلوله
اسم الاشارة بالقلب والعين معاً ومدلول المعرف باللام
يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى
احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء كان لانه يكتسب
التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا
لا يوصف المضاف الى الضمير ولا يوصف الضمير **قوله** الا بمثله اي ذي اللام
الاخر او الموصول فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله
تع قل ان الموت الذي تفرون منه ولا يخفى ان اداة الشرط لو لم يعتبر
ليس فيه كثير فائدة فلهذا اعتبره بقوله اي ذي اللام الخ فكانه جعل
الاضافة عهدية والاشارة الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة
لا يقال يبقى فيه اخر وهو ان الموصول الواقع صفة فاضل او له اللام

فانه ملاقيكم نع

نحو الذي واخواته لا ونحو ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون

المعهود منها اسم المحصة نعم يبقى المذراي قوله او بالمضاف الى معرفة الا

عند من يجعل المضاف الى من المضاف اليه والشارح حول حفظه وقد يذكر

اللام وحده ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو فرد

اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام

فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تامل قوله او النقص

منه ينبغي ان يدل اي الانقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف

اليه حتى يثبت المدعى قوله الا المضاف اليه انسان بدليل الاشارة مع

والمجرور قوله بل رجل هو لبيان تذكير الاسم الاشارة والصفة قال مع

العطف في اللغة الامالة لقب هذا القسم من التابع به لامالة حرفها

العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يجيء

مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة قوله اي

تقصد نسبته كما في صدقه على مثل البيت سقف وجدران فقال قوله

بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء

زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا

بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد قوله

لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها وذلك لان تبيين ما لوصفها

المتبوع بذكر معنى فيه وتوضيح عطف البيان المتبوع بذكر اشهر

اسميه وتبيين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه

في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة او ان المذكور

بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انه لما ثبت نسبة شيء

الى المقصود

قوله اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بنحو اخوك في توضيحه وتقضيه انه لا بد ان يكون

المراد الشارح قدس سره بالكلام في قوله الواقعة في الكلام الكلام الواحد والتركيب

الواحد الذي وقع فيه التابع والمتبوع فمراده المقصود بالنسبة بهذه النسبة الواقعة في الكلام

الواحد والا اي وان لم يكن المراد بالكلام الكلام الواحد ينتقض تعريف العطف مع

منعا بعضه الابدال وهو البدل الذي في مثل قولك جاء زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو

فانه يصدق على اخوك في هذا المثال انه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه اما انه اخوك

مقصودا بالنسبة فلكونه بدلا وكل بدل مقصود بالنسبة فاخوك مقصود بالنسبة واما

انه مع متبوعه اعني زيد مقصود بالنسبة فلانه معطوف عليه في الاخر وكل معطوف عليه

مقصود بالنسبة فزيد مقصود بالنسبة وزيد وان لم يكن مقصودا بالنسبة في الكلام

الاول لكونه مبدلا منه فيه وكل مبدل منه غير مقصود بالنسبة لكنه مقصود بالنسبة في الكلام

الآخر لكونه معطوفا عليه فيه فاذا صدق على اخوك في هذا المذكور تعريف العطف

لم يكن تعريف العطف مانعا لهذا الفساد لم يكن المراد بالكلام الكلام الواحد بل كان

اعم من الواحد والكثير واما اذا كان المراد به الكلام الواحد الذي فيه التابع والمتبوع

فلا ينتقض التعريف باخوك في هذا المذكور لظهور عدم صدق التعريف عليه فانه

اخوك في الكلام الواحد الذي هو الكلام الاول في هذا المذكور مقصود بالنسبة لكونه

بدلا دون متبوعه لكونه مبدلا منه وكما حققناه ظهر انه في تقرير محشي الفاضل عبد الغفور

رحمه الله تسامح وقصور فافهم

حسام الدين
افندي

قوله كما في زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو هذا مجيء في كلام واحد لا شيء في كلام

غير لم يكن المراد بالكلام ما قرره المحشي لا ينتقض تعريف العطف منعا بما ذكره المذكور

اقول الاخفى على الفطن انه ينتقض تعريف البدل جمعا بهذا المثال المذكور فلا بد فيه

من اعتبار قيد ايضا لان اخوك ههنا لم يكن مقصودا ولم يتعرض بما ذكره لهذا الا انه خفي ولا

يخفى على الشارح ولا على المحشي ولا على الاعاظم الذين هم من اولي النهى حفظ الامانة

في سلوك الادب الظاهر وغيره انه يأبى المبالغة انه يجب ان يكون مقصودا بالنسبة في قبيل زيد وعمرو

في غلامه ومعه البالغ الذي لا يناسب بل لا يصح في مقام التوصيف فافهم

حسام الدين

والمقصود هو المبين والتابع فرعه قوله واجيب بان المراد الخ فيه ان هذا الغلط
نوع من اقسام البدل لانك غلطت بالمبدل منه كما في الواقع بسبق اللسان
وثانيها انك توهم انك غالط به مثل هذا نجم بل رشحه وثالثها انك نسيت
البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان
المبدل منه في تلك الاقسام ليس توطئة حتى خرج بدل الغلط من حد العطف
لو لم يكن قوله بتوسط حرف اتفاقا فيه وقد يجاب بان المراد بكون
المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين بالحمل
النسبة المدركة على نهج واحد من انحاء الادراك اعني الحكم والتردد
وغير ذلك سواء تعلق القصد ان اولا فالاعتبار اصل النسبة حصل المعطوف
بلا ولكن لاشتراك المعطوف فيها بالحكم سابقهما في اصل النسبة وان
اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نهج من الادراك حصل فيه
المعطوف باو واما وام لان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف
بهما على نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط تعلق القصد حصل فيه
المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد
التابع قوله وتمام الحد بما ذكره الخ يحتمل معنيين احدهما ان قوله بتوسط
حكم خارج عن التعريف واخر احترازعنه اعني قوله مثل قام زيد وعمرو
لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف والا لم يقصد تمثيل
الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده
تأخير هذا الكلام ليس له دخل في المنع والجمع كما لا يخفى فكانه في تعريفه الا ان
قال بتوسط بينه الاظهر ينبغي فكانه فيه تجريدا قال واذا عطفت اي
اذا اريد العطف قال اكد لا يجاوز ان رفع كما يجاوز اذا خفض لان

قال فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود الخ قيل لم لا يجوز تعلقه بالمقصود
مع صحة تعلقه به اقول توضيح الكلام في هذا المقام بحيث يكشف المرام ويكشف
عن وجوه عرائسه اللثام ان قوله بالنسبة لو تعلق بقوله مقصود لكان المعطوف
نفسه مقصودا بالنسبة ولم يكن كذلك بل ما هو مقصود بها هو نسبة المعطوف الى شيء او نسبة
شيء اخر اليه وتفسيره بقوله اي قصد نسبة شيء اليه الخ وتفريع قوله فقوله بالنسبة
الخ بيان دال على صحة ما ذكرناه وقوله بالقصد المفهوم من المقصود
يحتمل احتمالين الاول المفهوم من لفظ المقصود الواقع في التعريف او المقصود منه هذا ما لاح
في صدري وجال في خلدي من توجيه كلامه وتوضيح مرامه فان كان الحكم فيه عثرة
فاخرجه من السواد الى البياض والسعد والثاني فتنظر فيه وتنقيد بلاحظة

الجوابية للمرحوم خواجه سعد الدين
افندي

تم

لان التاكيد اصف من الاعادة قوله لانه في قطار الكلام وطول الكلام
قد يغني عما هو الجواب نحو قولك صفر القاضي امراة وانما قطعه الحوزة
بالنصب قوله والعلم ان مذاهب النحويين اشارة الى انه قال الفعلية
لانه اوجب التاكيد حيث قال فان قلت يجوز ان يريد به الوجوب
الاستحسان قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه لو لم يجز
العطف تعين بالنصب نحو جئت وزيدا قوله مررت بك انا والسماء قال الشيخ
الراجح لايجاد العامل الاستحسان الا انه لم يشكل انه لا معنى له وانه جلب
بهذا الوضع كبيرة فانه لا يتصور الا بين اثنين فان الشبه نحو غلامك
وغلام زيد وليس نحو زيد غلاما واحدا لم يجز الا لعدم قرينة دالة
على المقصود قوله بدليل قوله لم يبني وبينك لانه بين لا يضاف الا الى متعدد
فلا يتصور عطفا المضاف ونحو كم فرت بك وبزيد وان امكن
ان يجوز لعطف الثاني معنى لان يكون البتة في معنى الجار ويجوز الصناعي
لم معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون
حكمه حكمه قوله كما في الحرف يعني انه ليس بالقوى من الحروف الزائدة
قوله مستدلين بالاستعمال وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في
قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها بتقدير الباء وفيه ان حرف الجر
المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها ان معطوفا
على مقدر والتقدير وبالارحام وثالثها ان الواو للقسم
وفيه ان قسم السؤال لانه ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم
السؤال لا يجوز الا مع الباء ولما كان القسم انما يجيء لتاكيد ما هو المقصود
في الكلام لم يصح صرف القسم الى قوله تعالى تساءلون لانه المقصود
الامر

الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة
الجار وفيه ان هذا انما يصح لو لم يكن القراءة السبع متواترة قوله
وقوي اللفظ ويقوي قوله كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة
له في نفسه ثم لان العامل وخلافه نعم في بنيته الاعراب كذلك قوله
لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله او محمول
في العلم انهم جعلوا الحال على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر
واعترض عليه بان الضمير انما يجيز نكرة لو لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا
ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان
الضماير الراجعة الى النكرات لو لم يكن تلك النكرات مخصصة بحكم وصفة
كانت نكرات قوله لو نصب او خفض الخ ولا يجوز ان يجيء معطوفا على
قائما وعمرو معطوف على زيد حتى يجيء من باب العطف على معمولي عامل
واحد لانه على عمل ما في الخبر المتقدم قوله فيتعين الرفع على انه يجوز
في حكمه ان يجوز مبتدا او عمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه رجح
في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية قوله بان يجيء
معناها السببية لا العطف كما في الفاء التعقيبة فاكرمه قوله بان يجيء
معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع قوله لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضي
ما حاصله ان الجملة التي يلزم فيها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدا
لو عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون
الاولى فتراخيا عنه اولا وبغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء
بالضمير لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فقوله الذي

وجاء فضرب الشمس زيدا لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد
وكذا الكلام في ثم واما الواو فلما كان لجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا
ساعده القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت هند في
تلك الحال زيد **قوله** والمص الشارح بناء على ان المعنى على معمولي عاملين بحذف
المضاف واما حذف المضاف ليصح الحكم على حاله فان مناط عدم الجواز
تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد
قوله فتدبر اي في هذا العطف وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه اشارة الى دفع
ما قيل في هذا المقام من ان الشارح في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين
لم يجز مناف للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي تقتضي التحقق فكيف
يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين
مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر
لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة
في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكن الحكم
بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول
ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وحينئذ يندفع الاشكال
المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه
ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق **قوله** لكنه لم يجز عند
الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم
الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا اذا فصل بين
العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة فانه يمتنع
اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان
مذهب

فان عدم الجواز مناط تعدد العامل الخ

مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما الاخفش فروي عنه انه يجوزه الا اذا كان
المجرور في المعطوف عليه متأخرا عن المنصوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف على
ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة
عمرو ومنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله
لان المجرور في الاول مؤخر وفي الثاني مقدم والمص استدل بان ذلك العطف
خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور
انتهى حاصل الكلام من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المص اما اولا
فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا
فلان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا اذا جر متفقا عليه واما ثالثا
فلان ما استثناه خارج عن الضابط **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع
خلاف الفراء جار في جميع الصور عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد فانه
يستبد بعدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا
لا يستثني **قوله** بل الحمل على حذف المضاف اصح [illegible] في باب العطف على
معمولي عامل واحد **قال** التأكيد جاء بالفاء وبالواو وعقب به العطف
لان العاطف وهو ثم والفاء قد يراد في التأكيد اللفظي كما يجيء ان شاء الله
ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله لا
تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا
تحسبنهم بمفازة **قوله** اي حاله [illegible] المتبوع في النسبة
او الشمول كقولك شانك في العلو اي امر باب العلو اعظم من ان يوصف
واعني في الغفر [illegible] في باب الغفر ظاهر قبل في النسبة تمييز عن الذات
المذكورة او المقدرة وكأنه اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات

تقدم

بمعنى التأكيد [illegible]

المذكورة لفظا كان الاسم بمعنى الشيء او عين الذات المقدرة لفظا كان بمعنى
الشأن قوله يعني بمجموعها اي حالة المفهومة منه بطريق من طريق الدلالة
كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء
القوم كلهم لانه اشترك بالقوم الى جماعة معينة فيتحقق حقيقة في
مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه ولذا اطلق النسبة قوله
وذلك الدفع يتوهم تكرير اللفظ لا تكرير المعنى فانه غير نافع كما حققته من
دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك لو قلت ضرب زيد نفسه في جواب
ظن المخاطب اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقيل
عليه الصورة الاولى قوله لذكر الكل والجمع الخ قال الشيخ الرضي اعلم انهم لما
ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضعوا
الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال
جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة بثلاثة واربعة الى غير ذلك
واما اذا ارادوا باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة
عليها الى لفظ الجمع فان الاغلب قطعها عن الاضافة وبهذه الالفاظ
باعتبار هذا المعنى على ضربين فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده
فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا اي توكيدا وهو كلا ومثله اجمع واخواته
واخواته ولا يجيء الا تابعا مضافة في التقدير على راي الخليل او مجا
نعت جمعا وجمع حالا بمعنى قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة
فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد
بها مع الباء وبدونها واما جميع فهو بمعنى المجموع ويستعمل على ثلاثة اوجه
اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد يليه العامل
نحو

[illegible]

نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو قليل نحو جاء القوم
جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وهو كلمات الثلاثة
وما فوقها تقول جاء القوم ثلاثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها
الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لكن
تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة قوله اما البدل
والعطف فظاهر وجوابه لكن في اخراج بدل الكل صحيح مثنية وهو
ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يجوز تقرير مقصود الثاني فيهما
قوله واما فانهما توضيح متبوعهما الخ وكذا ينبغي ان يقال واما ترك
الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في السلفة انها
خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة
ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المص
في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة انها تقرير امر المتبوع
لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على
معنى النفخة لفظا لا دلالة فيها على معنى النفخ اصلا وايضا ان واحدة
لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى
الوحدة التي هي مدلولة النفخة واجاب بان الوحدة مستفادة
من النفخة تضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب
بان المدلول اعم فان المجموع في قوله جاء الرجال المجموعون تقرر المعنى
مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى انه
لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام
المستغرق الى رجال معينة لا مدلول اصل الكلمة وقد اجاب بانه

اجمعون يدل على الاحاطة معا وكونهم مجتمعين بالسجود في حالة واحدة
خلافاً للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة
قال وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي
الا اذا كانت تلك النكرة محكوماً بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقاً عند
البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع ونحوهما ونفسه
وعينه لو كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال
الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله اي تكرير اللفظ الاول وعامة بكررت
اللفظ الاول قيل جاز ان يجيء المضمر في قوله وهو لفظي راجعاً الى المعنى
المعنوي لان كثيرا بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه بان
صاحب المفصل ذهب الى ان زيد في قولك يا زيد زيد جاز ان
ان يكون بدلا مع حرف بهذا الحد عليه اجيب عنه بان زيد يجوز
ان يكون عطف بيان كما هو الظاهر وح يكون تاكيداً لفظياً ويجوز
ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم يبدل اليه لان المقصود
دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا
وجاز ان يكون شيء واحد مقصوداً وغير مقصود بجهتين قوله
او حكماً بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادفة لاجمع
فيكون تاكيداً لفظياً مع انه عد من المعنوي واجيب بانا لا نسلم المرادفة
وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ظاهرا بعد ضم اجمع
والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها
تاكيد لاجمع بل هي تاكيد لما اكد به اجمع واما اخوات اجمع واكتع واخواته
اتباع

اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها ليس لها معنى
يعني انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها قال ويجري في الالفاظ
كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير
مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد لم يجز تكراره الا مع عماده في نحو
نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال
جاز تكريره وحده نحو ان زيداً قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل
المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو انت وضربت انت ومررت
بك انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل
نحو ضربتك اياك وهو واما المستقل فهو تكرير بلا فصل نحو زيد زيد ومع
الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون قوله قيل لا معنى له اذا الكلمة
قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول في بعينها
ان يقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة
اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً مريئاً او لا يكون له معنى
اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى وان لم يكن
وشيع بريع له في حالة الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وشيطان ليطان او يكون له معنى متكلف
غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشيء اي استخرجه وله قولهم اكتعون
ابصعون ابتعون فيلزم القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل في الثالثة
وقد مر اشتقاقها اخره الشارح قد نسره قوله والحق انه اشتقاق فمناسب
في اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما التري فلانه
تمام التشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما البسالة فلانه يستلزم
الانبساط والشمول والعام منبسط شامل واما البطور فلانه الاغترار

واللام افتداء وجبوءل **قوله** وعن بعض العرب نفسا عينا والادلة على
ان الاسم اجماعا تثنية جمع تاكيد اتصالها لفظا ومعنى **قوله** لا فتلاف
الضمير في كلها وكذا في اجمعه **قوله** او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث
قوله وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل
فلا قال الاندلسي فانه جوز لو كان مكسرا **قوله** ولا حاجة الى ذكر الافراد
قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو متعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول
الاجزاء والافراد **قوله** لان الكل فالم يحيط افراده مجتمعة جاز ان يحيط
افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كما
كان في جمع البيض والدينار القصير كما جاز عكس كله بعضا وهو توهم الحكم
على كل افراده مع ان الحكم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل الانسان
اي مجموعة حيوان فزيد حيوان كذا افاده المحقق الطوسي **قال** يصح
افتراقها حسا او حكما اي افتراق حسا او افتراق حكما والظاهر
ان لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان جزء اجزاء
يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها حكما لم يصح توكيده بكل واجمع
فالمعيار الافتراق الحكمي **قال** مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله قال الشيخ الرضي قد يجوز لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو
اشتريت العبد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول
اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود ولذا اردت رفع الاحتمال
الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبد **قال** بخلاف جاء زيد كله القياس
عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للكوفي فانه
جوزه وهو خلاف القياس والسماع **قال** واكتع وافواته اتباع
لاجمع

لاجمع واذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير لازم فرتبه
ترتيب المتن لكن باختيار في تاخير ابصع من ابتع فان الزمخشري
في حده ذهب اليه وتبعه المصنف قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل
فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على
العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها في الجارحة
كالوجه المستعمل للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا
واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر
في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة
معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اي تام **قال** بان ينحى المتبوع فيه
ان يعلم منه ان البدل لا يجوز من المنسوب **قال** حرفه ظرف لغو حال
من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع **قال** بلا حرف النسبة اليه توطئة
هذا غير ظاهر في بدل الغلط **قوله** لان متبوعه مقصود الابتداء ومتبوع
البدل لا يجوز مقصود الابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا فخرج
فيه يا زيد زيدان جعل بدلا فانه لم يكن مقصود الابتداء كما ذكرناه
في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقدير
اظهر من ان يقال ان المتبوع لا يجوز مقصود الابتداء ولا انتهاء
مع ان لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء **قوله** ونسبته
القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اتباعا ان قلت قد وقع في كلام
جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاجازة
لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا
لما اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص جاء كرده

مبحث البدل [illegible]

بالاستثناء الصحيح او من الايقاع اي قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة
قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بحسب
القيام وح لا حاجة الى تتميم النسبة قوله وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما
قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث تبقى النفس عند
ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني وينبغي ان يحمل كلام الشارح قدس سره
على هذا قوله الاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية
والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على
الاولين وقد وجب ان يتحد اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة وتحقيقه
ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال في اللفظ بالرفع بحذف المضاف معطوفا على
قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام
او فرق بين المذكورة والمقدرة في الاولين الى باب ... المضاف او قرئ
بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ان عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام
سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يأت به قوله الا الغلط فانه
في الكل هو مقصود دون الاول الظاهر قوله وان قصدت به الاسناد الى الثاني
وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد من قطع النظر عن ان يجيء اخاك
واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك الحث على المحافظة
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف
البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم
تكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل الاشتمال فلا تفوت في بدل الاشتمال ا
... الاخير لسابقه ... لان الملابس مفهوم معين قوله

بخلاف

بخلاف في ضربت زيدا بحكاية فانه لا بد من اعتبار زوال القيد لاخراجه واخراج
ما ذكرناه قوله فيدخل فيه البدل ان لم يلزم بثبوته قسم خامس قوله نظرت الى القمر
فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يجوز ان يكون
بدل الاشتمال وكذا ... الاخر قال رحمه الله بعد ان غلطت بالمقصود بشرط
اسلوب النزق او بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ الرضي الاخيران
لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب
ببل قال قدس سره بغيره قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين
ذلك لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قوله
واذا كان البدل نكرة ان يجوز نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة
من معرفة قال فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على الاطلاق بل هو
في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل البدل
ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين
قوله لئلا يجوز المقصود انقص نقل عن المصنف ان جعل هذا وجها لتوصيف
بدل الكل واما في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما
من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان
معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به قوله ومظهرا نحو ان زيدونا
لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدين
واخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو
تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت
وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلامه ان البدل
يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول

فكما ان المبدل يفيد بيان انه ما نسب الى المتبوع الا زيدا كما اخبر ان ابيح خير كلمة
يا زيد زيد **قوله** لان المعنى المتكلم والمخاطب في قبيل ولانه يلزم ان يجري شي منهما يا
و مخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه انه لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر
الاسم الظاهر **قوله** مع كون مدلولهما واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل
منه وفيه انه مفهوم متغاير ان غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات
قوله جاز ان الجامع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه **قوله** واني على ما قبله
وبرز يجعل النقيب الدبر ابدى رسيبف والجمالا نزع والنقيب سوره
سنده اي **قوله** ان كان تمييزا اي كذب يجا ابهيه عاجزة **قوله** ان جعلنا
بمعنى المصير اي التحقيق فيه معنى الجعل **قوله** لانه ذكر في محل صدق معنى لفظ الجنس
لايجاز اجاز ان يجوز المعنى الماخوذ في التعريف معلوما بوجه ما غير الوجه
الذي اريد كسبه لا يتصور الا اعتبار بهذا الاحتمال ولا لم يصح الاعتراض
على التعريف بانه تعريف الشي بنفسه الظاهر انه صح حمل ان اللفظ
حقيقة في مسمى مجاز في غيره فلو اريد به وجه لا مفهومه كان مجازا
قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب
لو كان مع اللام كان معربا **قوله** واجراء بالمناسبة المستفيضة في تعريفها
المعرب هو مشهور المناسبة في الحكم لانهما اعم من ان يصح يؤثر كافية
في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء **قوله** ولقد فصل يعني انه ارا
بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل
لكن بشرط ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب كالاضافة اي صولة
وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة
لظهور بطلانه ولا المناسبة مؤثرة للبناء لاستلزام الدور والمناسبة
قوية

قوية بالسكون انه التعريف بالمجهول لانه للقصد في مراتب ولا يراد بها معنى
شامل يجمع كل المراتب **قوله** اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل تحقيقا
او تقديرا فلا يلزم بناء المشبه لانه يتضمن بواو العطف ومعنى حقيقي
قوله فكلمة اذ اسمها المنع الخلو لا التشكيل فلا ينافي التوقيف ان قيل من اي
شئت يدخل ما في قولهم ناق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما
باعتبار قصد المتكلم للمسمى الواقع غير مركب هو ما يتكلم به الفصيح لا ما
يرمي به الغراب من صوته لانه يسمى كلمة فلا يجيء معربا ولا مبنيا **قوله** والقاب
عبر عن حركات البناء بالالقاب جرى الانواع لعدم اختلاف اثارها
قوله اي القاب المبني من جنس حركات اواخره وسكونها او القاب
علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر والوقف
وانما خصها بالحركات لان المبني قد يبنى مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا
رجلين ولا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق
في كلام المتقدمين مجازا قاله الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب
والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية
للنائب باسم المنوب **قال** ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله
بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا
لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس
عن الجري **قوله** وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات
البنائية **قوله** واجراء ان الحركات التي ... ان كلامه يدل على اختصاص
الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله والقاب
لان لقب الشي مختص به فمع ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الالقاب

الاعرابية
الغائب لحركات التي لا تخصوصها قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
ويطلقون السكون على الجزم كحذف الحركة قوله حيث قال العلامة رحمه الله قد
يأتيه فيه بالوقف بين جامعه الخ وحاليت معه قال والكنايات الاولى
ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قال والاصوات
قيل انها ليست اسماء قال المصنف قدمه على سائر المبنيات لانه اسم فرعه
منه اعراب ولا نزاع في بنائه ولبيان انها في حكم الاشباه وعلة بنائه
احتياجه الى معمول او تقدم مكني عنه قال ما وضع اي اسم وضع ظاهر في
الغضب بمثل كاف في ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه ان انا في اياي مثلا
ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمتكلم
مع قطع النظر عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات
من لواحقها اللاحقة الا ان يقال ان ايا بل هو في تلك اللواحق فهو باعتبار تلك
اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا عنه بانه مشترك لفظي
وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله بصيغة
بلفظه المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بما
ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق
لان المراد بالمتكلم والمخاطب من ان لفظ المتكلم والمخاطب موضوعان
لمفهوم ويقيد الحيثية بها لكن يخرج زيدا لاعتبار المسمى بزيد عن نفسه
بزيد وقت عليه حال المخاطب منهم ان فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اي
حاضرة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظ المتكلم والمخاطب لانهما
موضوعان لصيغة وجرى ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية
فلا يرد ان لفظ انا موضوع لصيغة للمتكلم بناء على ان الاشارة مع النون

قد نبه

قد نبه المشرط وقد نبه للتحقيق قوله بان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب يعني ان الاسم مشكل من حيث انه متكلم ولا مخاطب من حيث
انه مخاطب ولهذا لا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المخاطبون ويقول
المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم
لانه بادي الخطاب وفيه في زيد ضرب وبيان التكلم قوله ويخرج بهذا
القيد الاسماء الظاهرة لانه قيل لما اريد الوضع بطريق الكناية
خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله متقدم ومخالف الحد بناء على
ذلك التفسير فلما لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا
فلا بد منه لاخراج قوله اراد بالتقدم اللفظي كما اعلم ان التقسيم
التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من
اقسام الذكر حقيقة لان اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي
بها التقدم جعله من اقسام وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان في
تقسيم التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديري خلاف دراية فان ما
جعل الاقسام قسيم التقديري كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب
بان يقول القائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة
بناء على تفسير المص لانه جعل الحضور الذهني وعاهدية قبل ذكر الضمير
بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التمحل جار فيه لانه جعل العاهدية في حكم الذكر
واما التقدم تحقيق لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا
الى المفسر الذي بعده احتيج الى تمحل في التقدم بان يقال مثلا
ان متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم
المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما معنى من

من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول
وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر **قوله** كقوله تعالى هو اقرب للتقوى
وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب لان العشي يدل على توارى الشمس فتح الشيخ
الرضي جعله من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه مفهوم
من لفظ واحد **قوله** فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث
اللفظ **قوله** او من سياق الكلام السابق على الضمير او اللاحق
فيه الضمير وان كان مع ذلك قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله
تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي
في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن **قوله** وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب
التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل **قال** في المتصل الفاعل
للتقييد **قال** المتصل [illegible] يقع في اللفظ بلا فصل التي طلب **قوله** لقيامه
مقام المضمر الظاهر مع اعرابه للاختصار **قوله** لا ما يقع ان ينفك من
العامل الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه مثلا لا يتفح
اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح **قوله** الاول
ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت او ضرب الى ضربنا وضربن
ليتميز افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا
او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت فلم فرق
صيغة المجهول المتكلم لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم متكلم نحو
اختلاف الضمير و[illegible] دفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدا **مقال**

لا فرق بما

١

١٣٧

لا فرق بما قبل الى اسناد الحكم لا اللفظ فيلزم انه لا يوجد فاعل ما بعده في
الحكم حيث بان معناه الاول ضربت وضربت وما عدى ذلك الى
ضربنا وضربن ميز الى ما للاسقاط فيه خلل **قوله** وانما بدأ بالمتكلم
الصرفيون يبدؤن بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم بالمخاطب على
اسلوب الترقي **قوله** انا نحو قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد
تمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون والالف زيدت للوقف **قوله** والضمير نحو انت الى
انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين وقد
الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد
كان لواحق اياك واخواته ضماير عند الكوفيين واياه عماد
قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدل ان على ستة لان المتكلم
مشاهدة على الفرق **قوله** واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فبنى
على تغاير الواحد الغايب والواحدة الغايبة قياسا على نحو
المنفصل كالمتصل **قال** خاصة قيل حال من ضمير مستتر والتاء
للمبالغة او مصدر كالعافية منصوبة بمحذوف اي اخص بالاستتار
خصوصا والجملة معترضة **قوله** التي وضعها للانفصال اي المتطور
في هذا الباب الانفصال اما اولا فلان المعاني المقتضية للاعراب
في محل لولاها لم يحتج الى الاعراب واما ثانيا فلان في حقيقة الحروف
وهو في المتصلة ظاهر واما في المنفصلة فلانك لفظا عبرت
عن نفسك او عن غيرك بالسماء وجدت غالبا ان الضمير اقل
حروفا منه واما ثالثا فلتقدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس
فتقدم

الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا انتبه على المخاطب
ان زيد العالم او الجاهل مثلا يحتاج في تعيين المراد الى قرينة ولذا قلت
انت وانا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تميز الالتباس
ولذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر
ثم المتصل البارز ثم المنفصل **قوله** استتار الفاعل كما في المستتر حتى
مقولة الحروف الصوت ولا ادري لم ان مقولة هو **قال**
للمتكلم صيغة للمضارع **قال** مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا
مطلقا والظاهر قال الشارح قدس سره انه بيان للمتكلم وكذا
الحال في قوله في الصفة مطلقا **قال** وفي الصفة مطلقا تابعا
ان الصفة هو الوصف **قال** ولا يسوغ المنفصل الخ لا يتحقق
الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او
حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب الانفصال
نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتني بابرازه
وكذا فاعل المصدر **قال** الا لتعذر المتصل اللام للوقت او للاجل شرح
قوله اذ الانفصال انما يجوز بانحاء العامل لان الضمير المتصل كالجزء
الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا
فكيف يجوز كالجزء الاخير **قال** او بالفصل من بابه ما وقع تابعا
تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد الا المفيدة للنفي
في ادوات الامر نحو جاءني الا انت او زيد وما وقع ثاني باب علمت
واعطيت اذا كان الانفصال يورث التباسا بالمفعول الاول
اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال
في باب

بهذا قوله مطلقا تابعا الخ

١٣٨

جامعة الرياض ... قسم المخطوطات

في باب علمت اولى **قال** لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب
اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لانه كقولك ضربك
زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب
بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يجوز ذلك لاتساع الكلام
بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم **قال** صيغة جرت
يعني ما يجري ان يجوز نعتا او حالا او صلة او خبرا **قوله** اتفاقا
على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف **قال** وما ذكر الا انا
وكذا ما ذكر بعد انا **قوله** ولكنه تاكيد لازم لا فاعل الخ هذا هو تحقيق
الشيخ الرضي وقد فصل هنا تفصيلا وقال العلماء اختلف فاجرى
عليه وما هو له في الافراد او فرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير
او فرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا
وان اتفقا فيما ذكر فان اتفقا في الغيبة الصرفة فاللبس حاصل
سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا
في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا
في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع مخاطبيه فان اللبس
حاصل فيها ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها
مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الالتباس بالمنفصل
اللبس في هذه الصورة طرد الباب بوجوبه في الجميع سواء كان هناك
لبس او لا واما الفعل فقد اتفق الكل على انه لا يجب تاكيد ضميره
اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت الضمير المفعول
في ان زيدا ضاربه يرفع اللبس فلم يكتف به قلنا لما كان هذا

بأن يجيء

هذا الضمير لم يؤت به بل يجوز رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه حذفا
الالتباس على تقدير حذفه فاتى بل يجوز رفع الالتباس بضمير لا يجوز
حذفه قال واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فانت في
الاتصال قوله احتراز عن اذا انتفيا قال سيبويه اذا كانا
غائبين جاز الاتصال وهو عرفي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا
غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب قوله
للتحرز عن تقدم احدهما وبابه فيه انه يجوز ان يرجح الاول
بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل كحسب بمعنى كالمفعول الاول
من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح
في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار البلاغة
في اللفظ قوله فيلزم انفصاله للتحرز عنه ولان الثاني انتفى
من الاول لكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى
قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انما هو شيء قاسوه
ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف في غير مواضعها واستحسن المبرد
مذهب النحاة قال فلك الخيار لاجتماع جانبي الاتصال والانفصال
قوله باعتبار عدم الاعتداد او بسبب انه لا منقصة في التعلق
بما هو انزل منه وحينئذ رتبة ترجيحه بالاتصال قوله وان شئت
او نزلته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب
علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول
في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الانقياد اتصل بضميرها
دون مفعولي باب علمت لانهما المبتدا والخبر وحقهما الانفصال
قوله

قوله لانه كان في الاصل خبر المبتدا ان قيل ان انفصال ضمير خبر المبتدا لان
عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح اعتباره قلنا
هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ بحكم ذلك لان الناسخ في الحقيقة
قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله
نحو ما بعد لولا ابتداء عند الجمهور او فاعل بفعل محذوف او مرفوع بلولا
والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان حق
الضمير غير مجرور كما قيل وذلك لانه اراد بقوله لولا انت ان الضمير المرفوع
ع المنفصل ويعني بقوله الى آخرها من اوله الى آخره فيشمل ضمير المتكلم لكن غير
الاسلوب كما ذكره قدس سره قوله وعسيت الى آخره اي اما لم يقل لولا انت وعسيت
الى آخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف
الضميران في لولاك وعساك اعتبرهما غاية واحدة قوله مذهب سيبويه
ان لولا في هذا المقام اي في مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يجيء
ان يجر لبعض الكلمات مع بعضها حال لكان اي لدن لا تجر ما بعدها الا غدوة
دالة ولديها غدوة تنصبها قال الشيخ الرضي فيه نظر لان الجار الا ما
زائد لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه
جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي لوجودك قوله
حالا فقط تصرف فيما بعد لولا ويرفعه ان يعتبر اثني عشر ضميرا قوله
وسيبويه في نفسه يرجح ان التغيير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى
لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعى جانب لعل وعسى فينصب
الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان
لرعاية معنى جاز تركه لرعاية لعل قال ونون الوقاية ويختص

[illegible]

ايضا لنون الوقاية لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط كذلك يحفظ فم كذلك
النون اخر الكلمة عن الكسر **قوله** الى ياء المتكلم لم تقل مع ياء عنه **قوله**
ليبقى الى اخره اي ليحفظ عما هو اخت الجر وهو كسر في اخر اجزاء الكلمة غير
عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل من الجر وكانت
الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما
هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يحرى في بعض الافعال
علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن الجر وهو حذا ما في كو
اعطاني ويعطيني اما لو اما الكاب او لو الكسر مقدرا كما في عصاي
وقاضي وترك ما في عصاي ثم لها على لعل **قوله** ولهذا سميت نون الوقاية
يعني ان اضافة من باب البيان الذي ...ب لكن ان نقول البيان من باب حل
سوى **قال** عربا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير او نون التاكيد
او لم يكن معه احد منهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية
دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها
قوله لو وضعها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها
كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة **قال** وانت ضارب علم وقوله مع
النون ظرف لقوله مخير **قوله** يعني وان كان الحق بهذا التفسير يبنى على ان حكم
التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله
واضرابها عام شامل ليت ولعل ولان لدن فحكمها مع الياء في المشهور بجانب
النون وذلك ان يحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الكلام ويخص
قوله واضرابها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد ونقول
في لدن انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره

مع

مع ليت **قوله** للمحافظة على الحركات البنائية بهذا الظاهر في غير
التثنية واما في التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون التثنية
او انها لطرد الباب **قوله** على السكون في لدن قال الشيخ الرضي فلم يحافظوا على
الفتح والضم اللازم منه قال سيبويه يقال في لدن بالضم لدن وفي الكافي
كبارة كما في السكون بعده الكلمة عن الاسماء المتمكنة ولقربها من الافعال
المبنية على السكون والفتح والضم بقربها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم
ان التحرز عن اخت الجر في المضارع مع النون حين حسبانه فعل لانه
صيغ ان حركة اخره حركة بنائية ولذا التحرز عنها في الحروف المشبهة
لشبهها بالفعل وقد صرح التحرز بذلك التعليل **قوله** تحرزا عن اجتماع النونات
فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع النونين **قوله** كما في لعل فانه في قوة
اجتماع اربع نونات لقرب العاصل بين الاخيرتين الاخر كما واحد **قوله**
قال ويختار في ليت المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر **قال**
ويتوسط بين المبتدا والخبر الظاهر انه يعود ويقع بين المبتدا والخبر
ففيه تجريد وتجوز ان يجوز بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان بين المبتدا
والخبر لا يقع شيء فيهما فصل **قال** قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان
العوامل اللفظية اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف يصح قوله
ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه
جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند البعض وبان فيه عموم المجاز
بان يراد بالمبتدا مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها
وبان المبتدا والخبر على حقيقتهما الا انه من قبيل رايت بهذا الشيخ في شبابه
وصباه وان حقيقة وفيه نظر لان الوصف في امثاله لغو في الغالب

قوله يجمع انه لا بد ان ... النون وتفرق الواو والتاء ... والنونات بالنون الواحد صح

متعبر ولهذا نبه الفقهاء على ذلك حيث ابوا ما تحقق فيه بسبب ان قبيل الوصف
بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شيئاً في شبابه
وصباه لا رأيته هذا الشاب في شبابه وصباه **قال** صيغة المرفوع
التي للفصل كما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما
اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعني المبتدا والخبر **قال** مطابقا
للمبتدا اي لسابقه فلا يجوز مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في المرفوعات
هو باعتبار الخبر **قوله** وتكلما وخطابا وغيبة ربما وقع بلفظ الغائبة بعد
حاضر لفظه فهو معاف غايب **قال** يسمى فصلا عند البصريين وعمادا
عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته **قوله** وذلك
التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فهو قوله
يسمى فصلا جملة معترضة بين الغائية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لانه
حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية
لقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين
الصفة والموصوف او بالوضع **قال** نعم قيل يحتمل ان يجوز حال الافعال
ان يجوز الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لا الاشتراط الثبوت
الالتباس في المبتدا والخبر لا الا لا يمكن فيه قلت انما لم يعتبر واو ذلك
لان صيغة الفصل تفيد التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد
نفس القائم واذا كان كذلك كان تأكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين
لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير
الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر
على مورد السماع واجاز الجاز منه وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى
ومكر

مبحث ضمير الفصل

ان [illegible] الفصل [illegible] صورة الضمير

ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يجوز مبتدا اما وما كيدا
كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر
بالمضمر وفي نظيره تأكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تأكيد له
لضمير المستكن في الفعل لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت وليس ذلك
بالحقيقة احتمالا آخر لانه مبتدا عند المحققين **قال** ولا موضع له
عند الخليل متعلق بقوله لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي **قال** وبعض العرب
يجعله مبتدا وبعضهم يجعله تأكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التأكيد
فان لام التأكيد لا يدخل التوكيد **قال** ويتقدم قبل الجملة ضمير
المسمى النية الا افراد وقت عليه نواسخ المبتدا والخبر فانه يجوز
ان يجوز خلافه كقوله فانها لا تعمى الابصار **قوله** ولا يبعد هذا وجه بعيد
ضمير غايب لانه مراد به الشأن والقصة وهو مفرد غايب فيفرد الافراد
والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدا فيلزم مطابقته
له كما ذكرناه **قال** ويختص تأنيثه قال الشيخ الرضي تأنيث هذا الضمير
وان لم يختص الجملة المفسرة مؤنثا قياس لانه ح كان باعتبار القصة
لكن لم يسمع **قوله** والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة
لا وصف لقوله ضمير غايب نعم قوله يفسر صفة له **قوله** بانه كان خبرا
او بانه كان عاملا حرفا والضمير مرجوع الى غير ذلك **قوله** اما جوازه
فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوا وفيه ان مجرد كونه على صورة
الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان يقال قد تقوم
القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فلرفع
الجزئين في قوله ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون

ان المبتدا والخبر [illegible]
ان [illegible] الشأن [illegible]

بعض المحشين تارة بان قوله وهو مبتدأ محذوف الخبر اى وهو ثابتة
التى بعده مبنية والاول ان يقال اى وهو فيما بعد وتارة بان خبره
بتقدير معطوف اى وهو فرادا واخوانه وقوله المذكر خبر مبتدأ محذوف
اى وهو المذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف معطوف
وهو فعليه وتارة بان قوله المذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير
العائد اى وهو ذا فيها المذكر وتارة بان صفة لذا وهو مبتدأ وخبره
محذوف والجملة خبر المبتدأ اى وهو هاهنا ذا المذكر ولا يخفى ما فيه من
التكلف مع ان شرح الكلام ليس على نسق واحد ثم قال وقوله المثناة
فانه باب حذف الموصول اى الذى للمثناة فان وفيه ان جواز حذف
الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين قالوا اليه وقيل
ان قوله نح وفاته الا انه مما معلوم لذا اظهر في الوجوه وظهر لك ان توجيه
الشارح احسن والطف قوله والعامل في الحال معنى الفعل الخ حيث ان
قوله خبر للمخبر على التحقيق فانه نظيره البيت سقفا وجدرانه وجزء
الخبر ليس مبتدأ بالحقيقة بل هي هذه المجموع قوله وقدم الخ يمكن ان يقال
انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله
على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان هذان بمعنى نعم وهذان
مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشأن هاهنا محذوف اى انه
هذان لساحران قوله بقلب الالف ياء فان الياء قد تخرج علامة التأنيث
كذ نظرا بين قوله بقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد تخرج بدلا
من تاء التأنيث في الوقف قوله لم يصح الياء لحصوله من الاتباع
او الجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغاته الخ لم يرد التثنية المتعارفة

حذف ح

واما على ضعف حذف المحذوف فلان اسم الحروف المشبهة بالفعل لقائم ليكن
ضمير الشأن لم يحذف الا في الشعر على ضعف الا انك قلت فينبغي ان لا يجوز حذفه
ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين ان يجوز الجملة الواقعة
بعدها في تاويل المفرد وهي اسمها وخبرها محذوف والتقدير ان
هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ
الرضي وفيه ان الاستقلال لا ينافي ثبوت القرينة كما في قوله ان زيدا جمل
الكتبة يوما الخ وذلك الدليل ان لو صح المبتدأ لا يدخل على كلم
الا انك قلت يجوز ان يجري هذه في حروف التصديق قلنا ذكر بعيد غاية
البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية
الكتبة معبد النصارى الجاوز جمع جوزة وهو ولد البقر الوحشية
قوله لانها وضع كل واحد منها الخ لم يفسر بذلك لان المفسر بحسب الظاهر هو المجموع
ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تخييل الشيء
واصلها بين المخبر وما يعبر عنه لذلك الا مقدار لا تدل الا المحسوس ٣
المشاهد قوله ولا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا يتوهم انه
مما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يعلم من الاسماء مفرده
قد اضيف الى الاشارة بل لذلك المركب لا احاطه معنى اصطلاحا
كما اشار اليه ايد بيانه بالاشارة المعلومة لكل واحد من الظاهر الخ
ليس تعريفا للشيء بنفسه كما توهم لان الماخوذ في المعرف جزؤه بل قيده
وانما يلزم ذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول على التجوز تنبيها على
منزلة المحسوس المشاهد لفا الاول بدا على فيه قال وهي
للمذكر كلام يصح حمله على ما هو الجمع احتاج الى توجيه فقال

جمع

اسم الحروف المشبهة بالفعل
لقائم ليكن ضمير الشأن لم يحذف
الا الخ نسخة

بنية اسم الاشارة تثنية

لان المعرفة لا ينبغي الا اذا المكرر لا بكر اسم الاشارة **قوله** واذا كان مقصوده

بحسب بابها لان هذا حال الالفاظ المجهول اصله **قوله** على سبيل اللحوق يعني

ان اللحوق يقتضي اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يجوز انفصالها بالاخر وانما

اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من ان ها جزء اسم الاشارة اعلم

انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف بذلك

بانا واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا ونحوها

قليل **قوله** لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضمير المفرد لا يفصل مما يمتنع

وقوع الظاهر موقعه مع ان الاسم [illegible] لا وجه الا ان معناها غير مستقل

بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك ايت وفي ترجمة ذلك ان

قال وبه آخر الحرف يذكر ويؤنث اعتبرتها تذكيره بتقدير اسم العدد

اعني حرفة **قوله** اي حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسم اه

الاشارة **قال** وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون

الكاف للمتوسط والبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة

للقريب الحضور لانه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في

الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف

به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه

الصلاحية اذ لا تخاطب اثنان في كلام واحد الا مع [illegible] الحضور حسه

فلما اورثت الكاف في الاسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا

للحضور صار معنى الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط ولما

اردت التنصيص على البعد جئت بلام دالة على البعد **قوله** ولما راى الحصر

الخ كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه نظر لان [illegible] الكلام في مقام الاحتراز

بالتأويل

[illegible] كما ذكر في علم البلاغة [illegible] ان تقول انه قال [illegible] الا الاستعمال

فان لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا الموضع **قال** وتلك كما كان

مخالفة بين ذا واخواته في البعد اكتفى بقوله اسم الاشارة اي الكلمة وذلك

لان ما عداه غير صالح لذلك لانه ليس زيادة في الاخر **قوله**

بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد

وثم الجماعة للبعيد وربما بتشديد النون للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا

يلحق ثم **قال** قاصر اي اخص ضبطا [illegible] **قوله** لا يستعمل في

غيره الا مجازا كما الفاظ المستعمل في الزمان كقوله نحو هنالك الولاية لله

اي حينئذ وذلك لاستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان نحو

الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها **قوله** اي الاسم لا يتم جزءا قبل

اي الاسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد **قوله** او لا يصير

جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال الناقصة

لا تصير لها **قوله** والمراد بالجزء التام جملة الشيخ الرضي الجزء التام على

ركن الكلام لما ينساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي

لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو كلام لكن الاوجه

التحقيق اذا اردت هو ان تجعله فصلة لم يكن الا بصلة فلهذا اختار

الشارح فسر الجزء التام بما ذكره **قوله** والمراد بالصلة ما هنا

المعنى اللغوي لما ذكرناه وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها

المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال جزءا من

جملة وضميرا له لكان اخصر واوضح لكنه سلك الطريق الاجمال اولا

والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم المصطلح عليه بشكل الجملة والضمير

وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في حد ذاته المنوي

وانه لان القصد بيان كما نقل عنه وان اراد معناها اللغوي نعم يجوز

ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة

ما مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه **قوله**

لكان هذا القول مستدركا اي لا يقال جاز ان يخرج لاخراج الموصول

الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجملة بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا

نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يخرج جزءا تاما الا صلة نعم

الجزء التام هو ما عدا المصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه الجملة

كما في الموصول الاسمي **قوله** ولقائل ان يقول اي لقائل ان يقول ان يجيب

ان يقال ذلك والا لزم نقض الحد بالشرطية لا يقال فانه يلزم ان

يجوز تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم

بالعالم بالعلم وهو لا يجوز كما خير من ان تعريف العالم بالعالم العلم جائز

لمن فسر العالم بعد ذلك كما كان يقال اختلال العلم صفة تتجلى بها المذكور

لمن قامت به لان الخفاء في العالم كما هو مشترك بينهم باعتبار الرائية

الاتفاقية فانها معلومة للكل من علم اللغة بل باعتبار مبدأه فتعريف

العالم بالعالم العلم تعريف الشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلة

جملة خبرية ليس تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم لانا نقول

المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار مبدأ المعنى ليس مأخوذا

في الصلة العرفية ولا بد من الاتفاقية على شيء من معناه

العرفي حتى يجوز تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم **قوله** بان يقال الصلة

جملة خبرية تامة **قوله** وصلة ال هو الاسم جزءا اي جعل الخبر اسما

لنا

لان الخبر بالصلة بالنسبة الى ما قبله اي الموصول **قال** جملة خبرية اما كانت

كذلك لانه وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب

يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة

الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن

فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية **قوله** او ما في معناها

كاسم الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف

اسم الفاعل والمفعول بمنزلة الاستثناء **قوله** لا غير الا نادرا فانه قد

قد يجيء الظاهر موضع الضمير **قوله** لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية

وليست بالحقيقة لا ما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول

بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد **قوله** جملة فعلية ولهذا يعمل ولو

كان بمعنى الماضي والحق لا يجوز صلة مصدرا الا انه لا يقدر بالفعل الا مع

فاعله ان وهو مع ما بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة **قوله**

وهي اي الموصولات لا يلاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تابع الضمير

باعتبار ان خبره جماعة فيجوز ان مرجعه مفرد كما في السابق والضمير واقع

فيه **قوله** الذي اصله لذي عند البصريين زيدت اللام عليها لتحسين اللفظ

حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة

للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون كما ان ذو الطائية

لما كان ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بمعنى الصاحب بخلاف

سائر الموصولات **قال** والتي بقلب الذال تاء **قال** واللذان واللتان

وقد يشدد النون فيهما بدلا من الياء في المفرد **قوله** والذين كالالذين

لجمع المذكر من اولي العلم واللذون في الرفع هذلية وقد يحذف

بلفظها

النون من اللذون تخفيفا ومن اللذ تخفيفا بعيدا قال واي بمعناها كاي الكرم فرقه
ظاهرة كانت او مقدرة قوله بمعنى الذي ومن عبه وكذا في قوله بمعنى
التي قوله هذه بيّنة التي طي وقلب في البيت احدى اليائين الفا والاخرى
همزة تحرزا عن الاجتماع بين اليائين قال وذا بعد ما عند الكوفيين
لو ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية اولا ولم يجوز
البصريون الا في ذا فاشترط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين لفظا ام يكن
زائدا كما في قوله نعم من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي بجعل من
فان من زائدة لم بعده موصولا قال والعائد المفعول سوى عائد الالف
واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد الامرين دال على
موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا
في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد لئلا يستغني عن ذلك المحذوف
بان الباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع
فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يجيء بعد الا لان الموصول
لا بد ان يلي ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان
مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا
او يجر بحرف جر متعين كقوله في السجدة لما تأمرنا اي به وتعين حرف جر
قياسا لانه جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى ومتعلق
المتعلق نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب
الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف الجار اولا ثم يتصل
الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش
حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا كان مبتدأ
بشرط

... لا يجوز ضره جملة ولا ظرف فان كان في صلة اي جاز الحذف
بشرط الاستطالة وان لم يكن في صلة فبشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو
الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله
في السماء وفي الارض ظرف لغو يتعلق بقوله لانه في معنى معبود اي الذي
هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه قال قلت
فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء فلما
قدم غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة
اجتماع الضمير الثاني العائد بعد الا لبس الالتباس على انتفاء القرينة
فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الانفصال بالحرف فلانه متى
يحذف [illegible] واما قولك لا معنى لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد
المجرور لما كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول
المفعول اعم من ان يجيء بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه
على الاطلاق لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على الاطلاق يصح حذفه
وهذا هو المراد والحاصل قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في
حذف العائد من حيث انه عائد وكذا هذا ان الجار باق في المجرور ثم
قوله تمرينا للمتعلم او تجربة التمرين التمكن والتدريب قوله
وتذكيرها اياهما كما يتذكر مثلا بمعرفة ان كان التمييز لا يخبر عنها انه يجب
تنكيرها ومعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يجيئان
مضمرين قوله لان الذي يخبر عنها اي المذكور واما ذات المخبر عنه فهو
زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الخ وانما عبر
بهذا الوصف بالنسبة الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب اللفظ لان

سيما الخبر عنها انه يجوز عرفها عنه والجملة الاسمية ... اجزائها بعض
صدور الموصول قوله اي او وقف كلمة الذي الخ لان المعطى الخبر عنها
الموصول او المخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ في مرتبة الصدر قال وجبت
الخ لان المطابق يوجب ان يتصف الموصول بالوصف الذي كان كذلك المخبر عنه بلا
تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يكن ان يجئ الموصول فكان المخبر عنه تقديره
مبتدأ فلا بد ان يجئ بما يشبه هو الضمير العائد اليه مكانه قال واخرته لانه
خبر وحق الخبر التأخير قال في الجملة الفعلية خاصة لان اسم
الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعها جملة اسمية نحو الضارب الزيدان
وما ضروب البكران فلم يصح الاخبار عنهما فيها لانه بدونها الحرفية
بمعانيه ... على صلة اللام قال في ضمير الشأن لو قال في ضمير المبهم
ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف
والصفة وكذا الفاظ التأكيد في الاشهر لانه نقل الالفاظ معتبرة
في التأكيد فلا يفيد الضمير فائدته وجب ان يجئ الضمير بعينه لما يفيده المخبر عنه
وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد اختلف
فيهما قال والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن
قائم في زيد قائم فالقائم جوزه بتحمله الضمير المستكن نظرا الى كونه
في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قال في الضمير المستحق لغيره اي الذي
يستحقه غيره الخ قال واما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في الاثبات
ما يوافق لفظ الموصول لم يحتج له الى باب براسه بل بين في حكم الموصول
كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من الاثبات في اسماء الافعال
كفعال وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولو لا قصد
الاختصار

رد المال بعين الخ

لم يجد ... الخ

الى ... رعاية المناسبة اللفظية لكان ... تقتضي ان يجعل
ابوابا ... قوله لا الحرفية لانه من اكثر اصول الاسم واما اقسام ما
الحرفية فستجيء في بحثه قوله فانها اما كافة اي ... قال وما الاستفهامية
تدير ... التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الف ما الاستفهامية في
الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا نادرا فمما بعد ما
الاستفهامية نحو بما ذا تشتغل قوله ربما نكرة الخ جاز ان
يكون ما كافة قال المص الا ان النحاة اعتبروا كونها موصوفة لئلا يلزم
حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر ما
وذلك قليل الاشتراط وفيه انه يجوز ان يكون من التبعيض متعلقة بنكرة
كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ان يكون تمييزا
نكرة بمعنى شيئا ... وجملة قوله فرجة صفة للامر لان اللام فيه
للعهد الذهني قال وتامة بمعنى ... جزء الصلة وصفة قال وصفة
اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف
وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو عطية
عطية ما اي عطية لا تعرف من ... ولامر ما اي لامر عظيم ...
من عظمه واضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين قوله فانه كلمة ...
لا يجيء تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة
... عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله تعالى الا من ... اي
الا من ... عند البصريين موصوفة اي انسانا ...
قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها الاربعة للعالم ولا يوضع لما
لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه

... اختلف في ما التي ... النكرة ...

زيد الخ

رفنسام ان يمشي على اربع ومن الكلام تنويع فان بعضهم ويمشي على بطنه

فغلب العقلاء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فجعل ان يمشي على بطنه ومن

يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلاً ٥

يستعمل ايضاً في الغالب في صفات العالم كزيد ما هو فانه سؤال عن ٥

صفات والجواب عالم مثلاً ويستعمل ايضاً استفهامها كانت او غيره

في المجهول ماهيته وحقيقته ولذا اتكلم بقال لحقيقة الشيء ماهيته و

منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هائه والاصل مائية او

او نقول انه منسوبة الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون

وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالاً عن الوصف ولهذا اجاب موسى

رب السموات ويجوز ان يكون سؤالاً عن الماهية لكنه اجاب موسى

ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيهاً لفرعون على ان لا يعرف

الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر **قوله** والموصوف نحو يا ايها

الرجل قال الشيخ لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز

الاخفش كونها نكرة موصوفة **قوله** لانه التزم فيه الاضافة الى

نحو واكتفى بالتزام الاضافة ليلا يرد النقض بكم رجلاً فانه قد

يقطع عما بعد كم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد ليلا يرد النقض

باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا يبنيان فانه قد يضاف

الى الفعل وانما جعل التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن

لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعل الاضافة الى الجملة

كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة لان الاضافة

الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مصدرها وهو غير مذكور صريحاً فكان

في حكم

١٤٧

في حكم المقطوع عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزم بناء اي الى الاضافة

لانه وصفها للبعض بعضاً من كل فان حذف المضاف اليه فانه

لم يكن مقدراً لم يعرف كما في الشرطية وان كان مقدراً بقي على اعرابه **الا اذا**

الا اذا حذف صدر صلتها اي كانت صلتها اسمية وكانت صلتها فعلية

فلا يبنى اي صدرها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدا و

بشرط ان يجوز فكل الصدر ضميراً راجعاً الى اي فانه كان مضاف يبنى

على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن

مضافاً فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياساً لا سماعاً **قوله** ثم

قراء بالضم وفي الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة

مبنية فان الكوفية ذهبوا الى ان هذه استفهامية معربة مرفوعة على

الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على الحكاية القول اي كل

شيعة يقولون فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة مفعول لننزعن

كما تقول اكلت من كل الطعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزاع

واقعاً على كل من كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكانه قال قائلاً

قال فمنهم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل ان النزع في تعلق

عن العمل وليس بشيء لانه مفعوله ليس بجملة والمتعلق يجب ان يكون

مفعوله جملة **قوله** لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة

منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة

الاحتياج لا يدفع المنافات وعلى تقدير رفع المنافات كان ينبغي

ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان

ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت

مضافة وحذف صدر صلتها نحو في ضمير المضاف اليه
ان الصلات امر قبيح وبابه ان مضاف بعد حذف صدر صلتها
قال وفيما ذا صنعت قال الشيخ الرضي وذا الاتي موصولة ولا زائدة
الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا ابعد وذا ابعد خبر فيكك الزيادة
ويجوز ان يكون بمعنى الذي اي الذي هو هو على حذف المبتدا واما قوله لما
من ذا جاءك فقد اخبر اسم الاشارة لا غير ويحتمل من ذا الذي ان يكون
زائدة وان يكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان
هاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة قال احدهما الذي الجملة صفة
لقوله وجهان او استئنافية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي
لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم فيما ذا صنعت بزيادة ذا
الا ثبت رفع الجواز ورفع البدل على ما يدل على ان الجملة بعدها صلة
جاز ان يكون ما مبتدا وذا مزيدة والفعل خبرها بتقدير العائد اليه
ان حذف الضمير من خبر المبتدا قليل ومن صلة الموصول قوله والظاهر ان
مواد ما واحد وهذا يوئده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا
موصولة او زائدة قوله وهذا جوابه يعني لماذا كان بعده
ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه واما الفاء الم يكن كذلك
نحو ماذا اعرض وماذا عليهم وماذا ارسل عليهم لهم فالرفع لازم
سواء جعلت ذا موصولة او زائدة قال اسماء الافعال ما كان
بمعنى الامر او الماضي قيل كان ينبغي ان يكون ناقصة على اصلها
وثانية بمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال ما كان بمعنى
الامر او الماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي
وقيل

اسماء الافعال

وقيل ... فانها ... وفيها ... بتقدير فعل ... يجوز ان يسمى الافعال
وقيل ان التقابل ... انها ليست ... الافعال بل يجوز ان يسمى اسماء
الافعال وانما سميت اسماء الافعال لعدم الافتراق ... وقيل انه لا
المتكلم الا انه يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا
... عليها ... وقيل انه مبتدا والفاعل ساد مسد الخبر
وقيل انه معنى الفعل لا يأتي الابتداء وقيل ان هذا القسم من المبتدا لكونه
مسندا لا يأتي معنى الفعل وقيل ان معنى الفعل لو لم يأت في الابتداء لصح
ان يقال الكل فعل لانه مبتدا وقيل ان ذلك امر اصطلاحي ان هذا
من المبتدا مما يجب العمورة ولا ضرورة في الافعال لجواز ان
لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير
معهود فلا بد ان يخرج له وجه ثم التخصيص ان يقولوا ان هذا القسم الثاني
من المبتدا ... بالاخرة الى انه مسند اليه لان نحو اقائم زيد كلام
في قوة انه صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو
بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدا مطلقا كونه
مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء
وهو ... لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة ... المعنى على المضي
فالظاهر وجه بناء اسماء الافعال ما قال الشيخ الرضي وهو انها
بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بني
على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع ... فعلى هذا
لا حاجة الى عذر المذكور قال ... رويد زيدا في الاصل ... تصغير
ارواد مصدر ... رفق تصغير ترخيم ... رفقا

مصغرة
وان كان صغير التحليل لا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون
الواو بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل تصغيره لا بد من الواو
او جعل بمعناه وكذا رويدك زيدا فيحتمل ان يكون اسم فعل والكاف
حرف والخ وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثال لما هو بمعنى
الامر وهو متعد ويستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارود ه
كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه نحو
هيهات الخ لان الاستعارة لا افادها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي
فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جمع بمعنى الفعل
وكسرت للساكنين وضمت تشبيها بقوة الحركة على قوة معنى البعد لان معناه
ما ابعده وكان القياس على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقفا
عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على ان الهاء
بالافعال فكان التاء تاء فاعلة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء
مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة
التاء مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء ومضمومة التاء ه
يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء قوله وهذه الصيغتها
مخالفة لصيغ الافعال وان اللام يدخل على بعضها وان التنوين
يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرى عن التمكن وجعلوا دليلا
على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه فكل تنوين
التنكير عند الجمهور وسمي التنكير للفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع
الى المصدر الذي هو اصل الاسم فقيل صه ورد اسم الفاعل كان بمعناه وهو
دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت

المعهود

المعهود المعين والمعين المصدر بتعين متعلقه اي السكوت عنه فمعنى صه
افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا
الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله لان الوجه الفصيح
قال قدس سره في الحاشية الفصيح الخالص قوله بحسب الصيغة وان كان كاربا
قوله مثل النظر اب اعلم لو كان بدل الماضي لكان اظهر قوله
مشتق من الثلاثي يعني ان قوله من الثلاثي صفة للامر والاخفى ان
التقدير المشتق المصدق من تقدير الكائنة قوله اي حسبي وقد وقيل
قوله على انه لم يات اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يات ن
الا نادرا وهو كلمة قرقار اي صوت من النعوت وعرعار
اي تلاعبوا بالعرعرة وهو لعبة الصبيان قال المبرد قرقار حكاية
صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية
لا تغير فلو كان صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق غاق
قوله حال كونه مصدرا اصاحبها لمنير قوله مبني قال معرفة اي علم جنس
كسبحان وقوله كفجار صفة اخرى لمصدر او يجوز ان يكون خبر
محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة قوله قال الشارح الرضي
وقال البعض ان من كان مذهبه ان جميع وزن فعال اسما او صفة
او مصدرا او علما مؤنثة فالاسمان لها ما ذكر وجب عدم انصرافها
ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في
كونها مؤنثة قوله وصفة لمؤنث لم يجئ في المذكر وجميعها يستعمله
من دون الموصوف ويستعمل اما لازمة للنداء اسما على نحو يا
فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما كان هو

هذا الكتاب يخص العبد ... ١٣٠٥

للكلام كحبذا الكريم ... بالعلمية على ضبابا كجو حباه كالصفة ... ١٥٠

ثم اقتفت بالغيبة ... الصبا والعرب الثنا ... عليها وصفتها

نحو قطاط ان ... كالفية قوله واما ... الا اسما ... لا ... ثمة

غير كالفية والالزم ... سلام وكلاه ولم في انه لا ... على العدول

وثبوت التجر وثبوت ... لا يدل على ... مجاز وفاق

معدولين عنهما ... لم يكونا ... لهما وان ... على ان العدل

مقدر للاضطرار وجود ... في منع الصرف ... الا

على ... ولا غير ... وما ... عليه ... الفصحا

كالاول ان ... ما قاله الشيخ الرضي ... قسم ... والصفات

... لمشابهته لفعال الامر ... ومبالغة ... في الكل مبالغة قال

على الاعيان حالة معلوم قوله في الحجاز ومعرب في تميم ان ...

فيه حال كونه علما للاعيان واما ... كل ... ان ... بكل من قوله

مبني ومعرب لزم تواردة العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما

لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال ... الا ان تقدر الاخر كما

في باب التنازع قوله ... بمعنى الامر فيه ... واختيته

ولا يجري فيه ما يجري فيها ... فيه ان ... القسم اما علم ... ومنقول

عن ... الوضع فان كان منقولا ... معناه الاصلي وكافية ...

وان كان ... على المنقول لانه ... قوله ... الاكثر ...

... اوان ... البناء ... فقط الاحالة ... ومصحح للاحالة

... الا ... البناء لانه ... فتح ... الحمد لله

تمت ... الكتاب ...

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات